الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

المحددات الاقتصادية والمؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

دارسة قياسية للفترة 1993–2018

إعداد الطلبة:
نصرات احمد صابر
بقاص محمد الصادق
نيد محمد فاروق

اشراف الأستاذ
الدكتور جوادي نور الدين

لجنة المناقشة

لسود محمد	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
نورالدين جوادي	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
جديدي روضة	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

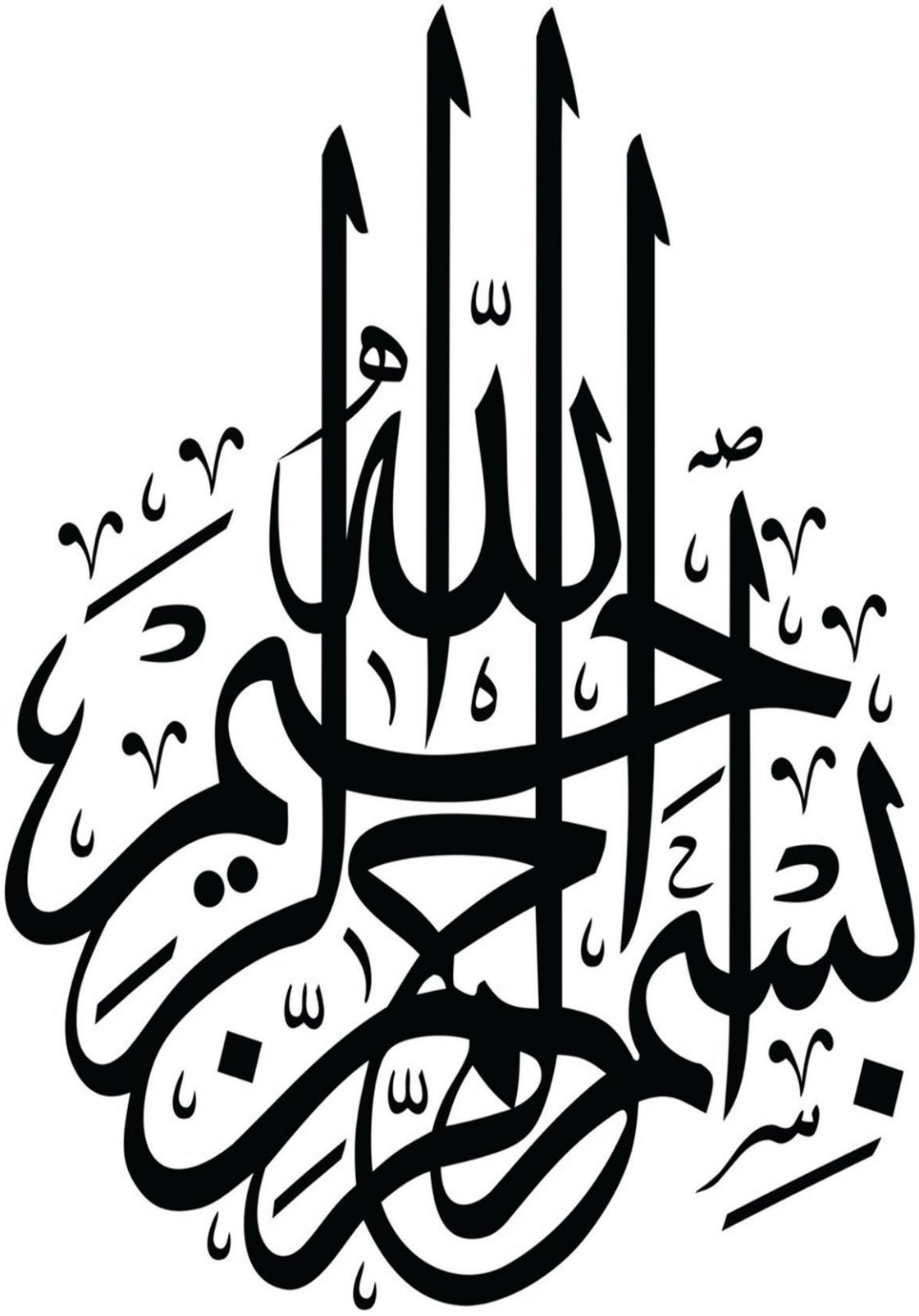
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

﴿ بسم الله العليم الحكيم الذي له من المن والفضل وله الشكر والحمد وله الثناء ﴾

نتقدم بالفضل العظيم والشكر كل أعاننا على إنجاز ى ذا العمل

والذي نرجو أن يكون في المستوى .

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى الذي

خصص لنا من وقته وحسن توجيه والذي لم يبخل

علينا وإلى الذي رافقنا طول السنة نشكره على صبره وتعاونه

وتشجيعه المتواصل الأستاذ الفاضل ﴿ جوادي نور الدين ﴾ وامده الله بالصحة والعافية

نشكر كل من وقف معنا من بعيد أو من قريب على إنجاز هذا البحث .

﴿ نسأل الله العلي العظيم ان يرفع عنا الوباء والبلاء والأمراض والأسقام اللهم امين يارب العالمين ﴾

شكرا جزيلا

الإهداء

وُجد الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعش بمعزل عن باقي البشر

وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أُناس يستحقُّون منَّا الشُّكر

وأولى الناس بالشُّكر هما الأبوان؛ لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء؛

فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة.

إلى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرُّفقاء في جميع الأمور.

أُهديكم بحثي المُتواضع واسأل الله التوفيق في مشوارنا الدراسي.

الفهرس

	الصفحة
ـ الملخص	/
ـ المقدمة العامة	03
الفصل الأول: الإطار النظري للشراكة بين القطاعين العام والخاص	
ـ مدخل	09
1. في مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	10
1. 1. الأهداف العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص	11
1. 2. مبررات اللجوء إلى إبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	12
1. 3. أنواع وأشكال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	13
1. 4. خصائص "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"	14
2. شروط ومتطلبات إبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	15
2. 1. شروط نجاح عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	16
2. 2. متطلبات نجاح عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	17
3. مراحل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	18
4. أنواع عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	19
4. 1. عقود الخدمة	19
4. 2. عقود الإدارة	20
4. 3. عقود الامتياز والايجار	21
4. 4. عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية	23
ـ خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال نماذج وتجارب دولية	
ـ مدخل	25
1. في مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص كمدخل لتقيم الشراكة بينهما	25
2. نماذج دولية من تجارب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	27
2. 1. تجربة كندا	27
2. 2. تجربة فرنسا	28
2. 3. تجربة مصر	29
2. 4. تجربة الدول العربية	30
3. تقييم عام للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	31
4. تقلص الدور الاقتصادي للدولة (القطاع العام) قراءة نقدية	32
4. 1. مهام الدولة وشطط الاستنفاذ	33
4. 2. حضور الدولة وشطط الاختفاء	36
ـ خلاصة الفصل الثاني	38

الفصل التطبيقي : محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر للفترة 1993 إلى 2018

ـ مدخل 40
1. الجزائر و"الشراكة بين القطاعين العام الخاص" في مشاريع البنية التحتية 40
2. بناء نموذج محددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر 43
2. 1. المتغير التابع مؤشر "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" 44
2. 2. المتغيرات المستقلة: 44
3. تقدير نموذج محددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر 48
3. 1. اختبار "التوزيع الطبيعي" 48
3. 2. اختبارات "جذر الوحدة" 50
3. 3. اختبار "التكامل المشترك" 50
3. 4. الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج) 51
3. 5. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط 52
4. نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية 53
ـ خلاصة الفصل التطبيقي 54
ـ الخاتمة العامة 56

فهرس الجداول والأشكال

1. الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
(01-01)	جدول يوضح اشكال التعاقد من خلال مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص	14
(01-03)	تطور إجمالي رأس المال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص	40
(02-03)	توزيع عدد ورأس مال المشاريع المنجزة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة (2013/1993) على قطاعات البنية التحتية	41
(03-03)	الوضعية المالية للموازنة العامة والخزينة العمومية للجزائر 2003 إلى 2018	42
(04-03)	تطور عدد السكان والناتج الداخلي الخام للجزائر 2000 إلى 2016	42
(05-03)	تطور إجمالي رأس المال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة 1993 إلى 2017	44
(06-03)	تحديد متغيرات النموذج (المؤشر، الرمز، ووحدة القياس)	46
(07-03)	قيم متغيرات النموذج (1993 إلى 2017)	49
(08-03)	الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج	52
(09-03)	تحديد التوقعات المسبقة للمتغيرات المستقلة للنموذج	53
(10-03)	اختبار معنوية متغيرات النموذج عند مستوى معنوية (5%) على المدى البعيد	54

2. الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
(01-01)	أسس الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص	17
(02-01)	الشراكة بني القطاعين العام واخلاص بأسلوب الخدمة	20
(03-01)	الشراكة بين القطاعين العام واخلاص بأسلوب الإدارة	21
(04-01)	الشراكة بني القطاعين العام واخلاص بأسلوب الامتياز	22
(05-01)	الشراكة بني القطاعين العام واخلاص بأسلوب التأجير	22
(01-03)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) عند مستوى المعنوية (5%)	51

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على محددات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) ومدى التطوير والتنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال التركيز على التجربة الأجنبية وعلى دراسة وتحليل بعض العقود التي أبرمتها الحكومية.
وبهدف تفادي المخاطر السياسية والاقتصادية المحتملة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يمكن ان تأخذ شكل زيادة تكاليف المشروع والتعديل في القوانين وضعف الرقابة من قبل الدولة بسبب ضعف المؤشرات الموضوعة في العقود وتلزيم مشاريع شراكة في ظل نظام مناقصات شفاف وعادل.
لذلك لابد من وضع أساليب وطرق من الحد من قضايا الفساد نتيجة المحسوبية لصالح الشركات والأفراد المتمتّعين بصلة بذوي الشأن العام .ومن المحتمل أن يؤدّي غياب الرقابة والشفافية والنزاهة الى زعزعة ثقة المستثمرين عوضاً عن جذبهم.
ولابد من وضع أيضا ضمانات ضد احتكار التلزيم في المناقصات لضمان الشفافية والنزاهة والتقييم والموافقة لخلق بيئة اعمال لتشجيع على الشراكة بين القطاعين لتنمية اقتصادية واعدة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، المحددات الاقتصادية والمؤسسية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the determinants of partnership between the public and private sectors (PPP) and the extent of economic development and development in Algeria, by focusing on the foreign experience and studying some of the contracts concluded by the government
In order to avoid potential political and economic risks from the partnership between the public and private sectors, which can take the form of increasing project costs, amendment of laws and weak oversight by the state due to weak indicators set in contracts and binding partnership projects under a transparent and fair bidding system.
Therefore, methods and methods of limiting corruption cases because of favoritism muster developed for the benefit of companies and individuals with links to public stakeholders. Lack of oversight, transparency and integrity is likely to undermine investor confidence rather than attract them.
Put guarantees must also in place against the monopoly of supply in tenders to ensure transparency, fairness, evaluation and approval of the work environment in order to enhance the partnership between the two sectors for promising economic development

Key words: Private-public partnership, economic and institutional determinants, Algeria

المقدمة العامة

منذ سنوات انتهج حكومات العالم استراتيجيات جديدة للبحث عن موارد مالية خارج مواردها العمومية لتعزيز سياساتها التنموية، ولعل أحدثها ربط القطاع العام بقرينه الخاص في منظومة تعاون ثنائي رابح/رابح، وذلك من نظراً للدور المركزي الذي يلعبه القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية ودفعها، ذلك من خلال قدرته على توفير المصادر المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية وتقليل درجة المخاطرة فيها، ولما يتميز به هذا القطاع من قدرة على التوظيف الأنجع للموارد؛ وكثيرة هي الدول التي انتهجت أشكال متعددة للشراكة بين القطاعين.

وفي ضوء ذلك، يرى (جوادي، 2019) أنه منذ التوجه نحو اقتصاد السوق بداية تسعينيات القرن الماضي، دأبت الحكومة الجزائرية وبقوة على تقليص حجم الدولة في الدَّارة الاقتصادية، وعلى مستوى كافة القطاعات أفقياً وعمودياً. وفي إطار ذلك، تم استصدار حزم هائلة من القوانين والتشريعات التي تمهد الطريق لفتح الباب واسعاً للقطاع الخاص للمشاركة في العملية الاقتصادية، والتي من أبرزها قانون "النقد والقرض" (10/90) الذي صدر العام 1990 ويعتبر خارطة الطريق نحو اقتصاد السوق في الجزائر. كما وطبقت الحكومة برامج إصلاحية وتعديلات هيكلية عميقة من أجل استقطاب الاستثمار الخاص ببعديه المحلي والأجنبي ومستوييه المباشر وغير المباشر، سيما منه على مستوى القطاعات (الإنتاجية والخدمية) الذي ظلت لعقود من الزمن تحتكرها هيئاتها وإداراتها العمومية، والتي أرهقت كاهل الخزينة العمومية وموازنة الدولة، خاصة منها قطاعات "البنية التحتية" (الكهرباء، المياه، الموانئ، السدود، النقل، الصرف الصحي...الخ) التي تمتاز بضخامة رأس مالها وأهميتها الاستراتيجية.

1. إشكالية الدراسة:

ويضيف (جوادي، 2019) أنه وبرغم حجم الاغراءات القانونية والتشريعية، وبرغم ضخامة التحفيزات الاستثمارية...الخ التي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية لاستقطاب رأس المال الخاص (المحلي والأجنبي) في مشاريع البنية التحتية، ظل حجم رأس مال وعدد المشاريع المبرمة في ظل ما يعرف بمشاريع "الشراكة بين القطاعية العام والخاص" ضئيل جداً مقارنة بما يجب أن يكون، وهو الوضع الذي أفرز عدة تساؤلات وإشكاليات، لعل أهمها السؤال الذي تتمحور حوله هذه الدراسة بخصوص، وهو:

ما هي المحدِّدات الاقتصادية والمؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر في مجال مشاريع "البنية التحتية"؟

2. التساؤلات الفرعية:

تيسيراً لمواطن التعقد في الإشكالية أعلاه، وبمرتجى فهم أوسع لمحددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" على مستوى قطاع البنية التحتية في الجزائر، سوف نستخلص من الإشكالية الرئيسية أعلاه حزمة من عدة إشكاليات ثانوية، وأسئلة فرعية، أهمها:

- ما هو الإطار النظري العام لموضوعة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"؟
- وما هو واقع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر على مستوى قطاع "البنية التحتية"؟
- وفيما تتمثل أهم الدوافع التي فرضت على الجزائر تبني فكرة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"؟

- وما هي أهم محددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" داخل قطاع البنية التحتية في الجزائر؟
- وما هو اتجاه وحجم العلاقة بين كل محدد وحجم رأس مال مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" داخل قطاع البنية التحتية في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

وكمنطلق منهجي، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- أن هنالك توجه ملموس للحكومة الجزائرية لتبني وتطوير فكرة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"؛
- تُشكل "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" أداة فعالة لتحسين الوضعية المالية للدولة؛
- تُسهم "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في تحسين أداء الخدمة المقدمة؛
- تتسم عقود "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر بالضعف من حيث عدد المشاريع المنجزة، والصغر نسبة لحجم رأس المال المستثمر فيها؛
- هنالك علاقة طردية وقوية بين ارتفاع عدد عقود "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" وحجم رأس مالها وبين تحسن الوضعية المالية للدولة وأداء هيئاتها الحكومية؛

4. أهمية وأهداف الدراسة:

يبقى الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد أهم العوامل المأثرة في عدد وحجم رأس مال مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر، كورقة طريق لتطوير هذا التوجه الرشيد في تسيير الاقتصاد الوطني. ولكن ذلك لا يمنع من استحضار حزمة من عدة مرجعيات تعزز من أهمية هذه الدراسة، والتي أهمها:

- ندرة الدراسات التي تناولت دور "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في تطوير "البنية التحتية" في الجزائر من حيث العدد، حجم رأس المال ونوعية الخدمة؛ سيما وأنها تشكل وعاءً علمياً نقل الكثير من المفاهيم والتأصيلات النظرية الخاصة بموضوع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية،
- تعتبر النتائج المذهلة التي حققتها الكثير من التجارب الدولية في هذا المجال إشراك القطاع الخاص دافعاً قوياً يعزز أهمية هذه الدراسة؛ خاصة في ظل الدور المركزي الذي لعبنه في توفير الموارد المالية اللازمة والتي تحتاجها الدولة لمواجهة المصروفات التشغيلية المتزايدة وتمويل مشروعات جديدة؛

5. منهج الدراسة:

صنواً مع حزمة مناهج البحث التقليدية التي تفرض نفسها في مثل هذه الدراسات المسحية التطبيقية (كمثل المنهج الوصفي، التحليلي، التاريخي ...الخ)، فقد استحضرنا "المنهج الاستقرائي"[1]، والذي يعتبره "بوبر" وفي أحد أشهر مؤلفاته الذي صدر العام 1934 بعنوان "منطق الاكتشاف العلمي" (Popper, 2005, p. 121) أنه أساس "البحث العلمي"، خاصة منه الدراسات القياسية، كما أكد وبقوة على منهج "الاستدلال الاستقرائي" هو الاسم الثاني للعلوم التجريبية[2] (Popper, 2005, p. 03).

1. يعرف "المنهج الاستقرائي" بأنه الانتقال بالنتائج من الجزء نحو الكل، وهو من أشهر المناهج في البحث العلمي، بحيث يعمم الباحث نتائج بحثه التي أجراها على جزء من الظاهرة إلى الظاهرة بشكلها العام، وله أنواع منها "الاستقراء الكامل" و"الاستقراء الناقص"/الباحث.

2. Empirical sciences can be characterized by the fact that they use 'inductive methods' (Popper, 2005, p3).

ويبرز "المنهج الاستقرائي" (تحديداً منه الاستقراء الناقص) من خلال دراسة "رأسمال مشاريع المبرمة في إطار المشاركة الخاصة في البنية التحتية" في الجزائر وعلاقتها بكل من متغيرات الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة (من حيث الموارد المتاحة، مؤشرات أداء الاقتصاد، حجم السوق الداخلية)، وواقع البيئة المؤسسية في الدولة (من حيث مؤشرات الحكومة: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والجودة التنظيمية، إبداء الرأي والمساءلة) خلال الفترة بين عامي 1993 إلى 2017، كل ذلك كأرضية علمية لتعميم نتائجها حول العلاقة بين "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" و"التنمية الاقتصادية" بشكل عام، وبغض النظر عن حدود الإطارين الزمان والمكاني.

كما وارتكزت الدراسة إلى أدوات القياس الاقتصادي لتحليل البيانات المتاحة والمتعلقة بمحددات الشراكة بين القطاع العام والخاص باستعمال برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10).

6. حدود الدراسة الحدود المكانية:

جغرافياً، تسعى الدراسة حالة الجزائر باعتبارها دولة الإقامة والدراسة. أما زمنياً، فتنحصر قيم متغيرات الدراسة على مدار السلسلة الزمنية بين:

- العام 1993، باعتباره أول سنة أتيحت فيها بيانات مؤشر قيم حجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر على قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشر "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" (World Bank, 2020a)،
- العام 2017، باعتباره آخر سنة متاحة على نفس قاعدة البيانات فيما تعلق بيانات مؤشر قيم حجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر.

7. الصعوبات:

بشكل عام، لم نواجه أي صعوبات تذكر أثناء إعداد الدراسة، والحمد لله أولاً، ثم لكل ما ساهم معنا وأعاننا من قريب أو بعيد، كما أن الثورة التكنولوجية (الانترنت والهاتف ...الخ) قلصت المسافات وألغت عقبات التكلفة، الندرة، اللغة...الخ؛ ولكن كل ذلك قد لا يمنع من الإشارة إلى بعض ما يمكن وصفه بالعقبات (وليس الصعوبات) التي واجهتنا أثناء عمليات جمع ومعالجة المعلومات، والتي من أهمها :

- حداثة موضوع "الشراكة بين القطاعين الخاص والعام" بالنسبة للفاعلين في المحيط العلمي القريب الذي ننشط فيه مباشرة.
- اللغة الإنجليزية التي طغت على غالبية المراجع والدراسات السابقة الرصينة والموثوقة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وكذلك قواعد البيانات التي تتيح قيم بيانات متغيرات النموذج، والتي (أي اللغة الأنجليزية) وبقدر ما شكلت نقطة قوة ولدت بعض العقبات في الترجمة.
- قلة المختصين في القياس الاقتصادي في المحيط العلمي القريب الذي ننشط فيه مباشرة، خاصة منهم المزاوجين بقوة بين التكوين القياسي العميق والمعرفة الاقتصادية الواسعة.
- إشكالية البيانات المفقودة التي تخللت السلاسل الزمنية لعدد من المتغيرات، والتي وبرغم انتهاج الحل الإحصائي لها وتجاوزها، إلا أنه اقتصاديا كان ولا يزال التخوف كبير في تأثير ذلك (أي الحل الاحصائي) على النتائج ومن ثم التحليل الاقتصادي والاستقراء للظاهرة.

- الظروف التي مرت بها البلاد بسبب جائحة (فايروس كورنا: كوفيد 19) التي حالت بيننا بين التنقل للحصول على المعلومات والمراجع.

8. الدراسات السابقة والتعليق عليها:

من أولى البحوث التي ارتكزت عليها دراستنا هذه، والتي كان لها دور كبير في حصر المتغيرات المستقلة نذكر الورقة البحثية لكل من **(Kasri & Wibowo, 2015)**، والذين تطرقوا فيها لمحددات العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية في 48 دولية في طريق النمو خلال الفترة ما بين 2002 و2011، ومن أهم نتائج الدراسة تقسيم محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى أربع فئات رئيسية، هي: (01) حجم الموارد الحكومية المتاحة، (02) وضعية الاقتصاد الكلي، (03) بنية السوق، (04) عوامل مؤسسية متعلقة بأداء مؤسسات الدولة وهيئاتها. وكذلك أن الجودة المؤسسية مهمة جداً لجذب الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية، وبالتالي فهي تستحق المزيد من الاهتمام من قبل البلدان النامية التي تنوي تشجيع المشاركة الخاصة في تطوير بنيتها التحتية العامة.

ثانياً، دراسة **(Reside & Mendoza, 2010)** التي تطرق فيها الباحثين لمحددات العلاقة بين القطاعين العام والخاص في آسيا، وكانت من أهم نتائجها أن المخاطر السياسية تلعب دورًا قويًا في التأثير على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن عجز الدول على تغطية نفقات مشاريع البنية التحتية اللازمة يعتبر أهم الدوافع التي فرضت على الحكومات التوجه نحو القطاع الخاص، وهو نفس التفسير الذي قدمه قبل ذلك كل من **(Partner & Lewis, 2004)** الذين بينا أن غالبية الدول النامية على مدار الثلاثين السنة الماضية تبنت سياسة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" تحت ضغط وضعيتها المالية الحرجة وعجز الموارد المتاحة على تلبية الطلب على مشاريع البنية التحية وخدماتها، وأكده **(Kumar, 2017)**.

ومن زاوية ثانية، أكد **(Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006)** في بحثها الذي نشره البنك الدولي أن "حجم السوق الوطنية" عامل مهم في تحديد عدد وحجم رأس مال الاستثمارات المنجزة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، خاصة في البلدان النامية؛ فمع اتساع حجم السوق مقاساً مثلاً بارتفاع عدد السكان، سوف يرتفع الطلب على البنية التحتية وخدماتها، فمثلاً: يزداد الطلب على الطرق والمسالك البرية مع ارتفاع عدد المركبات، ترتفع الحاجة للجسور تباعاً لتوسع التجمعات السكانية، ينمو الطلب على الماء والكهرباء، وكذلك الاتصالات والمواصلات، وغيرها، ذلك ناهي إن تزامن ذلك الاتساع في السوق مع ارتفاع في مستوى الدخل الفردي للمواطن؛ وهو الأمر نفسه إذا استعملنا أي مؤشر آخر للدلالة عليه، مثل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كما فعل ذلك **(Kumar, 2017)**.

وفي الاتجاه المعاكس، توصل كل من **(Banerjee, Oetzel, & Ranganathan, 2006)** أن البلدان التي يستشري فيها "الفساد" بشكل عال تجتذب مشاركة أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية، وهذه النتيجة وبقدر ما تتعارض مع نتائج الكثير من الدراسات، فإنها نتيجة سبق وأثبتتها مجموعة كبيرة ما البحوث التي عالجت نفس الإشكالية، وهي وبرغم كل ذلك تعتبر مصدر مهم للبحث في طبيعة العلاقة بين "الفساد" و"الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

وبخصوص دور الدولة بمؤسساتها (السياسية، التشريعية، والقضائية...الخ) في رسم ملامح سياسة إشراك القطاع الخاص معها في تنفيذ وتسيير المشاريع التي ظلت لسنوات محتكرة إياها، فقد أثبتت الدراسات أثر قوة واستقرار مؤسسات الدولة وهيئاتها وتشريعاتها في استقطاب رؤوس الأموال الخاصة لإبرام عقود شراكة معها، على غرار دراسة

(Banerjee, Oetzel, & Ranganathan, 2006) التي غطت 40 بلداً نامياً خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2000؛ وأشارت نتائجها أن البيئات القانونية والتنظيمية القوية عززت من حضور الاستثمار الخاص في غالبية دول العينة، كما وبينت الدراسة ارتباطاً وثيقاً بين بزيادة حجم الاستثمار الخاص في البنية التحتية وكل من: استقرار النظام القضائي، وجودة اللوائح تنظيمية، جودة آليات إبرام العقود، وانخفاض مخاطر نزع ملكية الأصول...الخ؛ وفي نفس السياق، توصل كل من **(Panayides, Parola, & Lam, 2015)** في دراستهم حول أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية مهمة لتطوير قطاع الموانئ وتحسين أداءها التنموي بالنسبة للبلدان النامية إلى أن "العوامل المؤسسية" (الجودة التنظيمية، وانفتاح السوق، وسهولة بدء نشاط تجاري، آليات إبرام العقود...الخ) تمثل عوامل جذب استراتيجية للقطاع الخاص؛ وهو أيضاً ما أكده (Pérez-D'Oleo, Castro, Herraiz, & Carpintero, 2015) والذين قاموا بتحليل إحصائي لمؤشرات البيئة المؤسسية وبيانات الاستثمار العام والخاص في 80 دولة خلال الفترة ما بين 1996 إلى 2011.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدارسة الى جزء نظري وآخر تطبيقي؛ ويتعلق الفصل الاول بماهية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واثراء الجانب النظري للشراكة، والذي تم ينقسم الى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الاول الإطار المفاهيم للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والثاني اساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص والثالث التجربة الاجنبة في الشراكة كنموذج والرابع التجارب الناجحة في الجزائر للشراكة.

أما الفصل الثاني والمتعلق بدراسة القياسية لتحليل البيانات المحددات الشراكة بين القطاع العام والخاص مجال الشراكة بالاستعمال برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10).

الفصل الأول

الإطار النظري
للشراكة بين القطاعين العام والخاص

الفصل الأول
الإطار النظري للشراكة بين القطاعين العام والخاص

ـ مدخل:

يرى (Yescombe, 2007) كما كتب (جوادي، 2019) أنه برغم أن مصطلح "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" (PPP)[1] أو (3P) يُعتبر من أكثر المفردات استعمالاً بين الدول، وفي البحوث والتشريعات...الخ إلا أن هنالك قائمة من التسميات الموازية، مثل: "مبادرة التمويل الخاص" (PFI)[2] التي تعتمدها بعض دول الكومنولث مثل المملكة المتحدة وماليزيا؛ "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" (PPI)[3]، "مشاركة القطاع الخاص" (PSP)؛ والمشاريع الممولة من القطاع الخاص (PFP)[4]...الخ. وسوف نعتمد في هذه الدراسة المصطلح الأكثر شيوعاً ألا وهو: "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص".

ويضيف (جوادي، 2019) أن غالبية الدراسات تتفق على أنه لا يوجد هنالك تعريف موحد لمفهوم "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" كما أشار لذلك كل من (Bettingies & Thomas, 2004, p. 136) عندما كتبا أن المصطلح وبرغم أنه يستخدم باختلاف بسيط في المفهوم، إلا أن صياغة تعريف موحد له يبقى أمراً بعيدا، وقد أكد ذلك (World Bank, 2012, p. 02) مشيراً أن هناك مجموعة واسعة من التعريفات، ولا يوجد تعريف مسلم به عالمياً؛ وفي نفس السياق، يعتقد قسم السياسات الهيكلية بالبرلمان الأوروبي (European Parliament, 2017, p. 21) أن ذلك التوافق في ضبط المفهوم أمر جيد ومطلوب، باعتباره يُبقي الباب مفتوحاً وبشكل كاف أمام كل دولة لتصميم خطط مناسبة واستراتيجيات تتوافق وخصوصيات كل منها. فمثلاً، وبرغم أن التعريف الذي يعتمده في دراساته وتشريعاته أضيق من باقي التعاريف المتداولة، سيما منها التي يعتمدها "البنك الدولي"، إلا أن ذلك راجع إلى أنه تعريف يتماشى بشكل أفضل مع مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستخدم في الوثائق العامة للاتحاد الأوروبي، ويتفق مع تعريف المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية الذي ورد في (Eurostat, 2016)، وباقي التعاريف المطبقة في مختلف وثائق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمثل (Araújo & Sutherland, 2010)، وهو ما يجعل من تشريعاته لا تتعارض والسياق العام للسياسات الاقتصادية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

وبرغم ذلك، يؤكد (جوادي، 2019) أن تلك الدراسات لا تتعصب، وتأكد في مجملها أنه يمكن صياغة إطار مفاهيمي عامٍ لمفهوم "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" للاستعانة به أثناء البحث أو رسم سياسات التنفيذ والمتابعة والتقييم. وفي إطار ذلك، يرى باحثو "المفوضية الأوروبية" (European Commission, 2003, p. 128) بأن "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" هي عقود تبرم بين هيئة حكومية ومتعامل من القطاع الخاص يتم بموجبها تكفل القطاع الخاص بتقديم سلعٍ وخدماتٍ عامة دأبت الحكومة على تقديمها. ويضيف خبراء (World Bank, 2012, p. 03)، بأنها وإضافة إلى ذلك عقود طويلة الأجل. كما وتمتاز بحسب "صندوق النقد الدولي" (IMF, 2004, p. 06)

1. PPP: Public-Private Partnership.
2. PFI: Private Finance Initiative.
3. PPI: Private Participation in Infrastructure.
4. PFP: Privately Financed Projects.

بميزتين أساسيتين: أولها، التركيز على توفير الخدمات وإنشاء الاستثمارات، وثانياً تحول جزءٍ من المخاطر الاستثمارية على عاتق القطاع الخاص.

1. في مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

منهجياً، وقبل التطرق لتعريف تعريف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص نعتقد بأهمية التوقف عند مفهوم "الشراكة" بشكل عام كمدخل ترمونولوجي، والتي تعرف وكما كتبت (رقايقية، 2013) لغة بأنها: اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر وهي مصدر الفعل شارك تشاركا ومعناه وقعت بينهما شراكة؛ وتعرف اصطلاحا بأنها: العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة.

ومن مجمل ما كتب حول تعريف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سوف نتوقف عند المساهمات الآتية:

- عرف (مكتب العمل الدولي، 2007) الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها علاقة طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام (الحكومي) والخاص (غير الحكومي) يوافق فيها المشاركين على العمل جنبا إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة. وقد تخدم الشراكات غايات متنوعة، بما فيها النهوض بقضية من القضايا أو تنفيذ ضوابط معيارية أو مدونات للسلوك أو تقاس الموارد والخبرات وتنسيقها. وقد تتكون من نشاط واحد معين أو قد تتبلور في شكل مجموعة من الأنشطة بل في شكل تحالف دائم، منشئة بذلك توافقا في الآراء وملكية مع المنظمة متعاونة ومع أصحاب المصالح فيها. وفي حين يمكن أن تختلف هذه الشراكات اختلافا كبيرا فهي تقام عادة كجهود تعاونية منظمة تتسم بتقاسم المسؤوليات فضلا عن الخبرات والموارد والمزايا الأخرى.
- أما (القهري و الوادي ، 2012، صفحة 24) فقد عرفاها على أساس أنها: "اتفاق تعاقدي بين القطاعين (العام والخاص) يكون فيه واضح الأهداف، ويتعلق بمساهمة القطاع الخاص على شكل تقديم أصول و/أو خدمات، والتي كانت الحكومة تقدمها مباشرة.
- في حين يرى (غانم ، 2009) أنه العقد الذي يعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الاكبر من افراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.
- أما على مستوى الدول النامية فإن موضوع الشراكة أخذ العديد من المفاهيم والمعاني، منها أنها وكما كتب (ميمي و البحطيطي ، 2015) أنه محاولة لتنمية وتطوير أداء المؤسسات الحكومية بالاستعانة بالخبرات لدى القطاع الخاص والخدمة الجيدة، في سبيل تخفيض تكلفة تقديم الخدمات، كما تعتبر أسلوبا من الأساليب التي تهدف التي تهدف الى تخفيض ميزانية الحكومة بمشاركة القطاع الخاص في التمويل .
- ويعتقد (الرشيد ، 2006) أن هنالك ثلاثة (03) مداخل مفاهيمه بارزة في أدبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي: أولاً، مدخل السوق مقابل التدخل التنظيمي، والذي يعد قاعدة انطلاق أساسية للنظر في

الطريقة الفضلى من أجل توفير السلع والخدمات التي تحتاجها المجتمعات بكفاءة. ويقوم على مدرستين متقابلتين: الأولى متعلقة بالاقتصاد المؤسسي والتي تحبذ عوامل السوق، تختصر بمقولة السوق مقابل التدخل التنظيمي تعطي الأفضلية لعوامل السوق في توفير السلع والخدمات التي يحتاجا المجتمع؛ وفي الجهة المقابلة أي المدرسة الثانية فهي ترى أن تحقيق الفعالية الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية.

وأما المدخل الثاني فيتعلق بالاعتماد على الموارد، والذي يعنى بالكيفية التي من خلالها تستطيع المنظمة تحديد علاقتها ببيئتها، وكيفية تحقيق السيطرة على الموارد الأساسية التي تعتمد عليها من أجل تحقيق استمراريتها ونموها. ونجد ضمن هذا المدخل ثلاث استراتيجيات، هي: (01) استراتيجية الملكية المباشرة، والتي تستخدم لزيادة موارد المنظمة أو تنويعها وتقوم على إعادة استثمار العائدات، هذه الاستراتيجية تأخذ شكل الاندماج مع منظمة أخرى قائمة أو شرائها مما يساعد في التحكم بالموارد التي تعتمد على المنظمة في بيئتها مثل: العملاء أو المنافسة أو التكنولوجيا. (02) استراتيجية المنافسة، وتمثلها استراتيجية الدفاع القائم على المنافسة السعرية، استخدام الموارد الداخلية بكفاءة أو الاستراتيجية الاستطلاعية القائمة على الابداع من أجل تحقيق وضع السبق مع المنافسين الآخرين. (03) استراتيجية التعاون، والتي تفترض اكتساب السيطرة على الموارد الرئيسية التي تعتمد على المنظمة من خلال تبادل الالتزام والتعهدات مع غيرها من المنظمات من أجل تقليل الشك المحتمل في العلاقة بين المنظمات، ومن أجل محاولة التأكيد على استمرارية هذه العلاقة.

ويتعلق المدخل الثالث بالتطوير الحضري، أي عدد من المفاهيم التنافسية التي تسهم في فهم الشراكات المحلية، وطبيعتها، وتأثيراتها من أجل التطوير الحضري. وتشمل ما يلي: (01) الائتلافات المحلية: تركز على العلاقات الرسمية المستقرة بين الحكومة المحلية والفاعلين المحليين الرئيسيين من القطاع الخاص، وتؤكد على الاستمرارية في التنظيمات والشخصيات والسياسات. (02) تحالفات النمو: يفترض هذا التصور أن هياكل الحكومة وتحولات العمل فيها معنية بالتأكيد على النمو على حساب الاهتمامات المحلية الأخرى. كما يفترض أن شروط الحياة المجتمعية هي نتاج قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية يجسدها تحالف النمو المعني. ويفسر هذا التصور النمو من خلال عدة مؤشرات منها: الزيادة الثابتة في عدد السكان والقوى العاملة، زيادة الأعمال التجارية والأنشطة المالية. (03) نظرية النظام المسيطر: هو تصور مشابه لتصور تحالف النمو، يعنى بتنوع الاهتمامات السياسية التي تشكل سياق التضارب الجوهري الذي تدور حوله السياسة الاقتصادية المحلية.

وبالمختصر يلخص (IMF, 2004, p. 04) مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص الى الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز في البناء والتشغيل المستشفيات والمدارس؛ والسجون والطرق والانفاق وشبكات الانارة والمطارات والموانئ والمحطات المياه والكهرباء.

1. 1. الأهداف العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يعتقد (مرعي، 2017، صفحة 26) أن العوامل التي تدفع الحكومات للتفكير في مشاركة القطاع الخاص تختلف من دولة الى أخرى حسب طبيعة القوانين السائدة فيها، وأنه يوجد العديد من العوامل التي من شأنها أن تضعف قدرة القطاع العام من تأدية واجباته وتقديم الخادمات بصورة فعالة ، كمثل العقلية الإدارية القائمة في القطاع العام على التكرار وعدم التجديد؛ ندرة العنصر البشري الكفء في القطاع العام وعدم وجود حوافز لديه؛ غياب روح المبادرة؛ التداخل السياسي مع الواقع الإداري والاقتصادي؛ عدم قدرة الأساليب التقليدية في وحدات القطاع العام على اتخاذ قرارات

بشكل مرن وسريع ومستقل. لذلك لجأت العديد من الحكومات الى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، واتخذ الإصلاح الاقتصادي مسارات واتجاهات عديدة، برز بينها كما ذكرنا سابقاً ما يعرف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، كأسلوب ومنهج تعتمد عليه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك، فقد تراوحت الآراء ما بين المؤيد لإعطاء دور أكبر للدولة في إدارة التنمية ، وما بين المؤيد لإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر باعتباره الأكثر قدرة وكفاءة في إدارة النشاط الاقتصادي، لما يتمتع به من حرية عالية في اتخاذ القرارات وقدرة كبيرة على المبادرة والإبداع، وتحمل المخاطرة في عملية الاستثمار؛ ومن ناحية أخرى أن هدف استثمارات القطاع العام لا تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى بقدر ما تهدف إلى تحقيق الدور الاجتماعي للدولة، بينما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح، وفي سبيل ذلك يعمل دائماً على الابتكار والتجديد بهدف المحافظة على قدرته التنافسية عالية للبقاء في السوق.

وبشكل عام يرى (حمدونة، 2017، صفحة 50) أنه يمكن تلخيص الأهداف العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في أربع، هي: (01) أهداف سياسة واجتماعية أساسها الرغبة في تقديم خدمات تتميز بمستوى عالمي بكفاءة وجودة عالية. (02) أهداف السياسة الاقتصادية، والتي تتجلى تحديداً في تقوية البنية التحتية، وعصرنة المرافق العامة وتطبيق مبدأ المرفق العالمي، وقد أظهرت الدراسات أن هنالك عالقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنية الأساسية، وأن كل نقص في هذه الأخيرة يعيق التنمية الاقتصادية. ومن جانب أخر تساعد البنية الأساسية على خلق فرص العمل، تشجيعا للاستثمارات المحلية والأجنبية، والزيادة في الإنتاجية وتطوير الوظائف الاجتماعية للدولة. (03) أهداف سيسو- ديمغرافية تتعلق بالعجز المتكرر للكثير من الدول (سيما منها النامية) في خدمات المرافق العامة، إذ لم تعد قادرة على تغطية احتياجات المواطنين مما أثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وساهم في تفاقم الهوة بين العرض والطلب. (04) أهداف التدبير الجيد والاستراتيجي للمرافق العامة، بحيث يتم اللجوء الي عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في حالت الاستعجالي وفي حالة المشاريع التي تتميز بالشمولية والتعقيد وأن الشخص العامل يمتلك الخبرة والكفاءة والتحديد المسبق لوسائل التقنية التي بتطلبها المشروع أو قد ال تكون له تجربة في وضع التركيبة القانونية والمالية للمشروع وبالتالي مشاركة المقاولات في أعمال الإدارة.

1. 2. مبررات اللجوء إلى إبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

سيطرت الدولة تاريخيا على عملية إنشاء البنى التحتية لاعتبارات كثيرة منها: ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومع التغيير الذي يجري على دور الدولة الحديث في النشاط الاقتصادي، بدأت المفاهيم تتغير بحيث بدأ القطاع الخاص في مشاركة الدولة في تقديم الخدمات المرتبطة بمشاريع البنى التحتية؛ بسبب الحاجة الملحة في معظم البلدان لتسريع الاستثمار في البنية التحتية، وهذا ما يشكل تحدياً يواجه الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء البلدان النامية كما المتقدمة تحتاج لتقوية وتوسيع اقتصاداتها بشكل كبير، وتحتاج لزيادة وتقوية بنيتها التحتية وتحتاج أيضا لتمويل هذه المشاريع بمبالغ كبيرة، لكن المشكلة تكمن في أن معظم الحكومات باتت تفتقر إلى المصادر المالية الضرورية لمواجهة هذا التحدي (منير سليمان، 2007، الصفحات 56-53)

وهناك العديد من الأسباب تقف وراء تبني أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص، كنقص الموارد المالية لدى الدولة؛ لتغطية الاحتياجات المتزايدة لمشاريع البنى التحتية، والطلب على المرافق العمومية والخدمات العامة من المواطنين، بالإضافة الى التحول نحو اقتصاد السوق والذي يأدي الى الاهتمام أكثر بمشاريع الشراكة للاستثمار في برامج

البنية التحتية ويمكن حصر اللجوء إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول إلى ما يلي: (خليل حمدونة، 2017، صفحة 52)

- **الاقتصاد في التكاليف**: يمكن للجهات الحكومية المعنية تحقيق اقتصاد في التكلفة في مجالات إنشاء المشاريع واستغالها وصيانتها. فعلى سبيل المثال، يمكن تحيقي اقتصاد في التكاليف عن طريق دمج التصميم والتركيب في نفس العقد. كما أن التصميم والتركيب يمكن إنجازها بصورة أكثر كفاءة وبالتالي يتم تخفيض زمن التركيب وإتاحة الفرصة الاستغلال المشروع بالسرعة اللازمة.
- **اقتسام المخاطر**: يمكن للجهات الحكومية اقتسام المخاطر مع شريك خاص فالمخاطر قد تتمثل في تجاوز التكاليف، أو صعوبة الالتزام بالتشريعات الخاصة بالبيئة وغيرها، أو في خطورة عدم كفاية الإيرادات لتغطية أعباء الاستغلال.
- **تحسين مستويات الخدمات العمومية أو الحفاظ على المستويات الرفيعة لها**: حيث يمكن للشراكة أن تأتي بتحسينات في تنظيم تأدية الخدمات، ويمكنها كذلك إدخال تقنيات جديدة تحسن من جودة الخدمة ومستواه.
- **التنفيذ الأكثر كفاءة**: يمكن تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين الأنشطة المختلفة مثل التصميم والإنشاء من خلال المرونة في التعاقد والشراء، والاعتماد الأسرع للتمويل والكفاءة الأكثر في عملية اتخاذ القرار. فتقديم الخدمات بكفاءة ال يسمح فقط بحصول المستخدمين على الخدمات بسرعة فحسب بل يساعد على تخفيض التكاليف أيضا.
- **تحقيق فوائد اقتصادية**: الاندماج المطرد للجهات الحكومية في الشراكات يساعد على تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية بأكثر فاعلية
- **تكثيف فرص العمل التجاري**: توفر مشاريع الشراكة فرص عمل تجارية أكبر للشريك الخاص مما يسمح للقطاع الخاص بالإبداع وتنويع أنشطته وزيادة مجالاته التجارية وكسب خبرة تتعدى نظام الشراء التقليدي.

1. 3. أنواع وأشكال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يرى كل من (صلاح و البشير ، 2015) أن الشراكة تصنف من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير وفق عدة أسس مثل نمط التنظيم واتخاذ القرار، نوع القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد. حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة. فالترتيبات المؤسسية تتراوح ما بين ترك أمر البنية التحتية للإدارة الحكومية أو ترك أمرها للقطاع الخاص وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبدو هذا جليا في اسناد خدمات البنية التحتية من خلال عدة صيغ تندرج وفق الأسس التالية:

- **شركات تعاونية:** وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعيين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعالقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات وال يوجد إشراف منفرد ألي طرف بموجب القواعد التي يفرضها. فكالهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط.
- **شركات تعاقدية:** وتعني بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون عالقة الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الاطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة ال تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك تكون قادرة على معيار العقد استنادا إنهاء الش اركة أحيانا الذي يحكم العالقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ووفق هذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعيين العام والخاص ضمن الشراكة التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية عدة أشكال مثل: التأجير، الخدمة، الإدارة، البيع الكلي أو الجزئي الشريك الاستراتيجي، والامتياز، ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، والذي له تفرعات عديدة ويمكن استحداث صيغ أخرة تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.

- **الشراكة التضامنية:** إن التضامن هو كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة ويكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق ً. وبصفة عامة، يساهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر، ً مشتركا لها ربحا وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم الأول والأخير، بالإضافة الي كونها شريكا نشطا في الشركة العاملة.

بحسب (جوادي، 2019) تتخذ عقود "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" عدة اشكال تستمد بنيتها من طبيعة الدور المنوط للطرفين وعلى أساس تشكيلة توزيع المخاطر بينهما، ومن جملة هذه الصيغ نجد على سبيل المثال الصيغ التي يلخصها الجدول أسفله.

(01-01) جدول يوضح اشكال التعاقد من خلال مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص

باللغة العربية	بالغة الإنجليزية	المختصر
البناء والتشغيل والنقل	Build, Operate and Transfer	B.O.T
البناء والامتلاك والتشغيل	Build, Own and Operate	B.O.O
البناء والتشغيل وتحديد الامتياز	Build, Operate and Renewal of Concession	B.O.R
البناء والامتلاك والتشغيل والنقل	Build, Own, Operate and Transfer	B.O.O.T
البناء والتأجير والنقل	Built, Lease and transfer	B.L.T
البناء والنقل والتشغيل	Build, Transfer and Operate	B.T.O
التصميم والبناء والتمويل والتشغيل	Design, Build,Finance and Operate	D.B.F.O
التحديث الامتلاك التشغيل التحويل	Modernize Own,operate,transfer	M.O.O.T
التجديد والتمليك والتشغيل	Rehabilitate, Own and Operate	R.O.O

المصدر: من اعداد فريق البحث.

1. 4. خصائص "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"

وبناءً عما سبق، يعتقد (Bettingies & Thomas, 2004, p. 138) أن هنالك ثلاثة خصائص رئيسية تميز عقود شراكة القطاعين العام والخاص: أولاً، أنها علاقة مبنية على "التعاقد"؛ ثانياً، كونها عقود ذات "مسؤوليات مشتركة"؛ وثالثاً، أنها عقود جرت العادة على تكفل الشريك الخاص بعملية "التمويل"؛ كما أن هنالك ثلاثة شروط أساسية وضعها "البنك الدولي" (World Bank, 2012, p. 06) لنجاح سياسة إشراك القطاع العام والقطاع الخاص في عمليات الاستثمار وتقديم السلع والخدمات للمواطنين، وهي: أولها، وضوح واستقرار قواعد السوق الوطنية؛ ثانياً، وجود بيئة قانونية مستقرة وواضحة؛ ثالثاً، مشاريع مدروسة بشكل جيد.

ومن زاوية ثانية، يرى (القهري و الوادي ، 2012، صفحة 24) أن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتميز بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من العقود، وتتمثل هذه الخصائص في:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة؛
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين؛
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة؛
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي...؛
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون)، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين؛
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

بالإضافة الى ما سبق ذكره هناك من الخبراء والمختصين من يضيف مجموعة أخرى من الخصائص التي تتميز بها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك على غرار (الفواعير، 2017، الصفحات 6-7)

- أولا: تعدد الأطراف المشتركة في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتميز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتعدد الأطراف المشتركة في تنفيذها، إلى درجة قد تؤدي إلى تعارض في مصالح هذه الأطراف، الأمر الذي يجعل من هذه العقود وسيلة للتوفيق بين المصالح المتباينة للأطراف المتعاقدة؛
- ثانيا: تعدد مراحل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وطبيعتها المركبة: يعد عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من العقود المركبة متعددة المراحل، كما أن تنفيذ عقود الشراكة يحتاج إلى إبرام العديد من العقود، ففضلًا عن الاتفاق المبرم بين الجهة الحكومية والشريك الخاص، يوجد العديد من الاتفاقات الأخرى،
- ومنها الاتفاق الذي تُبرمه شركة المشروع مع الجهات الممولة لتمويل تنفيذ المشروع وتشغيله، والاتفاقات التي تُبرمها شركة المشروع مع شركات المقاولات التي يعهد إليها ببناء المشروع، والموردين الذين يزودون المشروع بالمعدات والمواد اللازمة، وكثير من الاتفاقات الأخرى؛

2. شروط ومتطلبات إبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

توجد عدة أسباب تقف وراء لجوء الحكومات الى تبني أسلوب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مثل نقص الموارد المالية للدولة لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبنى التحتية، والطلب على المرافق العمومية والخدمات العامة من المواطنين. ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على مبررات اللجوء الى ابرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعد ذلك سنتطرق الى الشروط والمتطلبات اللازمة لإبرام عقود الشراكة، ثم التعرف على مراحل إبرام عقود الشراكة وأخيرا أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

قبل التطرق الى الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لابد من معرفة مدى قابلية هذه الشراكة مع القطاع الخاص للتطبيق. وهنالك عدة عوامل ومعايير يجب مراعاتها والتأكد من أن نتائجها تصب في المصلحة العامة قبل التفكير في تنفيذ المشاريع بنظام الشراكة مع القطاع الخاص. وفيما يلي أهم الحالات والمعايير الموصي بها والتي بموجبها تكون الشراكة خيارا قابلا للتطبيق إذا ما وجد واحدا أو أكثر منها:

- الخدمات والمشاريع لا يمكن تقديمها عن طريق الموارد المالية أو خبرة الجهات الحكومية وحدها؛

- الشريك الخاص يمكن أن يزيد من نوعية مستوى الخدمة وجودتها مقارنة بما يمكن أن توفره الجهات الحكومية اعتمادا على إدارتها الذاتية فقط؛
- الشريك الخاص بإمكانه أن ينفذ الخدمات أو المشاريع بصورة أسرع من قيام الحكومة بذلك؛
- مشاركة القطاع الخاص في الخدمات تتيح فرصة الابتكار والاختراع/
- وجود فرصة للتنافس بين الشركاء الخاصين المحتملين ما يقلل تكلفة تقديم الخدمات العامة؛
- عدم وجود موانع تنظيمية أو تشريعية تحد من مشاركة الشريك الخاص في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع،
- تكلفة الخدمة يمكن استعادتها من خلال تطبيق أو فرض رسوم على المستخدم؛
- استخدام الشراكة قد يفضي إلى توفير فرص من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي؛
- فإذا لم يتوافر أي من الحالات أو المعايير المذكورة أعلاه، فلا يجب التفكير في الشراكة.

2. 1. شروط نجاح عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

بالنسبة لـ (فريحات ، 2013، الصفحات 33-34) هناك العديد الشروط والمتطلبات اللازم توفرها لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخروج بالنتائج المرجوة، ويمكن تقديم أبرز الشروط والمتطلبات المتفق عليها فيما يلي:

- ✓ **توفر التشريع المنطقي**: من الضروري توفر تشريع عادل يحك الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويؤطرها في شكل يحدد أهدافها وضوابطها وينظم شكل العلاقة ويؤكد أهمية تحقيق الهدف المنشود وهو تنشيط الاقتصاد وتخفيف العبء الاقتصادي على الموازنة الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ **توفر آليات الرقابة والمتابعة الفعالة**: من المهم أن يوفر التشريع آلية رقابة ومتابعة للعلاقة بين الطرفين ومتابعة الشراكات المخلفة ويوضح كيفية تنفيذ الرقابة والمتابعة وتحديد المرجعية التشريعية والقانونية لهذه المتابعة والمراقبة، كما يجب أن تتوفر منهجية واضحة وفعالة لتصحيح الأخطاء والتجاوزات المكتشفة وحلها جذريا ومنع تكرار حدوثها.
- ✓ **وجود الشفافية الاقتصادية**: لا يمكن تخيل النجاح الاقتصادي دون وجود شفافية في العلاقة بين الطرفين، وفي التشريع وفي طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، فالشفافية الاقتصادية أساس لنجاح العلاقة وفعاليتها في تحقيق أهدافها، ولكي تتحقق هذه الشفافية لابد من توسيع قاعدة المشاركة في النقاش وصنع القرار بين الطرفين.
- ✓ **التقييم العادل للموارد والأصول**: هناك طرق عديدة لتقييم أصول وموارد الشركات والمؤسسات ومناهج مختلفة للتقييم لابد من الاتفاق على واحدة أو أكثر منها كأساس معتمد بين القطاعين العام والخاص لتقييم الأصول والموارد التي يراد تحويها من القطاع العام للقطاع الخاص أو تفويض القطاع الخاص باستغلالها وتنميتها اقتصاديا. (فريحات ، 2013)
- ✓ **العدالة في توفير فرص المشاركة للجميع**: لكي تنجح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية لبلد ما، لابد من توسيع فرص المشاركة بين اللاعبين في الاقتصاد الوطني، ولا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة في طل الاستئثار والاحتكار، فلا يمكن أن تستأثر شركة أو مجموعة بعينها بحصة كبيرة دون أن يكون هناك عدالة في توزيع الحصص والفرص لجني خيرات الشراكة بين القطاعين، كما لا يمكن أن تنجح المعادلة الاقتصادية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي للأمام دون مشاركة واسعة من كافة أطراف الطيف الاقتصادي والشعبي على أساس التساوي والعدل والشفافية.
- ✓ **خلو الشراكة من تضارب المصالح**: أثبتت التجارب الأولى في شراكة القطاعين العام والخاص أن من أخطر أسباب فشل الشراكة في تحقيق أهدافها هو تضارب المصالح بين أطراف الشراكة، ومن أسوأ أسباب التضارب هو تغلب

المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة الوطنية العامة، كذلك وقوف بعض الأشخاص على الخط بين طرفي الشراكة لظنه أنه يضعف فرص نجاح المشاريع الاقتصادية ويرهق الاستثمار الأولي بزيادة رأس المال المستثمر والذي يتم جمعه في الأساس من أموال العامة.

- ✓ **الإبداع في استحداث آليات اقتصادية جديدة:** يعتمد الاقتصاد في نموه المستديم على استحداث معادلات وآليات مبتكرة لتحقيق الشراكات وتطوير المشاريع واستكشاف الفرص الواعدة، لهذا لابد من الابداع والابتكار في إيجاد طرق جديدة لتحقيق الشراكة وضمان نجاحها وتزداد الحاجة لذلك أكثر حين تفشل الطرق التقليدية في إيجاد حلول المناسبة، لذلك لا يمكن اعتبار الصيغ الاقتصادية السائدة نصوصا مقدسة لا يمكن المساس بها، بل على العكس من ذلك لابد من التطوير المستمر لأسس وآليات الاقتصاد لضمان تدفق الأموال ودوران عجلة الحياة.
- ✓ **التطوير المستمر لصيغ الشراكة:** لا يمكن قولبة الشراكة بين القطاعين الع والخاص في صيغة واحدة جامدة بل لابد من تطويرها بتطور الزمان وتجدد الفرص المتاحة ليستمر نجاح الشراكات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، بل أن الحاجة تتطلب الإبداع المستمر من الأفراد المتميزين والمفكرين الاقتصاديين المدفوعين بالرغبة للابتكار والتجديد والنجاح، فهذا الإبداع هو الضمانة لكي تستمر عجلة الاقتصاد بالدوران، فاستقرار الاقتصاد استقرار للسياسة وضمان استمرار دورة الحياة اليومية لكل انسان.

2. 2. متطلبات نجاح عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

فيما تعلق بمتطلبات النجاح، يرى كل من (هاني ، 2017، الصفحات 24-26) و(غانم ، 2009، صفحة 10) أنها يمكن أن تكمن في ثلاثة (03) أسس رئيسية هي : (01) الالتزام والتعهد، وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعدل يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل. (02) الاستمرارية، غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدى بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحك عملية الشراكة. (03) الشفافية، وتعنى التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مدع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

والشكل الموالي يوضح أسس الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص:

الشكل (**01 – 01**): أسس الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص

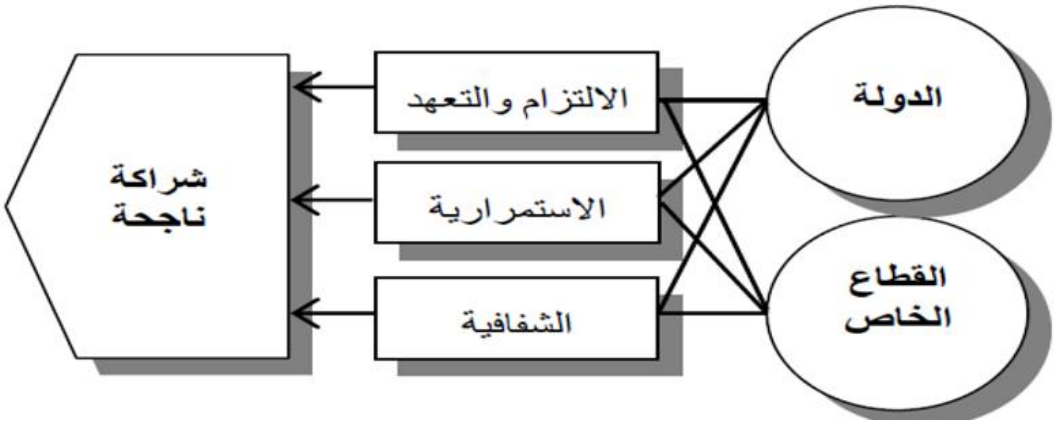

المصدر: من إعداد فريق البحث

3. مراحل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تمر عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعدة مراحل تعبر عن دورة حياتها، وتتمثل في تسعة (09) مراحل أساسية موضحة فيما يلي، كما لخصها (يسر، 2017، الصفحات 16-17):

- ✓ **مرحلة البدء (بدء الشراكة):** وتركز هذه المرحلة على إمكانية تطبيق عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بجميع أنواعها، حيث تقوم الجهة الحكومية في هذه المرحلة بدراسة إمكانية إقامة شراكة مع القطاع الخاص من خلال مراجعة السياسات والقوانين واللوائح الحالية، ويجب أن يحدد في هذه المرحلة نوع الشراكة التي ترغب الجهة الحكومية (القطاع العام) في الاعتماد عليه.
- ✓ **مرحلة التحليل (تحليل الشراكة):** في هذه المرحلة تركز الجهات المعنية على دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الشراكة ودراسة الحالة التجارية، كما تقوم بإجراء تحليل للمخاطر المحتمل مواجهتها أو التعرض لها في إطار عقد الشراكة.
- ✓ **مرحلة الطلب أو الشراء (طلب الشراكة):** تركز هذه المرحلة على عملية اصدار طلب المعلومات (الإعداد، استلام الردود، التحليل)، وطلب تقديم العروض (الإعداد، استلام الردود، التحليل).
- ✓ **مرحلة الشريك الخاص:** تركز على عملية التفاوض، التمويل، التقييم واختيار الشريك الخاص لعملية الشراكة.
- ✓ **مرحلة إدارة العقد (إدارة عقد الشراكة):** تركز هذه المرحلة تعريف الأدوار والمسؤوليات لكل أطراف الشراكة ما كما تركز على الاتفاق على مستوى الخدمة وتعريف مؤشرات الأداء الرئيسية، وبناء صفقات يكون فيها طرفا الشراكة كاسبان (كاسب / كاسب)، وأخيرا توزيع العقود.
- ✓ **مرحلة إدارة المشروع (إدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص):** تركز هذه المرحلة على إدارة المخاطر المحتملة وتوزيعها، تحديد ووضع القوانين الجديدة أو تعديل السابقة، الاتصال والإعلام ومشاركة أصحاب المصلحة وإدارة العلاقات، وإدارة الموارد المالية والبشرية.
- ✓ **مرحلة المراجعة أو التدقيق:** في هذه المرحلة يتم تحديد المراجعين الذين بدوره يقومون بإعداد جدول للمراجعة لتبدأ بعد ذلك عمليات المراجعة المخطط لها، وقياس مؤشرات الأداء الرئيسية ليقوم المراجعون في الأخير بإعلان عن نتائج المراجعة وتقييم الأداء.
- ✓ **مرحلة المراجعة الإدارية (مراجعة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص):** تركز هذه المرحلة على القيام بإعداد الإجراءات التصحيحية وتنفيذها والمتابعة حتى الاقفال.
- ✓ **مرحلة الإقفال (اقفال المشروع):** وتركز على مراجعة الجهاز الرقابي قبل أنهاء العقد، ثم يليها إنهاء العقد واستنتاج الدروس المستفادة من هذه الشراكة.

بينما هناك من يرى أن مراحل الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تتلخص في أربعة (04) مراحل وهي: مرحلة التعاون التمهيدي، مرحلة انشاء الشراكة وتثبيتها، مرحلة تنفيذ برنامج الشراكة ومرحلة انهاء الشراكة أو استمراريتها بشراكة جديدة، كما متب بذلك (الرشيد ، 2006، الصفحات 73-74):

- ✓ **مرحلة التعاون التمهيدي للشراكة:** تتسم شبكة الروابط بين أطراف الشراكة في هذه المرحلة بالعلاقات غير الرسمية، بالثقة وبالتعرف الى الهدف المشترك. وتعتمد نوعية وقوة العلاقات بين الشركاء على مستوى الثقة بينه وعلى نظرته الى التفاعل الرامي الى تحقيق مصالحه المتبادلة. إذ تكون النظرة إيجابية للذين يعتقدون بأن التفاعل حقق تطلعاته، بينما تكون النظرة سلبية للذين يشعرون بأنه قد تم استثنائهم من العلاقات غير الرسمية ومداولاتها.

- ✓ **مرحلة انشاء الشراكة وتثبيتها:** تبرز في هذه المرحلة المبنية على تأكيد الفروق في المكانة والنفوذ الوظيفي لأطراف الشراكة، وعلى تأطير إجراءات الشراكة. ويتأثر انشاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمفاوضات، وبنفوذ أطراف الشراكة. والذي يحدده الهيكل التنظيمي الرسمي للشراكة. وينسحب التنافس بين الأطراف على أمور مثل: تخصيص مقاعد مجلس (أو لجنة) الإدارة والمناصب القيادية، والإعفاءات، وكيفية ترتيب الأولويات.
- ✓ **مرحلة تنفيذ برنامج الشراكة:** في هذه المرحلة يخضع تقديم العطاءات وابرام العقود لآليات السوق (أو شبه السوق). ويتدنى مستوى التعاون بين مزودي الخدمات من أطراف الشراكة. كما تصبغ العلاقات بين أطراف الشراكة بالتنافس في المزودات على خطط الحكومة المركزية والجهات الاخرى الممولة بهدف تنشيط الشراكة من اجل تطوير برامج ابداعية ولزيادة الفعالية.
- ✓ **مرحلة انهاء الشراكة أو استمراريتها شراكة جديدة:** تتسم مرحلة استمرار الشراكة بإعادة التأكيد على التشبيك، والروابط بين الاطراف من اجل توضيح الحاكمية في الشراكة، وفي المحافظة على التزامات الوكالات المعنية، وإبقاء مجتمع الشراكة متواصلا، واستمرار التواصل بين العاملين.

أما وجهة النظر المقابلة الداعية الى توقف الشراكة بعد انتهاء مهمتها فتدع ذلك بأن للشراكة غرضاً تنتهي بانتهائه. وخلاف ذلك يترتب عليه زيادة اعتمادية المجتمع المحلي على كرم الجهات الرسمية، وبالتالي إضعاف الاعتماد على الذات، الذي يتقوى إذا ما تم فك الارتباطات بالجهات الداعمة، وحسب وجهة النظر هذه، فإن متطلبات الشراكة مرهقة من حيث التنسيق، وتخصيص الموارد، والعمل الشاق الذي يتطلب الاجتماعات العديدة، والتنسيق المستمر.

4. أنواع عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هناك العديد من الأنواع والأساليب التي تحقق الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص في المشروعات التنموية، فلا يوجد أسلوب وحيد يمن تطبيقه على جميع الحالات، ولكن يمكن الوصول الى الأسلوب أو النوع الأمثل لكل حالة على حدة وذلك اعتمادا على الظروف السائدة في كل دولة، كما تتنوع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص وفقا لدرجة مساهمته ومسؤولياته فيها طبقا لكل أسلوب. وفيما يلي سوف نعرض أهم أنواع عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

4. 1. عقود الخدمة:

تعتبر عقود الخدمة والإدارة أحد أبسط أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد عرفها (السنوسي، 2015، صفحة 34) بأنها عقود تبرمها الدولة مع شركات خاصة لتقديم خدماتها الفنية أو الإدارية أو الخدمية، نظير مبلغ متفق عليه، مع احتفاظ الدولة بكامل السلطة على المرفق إداريا وماليا وفنيا، ويكون القطاع الخاص هنا منفذا وفقط". في حين يرى (صلاح، 2015، صفحة 5) أنها ابرام تعاقدات لأنشطة صيانة أو تشغيل معينة مع القطاع الخاص، لفترة تمتد لعدد قليل من السنوات، فوفقا لهذا الأسلوب يضع القطاع العام مجموعة من معايير الأداء للنشاط، وأسس تقييم العطاءات، والإشراف على المتعهدين، ودفع رسوم متفق عليها للخدمة، والتي تحدد على أساس إجمالي أو على أساس تكلفة الوحدة، أو على أية أسس أخرى. وتحتفظ الجهة العامة بمسئوليتها الكاملة عن تشغيل وإدارة المرفق بالكامل ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات فقط مثل: قراءة العدادات وتحصيل الفواتير والصيانة.

تكون مدة هذا النوع طما ذكر (دكروري محمد ، 2009) من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة (06) أشهر الى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، الهند، تشيلي

وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل اصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك.

الشكل (01 – 02): الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأسلوب الخدمة

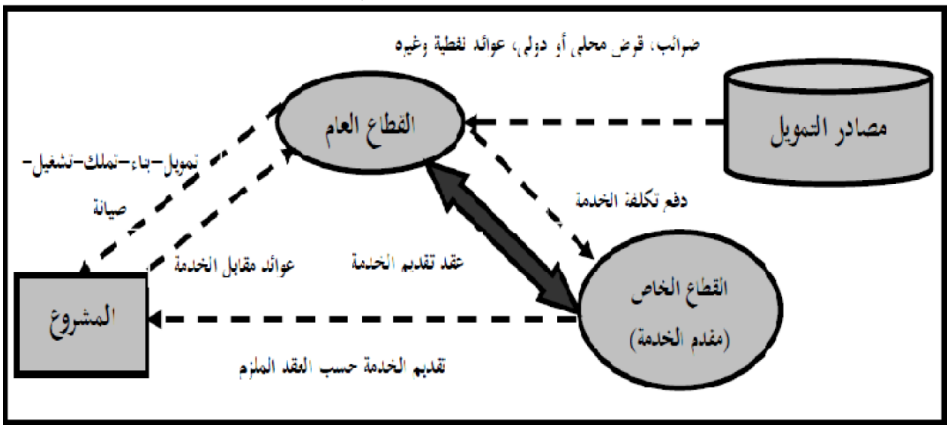

المصدر: (صلاح، 2015، صفحة 51)

توجد عقود الخدمة على نوعين بحسب (السنوسي، 2015، الصفحات 34-35): أولها "التعاقد الجزئي"، وهي عقود لأداء أعمال محدودة ضمن إدارة الدولة للمرفق) كعقود صيانة التكييف أو صيانة المضخات أو النظافة أو نقل النفايات ... وغيرها (، ويكون الدفع أساسا مبنيا على طبيعة العمل. وثانياً، "التعاقد الشامل"، حيث يتولى القطاع الخاص تشغيل وصيانة المرفق مع احتفاظ الدولة بكامل سلطتها في إدارة المرافق، وأن يكون للدولة في الم وقع مهندسين ومراقبين للإشراف على سير التشغيل والصيانة حسب مقتضيات العقد (كعقود التشغيل والصيانة ... وغيرها).

وغيرها من العقود، ينتج عن عقود الخدمة مزايا وعيوب يمكن اجمالها بحسب (صلاح، 2015، صفحة 51) كما يلي، فهي توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية، مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه الأساسية. ولكن تظل أعباء التشغيل والصيانة على عاتق الحكومة) القطاع العام (كما تظل مسئولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام. كما يعتمد نجاح الأعمال بالعقد على خبرة الشركة التي تقوم بالأعمال، كما أن تلك النوعية من العقود تؤثر تأثير مباشر على عمالة التشغيل وتجعله عمالة زائدة عن الحاجة إذا لم يتم الاستعانة به ضمن أعمال عقد الخدمة.

4. 2. عقود الإدارة:

يعرف (غانم ، 2009، صفحة 21) عقود الإدارة بأنها اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. وفى هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية. وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع ما بين 3 إلى 5 سنوات".

ويرى (صلاح، 2015) أن هذا الأسلوب يمكن أن يعمل وفقا للإجراءات التالية: فقد يحتفظ القطاع العام بحق ملكية المشروع؛ وقد تقدم الحكومة الأموال اللازمة للإدارة الخاصة بالمشروع؛ أو أن يقدم القطاع الخاص مجموعة المهارات الإدارية الضرورية لتطوير وتشغيل وإعادة تأهيل المشروع العام؛ وأحيانا يتملك القطاع الخاص نسبة من أسه المؤسسة العمومية كحافز للإدارة الجيدة.

الشكل (01 – 03): الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأسلوب الإدارة

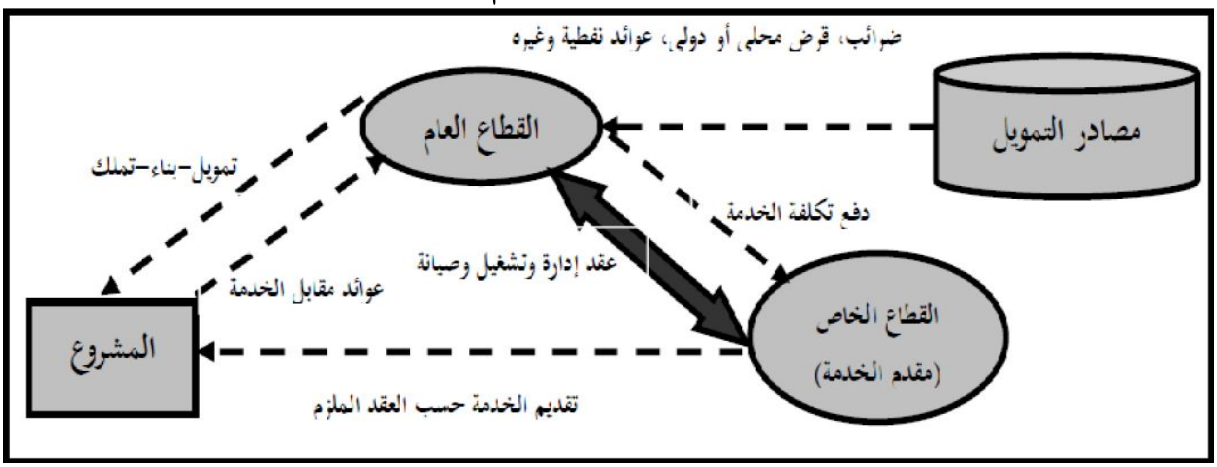

المصدر: (إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2010، ص 13).

وينتج عن عقود الإدارة جملة من المزايا والعيوب يمكن اجمالها فيما يلي بحسب (دكوري محمد ، 2009)، بحيث تنحصر المزايا في كونها تستخدم في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حين تعرض للبيع. والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة، أنه يسمح لها بالاحتفاظ بالملكية، كما أنه يمكنها من حل القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفى الوقت نفسه التحكم في نطاق استخدام هذه الخبرات من خلال عقد الإدارة. وتكمن عيوب عقود الإدارة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة، وتلتزم الجهة الحكومية في ظل اشتراطات هذه العقود بسداد مقابل أو أتعاب الإدارة إلى القطاع الخاص في شكل أتعاب محددة وثابتة أو في شكل نسبة من أرباح المشروع أو كلاهما مع اً وذلك بقصد تحفيز شركة الإدارة على زيادة فعالية المرفق وزيادة كفاءته.

4. 3. عقود الامتياز والايجار

تعتبر عقود الامتياز والتأجير ضمن أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهناك تشابه بين عقدي الامتياز والتأجير حيث أنه قد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد التأجير إلا أنه يتضمن مسؤولية إضافية على القطاع الخاص. وقد عرف (حسين و جمعة، 2016، صفحة 03) عقود الامتياز بأنها: "عبارة عن تعهد من السلطة المفوضة (الحكومة) للمفوض له (القطاع الخاص) إما بإنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله، وإما تعهد له فقط باستغلال المرفق العام، حيث يستغل المفوض له المرفق العام باسمه وعلى مسؤوليته، تحت مراقبة السلطة المفوضة ويتقاضى عن ذلك أتاوى من مستخدمي المرفق العام ويمول المفوض له الإنجاز واقتناء الممتلكات واستغلال المرفق العام بنفسه. في حين عرفها (المعهد العربي للتخطيط،، 2014، صفحة 08) بأنها: "العقود التي تقوم الحكومة (القطاع العام) من خلالها بمنح الشريك من القطاع الخاص حقوق تصمي وتمويل وإنجاز وصيانة مشروع عام في مختلف مجالات البنية التحتية، لمدة زمنية تتراوح ما بين 25 الى 35 سنة، ومن بعدها تعود ملكية الأصول للقطاع العام ".

يترتب عن عقود الامتياز بعض المزايا والعيوب كذلك، ويمكن إجمالها بحسب (صلاح، 2015) كما يلي، فتكمن الميزة الأساسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقى المسئول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف

الأعباء المالية عن الدولة. ولكن ولنفس السبب تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرا للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي يطلبها هذا النوع من العقود. والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل وغيرها) لفترة محدودة ترجع عند نهايتها الأصول للدولة، كما تقوم الدولة خلال فترة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار.

وبصفة عامة لا توجد عيوب واضحة لأسلوب الامتياز إلا أنه يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع البلدية وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد وبالتالي يجب على البلديات أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الأسلوب من أساليب الشراكة.

الشكل (01 – 04): الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأسلوب الامتياز

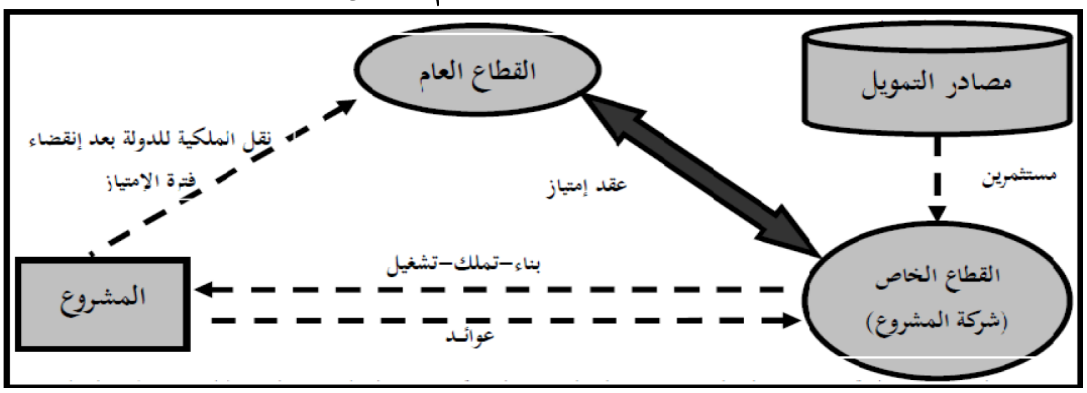

المصدر: (إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2010، ص 13).

أما فيما تعلق بعقود التأجير، والتي عرفها (حجازي، 2001، صفحة 31) بأنها: "العقود التي تظل فيها الدولة مالكة للمشروع، ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل نظير دفع مبلغ سنوي للدولة لفترة زمنية محددة (فترة الإيجار)".

كما عرفت عقود التأجير على أنها: "العقود التي تنطوي على وجود متعهد خاص يدفع مبلغا من المال لمالك عام في مقابل حق خالص لتشغيل تسهيلات إنتاجية دون المسؤولية عن تمويل الاستثمارات الرئيسية مع تحمل كافة المخاطر التجارية، ويعطى عقد التأجير لمقدم الخدمة حقا خالصا في الإيرادات المتولدة ويطلق عليه أحيانا الامتياز أو الترخيص تظل الدولة في أسلوب التأجير مالكة للمشروع ". وفي ظل هذا الأسلوب يظل المالك العام (القطاع العام) مسئولا عن الاستثمار في الأصول الثابتة وخدمة الدين، أم القطاع الخاص فعادة ما تقع عليه مسؤولية تمويل رأس المال العامل، وإحلال الأصول ذات العمر الاقتصادي القصير، والفترة التي يغطيها هذا الأسلوب تتراوح ما بين 6 إلى 10 سنوات لتتماشى مع فترة الاسترداد الملائمة لتلك الاستثمارات. (صلاح، 2015، صفحة 53)

الشكل (01 – 05): الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأسلوب التأجير

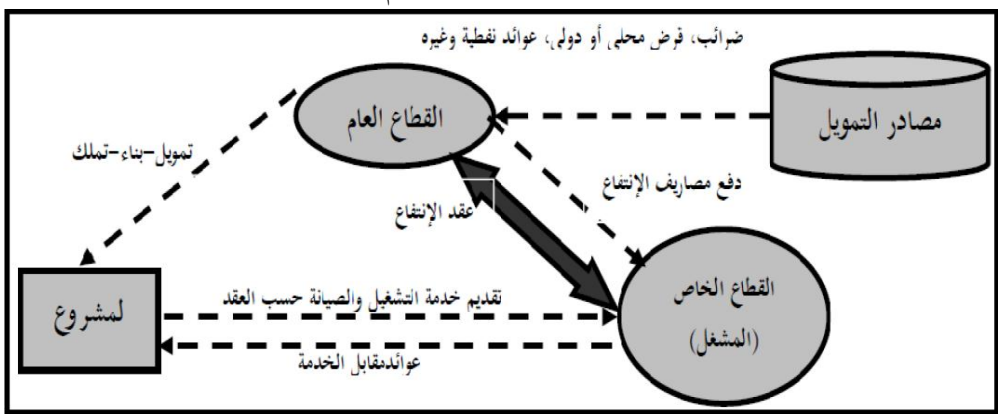

المصدر: (صلاح، 2015، صفحة 54)

ويذكر (دكروري محمد ، 2009، صفحة 16) أن عقود التأجير لا تخلو من بعض العيوب، إلا أنها أيضا لها بعض المزايا والتي تتمثل في المزايا التي يقدمها التأجير للدولة توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن الملكية، وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق علاوة على وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى. كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة. وتبقى المشكلة الرئيسية المرتبطة بعقود الإيجار هي أنه طالما لا يتم فيها تحويل لملكية الأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع البلدية أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير، ولهذا فهذا النوع من العقود مناسب في المشروعات التي في حاجة إلى رفع كفاءة التشغيل وليست في حاجة إلى توسعات أو تحسينات.

4. 4. عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية:

يعد نظام البناء التشغيل ونقل الملكية من أكثر أشكال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص شيوعا، حيث يتم إدراجه في العديد من البحوث للدلالة على الشراكة العمومية الخاصة.

ويعرف (عطية ، 2014، صفحة 632) عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية على أنها: "تلك العقود التي يتولى فيها القطاع الخاص إقامة وتشغيل مشاريع البنية التحتية كان من المعتاد أن يتولى بناءه وإدارته القطاع العام أو الحكومي، على أن يتم تحويله مرة أخرى للحكومة بعدة فترة كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد معقول ". في حين ترى لجنة الأمم المتحدة للقانون بأنها: "شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية تسمى بشركة المشروع امتيازا لتنفيذ مشروع معين على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء تحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز ". (عزاوي ، 2018، صفحة 04)

ـ خلاصة الفصل الأول:

في الأخير، (كما سبق وذكرنا) تتفق غالبية الدراسات أنه لا يوجد هنالك تعريف موحد لمفهوم "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، وأن الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن هناك مجموعة واسعة من تعريفات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا يوجد تعريف مسلم به عالمياً؛ كما أن هذا اللا توافق في ضبط المفهوم أمر جيد ومطلوب، باعتباره يُبقي الباب مفتوحاً وبشكل كاف أمام كل دولة لتصميم خطط مناسبة واستراتيجيات تتوافق وخصوصيات كل منها. فمثلاً، وبرغم أن التعريف الذي يعتمده في دراساته وتشريعاته أضيق من باقي التعاريف المتداولة، سيما منها التي يعتمدها "البنك الدولي"، إلا أن ذلك راجع إلى أنه تعريف يتماشى بشكل أفضل مع مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستخدم في الوثائق العامة للاتحاد الأوروبي، ويتفق مع تعريف المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية الذي ورد في(Eurostat, 2016) ، وباقي التعاريف المطبقة في مختلف وثائق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمثل (Araújo & Sutherland, 2010)، وهو ما يجعل من تشريعاته لا تتعارض والسياق العام للسياسات الاقتصادية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني

تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص
من خلال نماذج وتجارب دولية

الفصل الثاني
تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص
من خلال نماذج وتجارب دولية

ـ مدخل:

يؤكد البنك الدولي أن إن تشييد بنية تحتية حديثة ومستدامة ويمكن الاعتماد عليها لهو أمر بالغ الأهمية حيال الوفاء بالتطلعات المتزايدة لمليارات الناس في شتى أنحاء المعمورة، ويساعد الاستثمار في البنية التحتية على رفع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما يوفر فرصاً اقتصادية جديدة ويسهل الاستثمار في رأس المال البشري. ولا شك أن هناك حاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في استثمارات البنية التحتية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، للحد من الفقر وتحقيق الازدهار المشترك على نحو مستدام، والوصول إلى أهداف التنمية والتصدي لآثار تغير المناخ. ويقع هذا في صميم أعمال مجموعة البنك الدولي لنهج تعظيم الموارد التمويلية من أجل التنمية.

وقد شكلت الفترة ما ثمانينيات القرن الماضي حتى بدايات القرن الراهن منعرجا في تطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص دولياً؛ فقد أشار (Hall, 2015) أن عدد المشاريع في هذا الإطار بلغ خلال هذه الفترة على المستوى العالمي 1747 مشروع بقيمة إجمالية 644.8 مليار دولار، حيث احتلت قارة أوروبا المرتبة الأولى بحوالي 642 مشروع (بقيمة 302.9 مليار دولار)، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بحوالي 440 مشروع (بقيمة 75.4 مليار دولار)، ثم آسيا بحدود 346 مشروع (بقيمة 155 مليار دولار)، ثم أمريكا اللاتينية بقرابة 253 مشروع (بقيمة 82.4 مليار دولار)، وأخيرا أفريقيا/دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 66 مشروعاً (بقيمة 29.2 مليار دولار).

1. في مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص كمدخل لتقيم الشراكة بينهما:

يعرف "القطاع العام" في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية بأنه ذلك القطاع الذي يشمل النشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة المركزية والسلطات المحلية والصناعات المؤممة وغيرها من المؤسسات العامة. (هيكل، 1986). ويعرف أيضا بأنه "ذلك القسم من الاقتصاد يعنى بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية وعبر سيطرتها على قرارات النفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى" (صالي و محمد يسعد ، 2017)؛ أما (خليل، 2011) فيطرحه بمفهوم كونه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر الى الدولة بصفة وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة.

وبشكل عام يمثل "القطاع العام" تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، هذا التدخل الذي يتخذ ثلاث أشكال: (01) التدخل غير المنظم، وذلك عندما تقوم الحكومة بوضع التعديلات والتغييرات الاستثنائية على الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق من أجل استغلال وتوزيع الموارد المتاحة في المجتمع بين الاستعمالات المختلفة كمثل تدخل الدولة في حماية الصناعات الناشئة. (02) التدخل المنظم، والذي يتجلى في توجيه الدولة للمشروعات الخاصة نحو تحقيق أهداف

محددة، وتمنح امتيازات وتسهيلات للاستثمار في أنشطة إنتاجية ترغب في إنشائها، ويتوقف دورها عند هذا الحد بمعنى أن القطاع الخاص هو الذي يحدد مدى استجابته لهذه التسهيلات. (03) التدخل المخطط، وهنا تقوم الحكومة بوضع برامج تخطيطية هدفها إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة، وبالتالي فالدولة هي التي تقوم بدور الموزع للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات وفق برامجها التخطيطية وليس وفقا لآلية السوق. وغالبا ما يرتبط التدخل غير المنظم أو ما يسمى بالتخطيط غير المباشر بالنظام الرأسمالي، بينما تتمثل التدخل في النظام الاشتراكي هو التدخل المخطط.

في المقابل يعرف "القطاع الخاص" في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية كما ذكر (هيكل، 1986) بأنه الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية. وبالإضافة الى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة يشمل القطاع الخاص كذلك النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات والتي لا تهدف الى تحقيق الربح وهي النشاطات التي تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي. فيما يرى كل من (لعفيفي و بن الشيخ ، 2017) أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، ويحدد فيه المبادرة الخاصة، وتحمل المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة؛ أو أنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يتم فيه إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها من جانب الأفراد والمنظمات التي لا تمثل جزءا من الحكومة، كما كتبت (ليليا، 2012، صفحة 70).

ومن خلال عدة دراسات يمكن القول أن دور القطاع الخاص في الاقتصاد يتمحور حول: (01) المساهمة في خلق فرص العمل، وتحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال التعليم والتدريب. (02) توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات أنتاج أفضل. (03) الاستثمار بكافة أشكاله، والذي تلعب الدولة دورا هاما في تشجيعه من خلال تحسين بيئته. (04) تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية. (05) التصدير وتشجيع منافذ التسويق الدولي.

وتشكل الشراكة الدولية بين مؤسسات القطاع العام للحكومات والشركات الدولية الخاصة نسبة عالية من إجمالي عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العالم، وهو ما جعل ملف الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الملفات اتصالاً بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حيث الدراسة، التخطيط، والتقييم. ما يفرض منهجياً التطرق للإطار المفاهيمي العام الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف (ابو قحف ، 1993، صفحة 174) الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء من او كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة الى القيام بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك او سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات في الدولة المضيفة.

وفي ذات السياق ترى (قويدري، 2011، صفحة 07) أنه ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المياسر ومؤسسة الاستثمار المياسر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولي.

وتتيح الأدبيات الاقتصادية جملة من عدة مؤشرات لقياس معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر، خاصة من زاوية ما يعرف بمناخ الاستثمار الاجنبي في الدولة، والتي من أهمها:

1. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** والذي يصدر عن معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة (وال ستيت) منذ عام 1995، ويعتمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا يشمل كل من: التدخل الحكومة في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنى التمويل والنظام المصرف، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والإجراءات.
2. **مؤشر الشفافية:** يصدر عن منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، ويعكس درجة التحسن في ممارسة الادارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يسعى المؤشر عبر المجموعة من المسموحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفش الفساد في الدولة وتأثر في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات.
3. **مؤشر التنافسية العالمي:** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي كبوصلة جديدة متاحة للدول في قياس محركات التنافسية على المدى الطويل، في ظل العولمة والثروة الصناعية الرابعة. يصنف تقرير 2019 للتنافسية العالمية 141 دولة وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية، ويبلغ الحد الأقصى للمؤشر يبلغ 100 نقطة.
4. **مؤشر المخاطرة القطرية:** الصادر عن مجموعة (PRS-GROUPE) ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية المالية، سياسية واقتصادية، المرتبطة بالاستثمار .ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 بالمئة من المؤشر المركب؛ ومؤشر تقونً المخاطر الاقتصادية بنسبة 25 بالمئة؛ ومؤشر تقونً المخاطر الدالية بنسبة 25 بالمئة.

2. نماذج دولية من تجارب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

سوف نحاول في هذا الجزء التطرق لبعض التجارب المتعلقة بإنجاز المشاريع الكبرى في إطار الشراكة في بعض الدول المتقدمة والنامية، بهدف الاستفادة والاستئناس بها في الحالة الجزائرية.

2. 1. تجربة كندا:

أكدت دراسة للبنك الدولي أن كندا أصبحت طرفا رئيسيا في مجال الشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص؛ وقد تطورت النسخة الكندية الفريدة لنموذج الشراء من فكرة مبتكرة شجعتها حكمة وشغف عدد قليل من الحالمين والمؤمنين بها في وقت مبكر إلى نهج واسع التطبيق تتبناه جميع المستويات الثلاثة للحكومة وفي كل منطقة من البلاد. وهناك اليوم أكثر من 267 مشروعا نشطا للشراكة بين القطاعين العام والخاص في كندا، وتقدر قيمة المشاريع بنحو 123 مليار دولار كندي (95.4 مليار دولار). وتشير البحوث المستقلة إلى أن محفظة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كندا قد وفرت للحكومات ما يصل إلى 27 مليار دولار كندي (20.9 مليار دولار) ، وأضافت 115 ألف وظيفة و5 مليارات دولار كندي (3.9 مليار دولار) من الأجور الإضافية في المتوسط سنويا؛ ويتم تسليم هذه المشاريع بسرعة تزيد بنسبة 13% عن تلك التي تم شراؤها بالطريقة التقليدية. (Romoff, 2017).

فكندا تعتبر من الدول التي بلغت درجة متقدمة في إنشاء، تحسين وتطوير البنى التحتية والهياكل العمومية؛ الأمر الذي أسهم في تحسين نوعية الخدمة العمومية من حيث التكاليف، الآجال، الميزانيات المخصصة لمشاريع

الاستراتيجية العمومية المسطرة لتحقيق المنفعة العام، والوصول الى التنمية الاقتصادية المنشودة، وذلك باشراك كل المستويات الحكومية في تحقيق ذلك وفيما يلي لمحة عامة عن واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في كندا .

ويؤكد (مازن ، 2015) أنه لم يكن هناك خط فاصل في التاريخ الاقتصادي الكندي، بين استثمارات القطاع العام والخاص، إذ يُنظر إلى التفاعل فيما بينهما باعتباره عاملاً حاسماً في الاقتصاد الكندي على مدى عقود من الزمن. فقد جاءت ثورة الاتصالات والمواصلات، في منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة الشراكة الناجحة بين القطاع العام والخاص في تطوير البنية التحتية من طرق، وقنوات بحرية، وسكك حديدية، ونقل بحري، وتلغراف، وكابلات، والتي عززت المكاسب التجارية للدولة. وقد كان لبناء السكك الحديدية العابرة للقارات، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو مزيج من الاستثمار العام والخاص، دور بارز في تعزيز الابتكارات التكنولوجية والإدارية، مثل تطوير المناطق الزمنية القياسية. أما الاستثمار في محطات الكهرباء المركزية في أوائل القرن العشرين، وهو، أيضاً مزيج من الاستثمار العام والخاص، فقد أدى إلى العديد من التغييرات التنظيمية والإدارية والتكنولوجية الناجحة في إنتاج البضائع.

ويضيف (بن عومر ، 2014) أن نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص نما بشكل كبير في كندا خاصة مع بدايات القرن الراهن، حيث أنه بين عامي 1993 و2005 تم انشاء أكثر من 177 من هذه المشاريع، وتم تنفيذ الغالبية العظمى منها 166 منذ عام 2004، ويشير الاتجاه الحالي إلى ان عدد المشاريع آخذ في الارتفاع . وهكذا، وبالنظر إلى المشاريع التي أنجزت انجزت في عام 2016، فضلا عن المشاريع التي تشارك حاليا في عملية المناقصة، وفقا للجلس الكندي للشركات بين القطاعين العام والخاص،"فإن العدد الإجمالي لمشاريع الشراكة بيف القطاعيين العام والخاص المكتملة والمعمقة في كندا يبلغ حاليا 247 مشروعا.

ويعتقد كل من (مسيود و نعمون، 2016) أن من أهم عوامل نجاح التجربة الكندية: (01) التنسيق بين الأقاليم والحكومات الاتحادية. (02) السوق الجذاب. (03) العدالة والشفافية. (04) تكافؤ الفرص لمقدمي العطاءات والكفاءة في اختيار مقدمي العطاءات. (05) لا أفضلية للمحليين على الأجانب . (06) الكفاءة في اختيار مقدمي العطاءات.

ويؤكد (Romoff, 2017) أن يشعر المجلس الكندي للشراكات بين القطاعين العام والخاص بالثقة من أن صناعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كندا سوف تلعب دورا هاما في دعم التحول الاقتصادي نحو خلق مدن ومجتمعات للسكان الأصليين آمنة صحية ويمكن الوصول إليها بسهولة. وهي أيضا الأساس لدفع عجلة النمو الاقتصادي للأجيال المقبلة، وهو أمر مهم بصفة خاصة مع تحول الاقتصاد الوطني من الموارد إلى سعة الحيلة..

2. 2. تجربة فرنسا :

عرفت فرنسا نمط "الشراكة بين القطاع العام والخاص" منذ العام 1988، أي بعد عام واحد فقط من انطلاقها في بريطانيا (جسر الملكة إليزابيث). ويتميز نموذج الشراكة الفرنسي بتركيزه على تطوير وتحديث المناطق الحضرية ، وبخاصة توفير خدمات البنية التحتية والنقل فيها ، ويزيد عدد المحليات في فرنسا عن 36000 مجلس بلدي وقروي ، منها 32000 لا يزيد عدد التجمع السكاني في الواحدة منها عن 2000 نسمة ، كما يتميز النموذج الفرنسي في الشراكة باهتمامه بالسياسة الاجتماعية اهتماما خاصاً ، والتي تلعب المشاريع التشاركية دوراً مهماً في تحقيقها ، وتشارك المنظمات غير الحكومية أو غير الرسمية مشاركة واضحة فيها ، حيث يوفر هذا النوع من الشراكات مرونة عالية تتلاءم مع التنوع في الخدمات التي يحتاجها المستفيدون (الرشيد ، 2006).

كما أن من أهم ما تتميز به عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في فرنسا يضيف (الرشيد ، 2006) كونها قابلة لأن تتم على المستويات الحكومية المركزية واللامركزية، أي أنها قد تكون على مستويات مختلفة من الحكومة،

إن نسبة العقود المنجزة حتى العام 2012 (الوزارات والمؤسسات العامة والشركات الوطنية) حوالي 23 %، السلطات المحلية نسبة العقود المنجزة حتى العام 2012 والمقاطعات والإدارات والبلديات حوالي 77%. ويمكن استخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا مثل (النقل، الصحة، العدل، التعليم، المرافق الحضرية والبيئية، كفاءة الطاقة، الاتصالات، الرياضة والثقافة).

ويعتبر النموذج الفرنسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه هو النموذج الرئيسي، الذي عززه ودعمه البنك الدولي بقوة، وتم تصديره بأشكال مختلفة الى البلدان النامية، كما أن أكبر الشركات العالمية في مجال المياه شركات فرنسية تقوم بإدارة المياه في مناط كثيرة من العالم.

2. 3. تجربة مصر:

بدأت مصر بتطبيق مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتشغيل البنية الأساسية في بداية تسعينيات القرن الماضي؛ لعدم كفاية الاستثمارات العامة ولتحفيز النمو والاستثمار، وقامت الحكومة المصرية بتفعيل برنامج الشراكة مع القطاع الخاص، من خلال تأسيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية ، لكي يتم القضاء على الصعوبات التي واجهت القطاع الخاص في مشروعات الشراكة سواء كانت خاصة بإطار المؤسسـ أو ة الخاصة بضعف الوعي العام بالإضافة الى قيام الحكومة بإعداد مشروع القانون الجديد بالشراكة مع القطاع الخاص للقضاء على الصعوبات الخاصة بقصور التنظيم التشريعي، وذلك في ضوء خطة الإصلاح الاقتصادي و استراتيجية تشجيع استثمار القطاع الخاص، وزيادة دوره في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاجتماعية و ذلك من خلال تحفيز إنفاق القطاع الخاص ، مقابل إنفاق القطاع العام في هذه القطاعات (دكوري محمد ، 2009)

تعد التجربة المصرية من أهم التجارب العربية الرائدة في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبمختلف الصيغ التي من أهمها نظام البناء والتشغيل والملكية، فقد لقيت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق هذا الاسلوب رواجا كبيرا وحتى أنها أنشأت الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عام 2006، وخلال عام 2010 قامت الحكومة المصرية أيضا بوضع سياسة جديدة طويلة الأجل لتفعيل برنامج مشاركة القطاع الخاص إتاحة مصدر جديد الاستثمار المال ولتمويل مشروعات البنية التحتية المطلوبة والحد من اقتراض الدولة وما يلحق ذلك من مخاطر وتخفيف العبء على الموازنة العامة هناك إطار تنظيمي يسمح بمشاريع الش اركة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني في مختلف القطاعات، مع اعتماد قوانين ولوائح في عامي 2010 و2011، والتي تعتبر عموما متماشية مع أفضل الممارسات الدولية)، وقعت مصر ثالثة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص: محطة القاهرة الجديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ومستشفى المواساة الجامعي التخصصي ومستشفى جامعة سموحة للأمومة وبنك الدم. ولدى البلد حاليا أكثر من اثني عشر مشروعا من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مراحل التخطيط، ومعظمها يتعلق بقطاعي المياه والنقل .وبلغت إجمالي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص 23 مشروع منذ عام 1990 حتى العام 2015، وبلغت مجموع الاستثمارات الملتزم بها للشراكات بين القطاعين العام والخاص 5272مليون دولار خلال الفترة. في حين بلغ عدد مشاريع الشراكة النشطة) قيد الإنشاء أو التشغيل بين القطاعين العام والخاص 21 مشروع، بقيمة 4996 مليون دولار. (خليل حمدونة، 2017).

يعتبر المشروع القومي للإسكان أحد النماذج الناجحة للشراكة بين القطاع الخاص والحكومي المصري سهم في علاج مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري، واستهدف بناء حوالي نصف مليون وحدة سكنية خلال

ست سنوات، بحيث تقوم الدولة بتقديم أراضي كاملة للمستثمرين بأسعار منخفضة لإقامة وحدات سكنية متوسطة للشباب محدودي الدخل، كما قامت الدولة بعقد بروتوكولات مع مجموعة من البنوك لتقديم قروض لكل وحدة سكنية. (ايمان عبد المحسن ، 2009)

تتطلع مصر الى تفعيل شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص، حيث تضمنت الرؤية المستقبلية للشراكة كما حددتها وزارة المالية إنشاء ثلاثة كيانات مالية وتنظيمية، لتحسين كفاءة وفعالية تنظيم الشراكة ولخلق مؤسسات سوقية لنمو مشروعات الشراكة، وتتمثل هذه الكيانات في صندوق التحضير لمشروعات الشراكة وصندوق تمويل البنية التحتية، وصندوق فروق الجدوى لمشروعات البنية الأساسية. (سلام ، 2015)

2. 4. تجربة الدول العربية:

يرى (صالح، 2019) تحتاج المنطقة العربية إلى أكثر من 230 بليون دولار سنوياً مخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الفجوة التمويلية السنوية فقُدِّرت بأكثر من 100 بليون دولار. وهناك اتفاقا عاما على الدور المحوري للقطاع الخاص في النهوض بمشاريع التنمية المستدامة في البلدان العربية. وتوجد عوامل داعمة لتبني أسلوب الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية منها تراجع الإيرادات النفطية وبخاصة لدول الخليج وزيادة عجز الموازنات العامة في الدول غير النفطية؛ خاصة منها في قطاعات البنية التحتية.

ويضيف (صالح، 2019) أنه يوجد تباين كبير في المشروعات المنفذة بأسلوب الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية، حيث تتصدر مصر هذه الدول يليلها الأردن والمغرب والجزائر مما يدل على ان هذه الدول قطعت شوطا كبيرا في تضمين أسلوب الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية فيها. وتوجد العديد من البلدان العربية لا يوجد فيها قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص وبعضها أنشأ وحدات وفي طور إجازة القانون وهذا يمثل جدية من الدول العربية في هذا المجال ولكن دون الطموح.

وتتمثل المتطلبات الداعة لنجاح مشروعات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية بحسب (صالح، 2019) في الاتي: (01) الحاجة لقوانين وأطر قانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (02) وينبغي أن تكون بسيطة نسبياً وتركز على العناصر الأساسية لبيئة مواتية، بدلاً من تضمينها شروطا مرهقة تعيق التنفيذ السلس للشراكات وتربك المستثمرين. (03) ضرورة استمرار «حوار القطاع العام مع القطاع الخاص" الذي يعني مشاركة القطاع الخاص في رسم سياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. (04) دور وحدات الشراكة ينبغي أن يكون هو دور المنظمين والميسّرين لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن ينهض بالتنفيذ الوزارات المعنية والوكالات المختصة التي تبدأ هذه الشراكات. (05) ضرورة الاستفادة من التمويل الإسلامي حيث مازال قائما ويعمل بشكل جيد بشهادة المؤسسات المالية الدولية وان الصيغ التي يتعامل بها تلاءم تماما متطلبات تمويل مشروعات البنية التحي والاجتماعية في البلدان العربية.

ويعتبر الاهتمام بالشراكة بين القطاع العام والخاص للخدمات الاجتماعية (مثل المدارس والمستشفيات) من المجالات التي يشعر الكثيرون أنه تم إهمالها ولكنها ستصبح أولوية للعديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت قريب.

3. تقييم عام للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تناولت العديد من الدراسات موضوع فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تتعرض عملية تطبيق الشراكة في أي مجتمع لعدة معوقات، كما يترتب عليها بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، وهذه الأمور قد تختلف من مجتمع إلى آخر حسب مكوناته الأساسية.

يعتقد (مرعي، 2017) أن إمكانية تطبيق نماذج الشراكة بين القطاع العام والخاص ليست عملية سهلة أو مباشرة في الكثير من الأحيان، فهناك العديد من الصعوبات والتحديات التي قد تواجه صانعي القرار أو القطاع الخاص وهي تختلف من دولة الى أخرى، ومن مشروع الى آخر.

ومن أبرز هذه الصعوبات والتحديات التي تحول دون تنفيذ الشراكة يمكن ذكر قصور التنظيم التشريعي، فالكثير من التجارب تعرقلت متى بدأت الحكومة بالانتقال من إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي إلى تفاصيل إعادة هيكلة قطاع مؤسساتها العامة فانه، حيث غالبا ما تميل إلى إغفال الحاجة لتغيرات قانونية أو أن تخطئ في تقدير الوقت الذي تفرضه هذه التغيرات.

وكذلك، هنالك الصعوبات المتعلقة بالإطار المؤسسي: فإن منح الاحتكارات للمنظمات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج يعيق وبشكل واضح تطوير القطاع الخاص ، والعديد من الأمثلة حول عدم الكفاءة وسوء استخدامات التمويل المحتكر من قبل الحكومات في الزراعة والتعدين والصناعة والخدمات العمومية تشير إلى عجز الإدارة الحكومية في إنجاح تلك المشاريع ، والتي قد يكون من الأجدر تركها أو ترك البعض منها للقطاع الخاص أو ، فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص لتقديمها علما أن عدم السماح للقطاع الخاص في الدخول في تلك المشاريع ، يحرم الدول النامية من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي من جانب ، ومن جانب آخر يحرمها من المهارات والمعرفة والتكنولوجيا التي يمكن أن تصاحب تلك الاستثمارات.

ويرى (هنيدي ، 2004) أنه يمكن توضيح هذه الصعوبات فيما يلي: غياب رؤية استراتيجية موحدة على المستوى المركزي عند معالجة مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل تلك النوعية من المشروعات، بالإضافة إلى تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم هذه المشاركة، وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه، وهذا قد حال بالطبع دون إتمام العديد من المشروعات وإلى افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية إلى الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة.

إضافة إلى ذلك ضعف الوعي العام، فإن وجود شريحة هامة من المواطنين اعتادوا على وجود القطاع العام وما تزال تتمسك بفكرة الملكية العامة على أساس أنها ترتبط بفكرة العدالة التوزيعية، ورعاية الدول لجميع أفراد المجتمع أو لأن مصالحهم ارتبطت بوجود القطاع العام، ومن ثم تواجه سياسة الشراكة ما بين القطاع العام والخاص معارضة شديدة ويمكن توضيح مظاهر هذا الضعف فيما يلي:عدم وجود أو ضعف في الإطار القانوني والمؤسساتي، (ضعفه أو عدم تنفيذه)، توقعات غير واقعية للعائدات / التكاليف، عدم كفاية التحاليل المالية والاقتصادية، تقاس غير مناسب للمخاطر بين الشركاء من القطاع العام والقطاع الخاص.

وأخيرا، الافتقار إلى الشفافية في المناقصات والمشتريات يكبح تطور عقو الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يؤدي إلى اختيار شركاء من القطاع الخاص غير مؤهلين وغير فعالين، الأمر الذي يسفر عن تجاوز المهل والتكاليف مع احتمال توقف المشروع على نفقة القطاع العام.

وبما أن الشراكة هي علاقة تجمع بين المؤسستين او أكثر من الافراد الذين يقومون بإصلاح او واستمرارية الاعمال لذلك فالشركاء يتقاسمون الربح والخسارة على حد سواء. لذلك وجب معرفة الجوانب السلبية والإيجابية التي تظهر جلية في وقت آخر. (ركاب ، 2016، صفحة 06). فمن الإيجابيات القدرة على التعليم والتكيف لتطوير المهارات، أو التعاون من اجل تطوير المنتجات والخدمات؛ وكذلك أكثر من مالك للمشروع يسهل السيولة المادية اللازمة لبدأ المشروع ناشئ ميزانية عالية؛ واكتساب الكثير من المهارات والخبرات بانضمام شركاء جدد للمساهمة في زيادة الأرباح والتأثر إيجابيا على زيادة الإيرادات؛ كون الشراكة تخلق إدارة أفضل وتخطيط مالي وفرص توسعة للمشروع يصعب ايجاده في مشروع فردي؛ وأنه في حال وقوع خسائر يتشاك الأطراف في المسؤولية مما يجعل الدعم المعنوي أكبر. وهناك نسبة متدنية في اتخذ قرارات متهورة.

أما السلبيات فتتمثل خاصة في حالات السخط المتزايدة من العجز المالي، الفرق العمري بين الشركاء، الاختلاف الطبقي والسلوكي واختلاف الأهداف، كلها أسباب لفسخ عقد الشراكة؛ وغلبة وهيمنة أحد الشركاء على الاخر يمحي مبدأ المساواة؛ وعدم القدرة على تسوية الخلافات البسيطة تؤدي في اغلب الاحيان الى إشكاليات أكبر. وفقد الملكية في حال الافلاس او اخفاق أحد الأطراف بالالتزام بوعوده.

4. تقلص الدور الاقتصادي للدولة (القطاع العام) قراءة نقدية[1].

بلا شك، المشهد العولمي الراهن الذي يقدم إلينا على أنه نقلة نوعية للاقتصاد العالمي يرتسم عبر تمفصل جملة من الأطروحات النظرية وتقاطع انعكاساتها الميدانية . ونعتقد بغالب الظن أن أهم تلك الأطروحات ما يتعلق بموضوعة : (الدولة/العولمة) باعتبار العولمة ترتكز موضوعاتها بشكل محوري على كون «الدولة» استنفذت كامل مهماتها فيما يتعلق بالبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني ... الخ، وأنها وإن لم تكن قد أنهت مهماتها تلك فإنها أصبحت عائقاً للتنمية ويجب تنحيها .

هذا المعتقد العولمي دون شك يثير في الذهن العديد من علامات الاستفهام منها: ما هي حجج ذات القوة الموضوعية التي تسند القول بكون العولمة ترتكز على ابتلاع الدولة وتقليص حجم تدخلها ؟ هل العولمة باغتيال الدولة مرتجاً تنخره مفارقات واقع المشاهدات اليومية ؟ أم أنه مشروع ملموس خطى خطواته نحو استكمال بناء « الدولة العولمية فوق القومية » ؟ وهل « الدولة » حقاً استنفذت مهامها التاريخية في بناء « السوق الوطنية »، وأن تدخلاتها أصبحت عائقاً لـ « التنمية الاقتصادية » ؟ وهل مسارات « الليبرالية الاقتصادية » تضمنت الحاجة لـ « الدولة » فيما سبق وهي اليوم في عناً عنها ؟ وهل دور « الدولة » يتغير أم يتراجع ؟ أو أن مفهومها يتحول ؟

إبراءً للذمة، وبخصوص مرتكزات الربط العولمي بين الخطاب اليومي وتقويض دور لـ « الدولة » ضمن حلقات « النشاط الاقتصادي »، الجلي أننا قد لا نكون بحاجة إلى الكثير من التفصيل والمحاججة لدعم مقولة : « أن العولمة تقوم في مرتكز سياستها الاقتصادية على تقليص حجم التدخل الحكومي إلى أقصى الدرجات الممكن تحقيقها » فالواضح أن « توافق واشنطن » وما تضمنه من بنود يعد أقوى الحجج لدعم الكلام السابق (سيق التطرق لمضمون التوافق ضمن عنصر سابق) إلا أن ذلك لا يمنع من إعادة قراءة لـ « عقيدة العولمة » من جانب تحليلي ثانً قد لا يختلف كثيراً من حيث الجوهر عن محتوى « توافق واشنطن »، ولكنه من حيث الهيكل العلوي يرى من « عقيدة العولمة » بناء نظري يرتكز على ما يمكن الاصطلاح عليه بـ « الثالوث العولمي المقدس.

[1]. لتفصيل أكثر، أنظر (جوادي، مأزق العولمة وخطاب النهايات، 2007).

يجب أولاً طلب وتنفيذ مقترحات « إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصاديين » من خلال البند المحوري المتعلق بتراجع « الدولة » الطوعي وغير المشروط عن مهامها التقليدية وتقويض هامش تدخلها في إدارة شؤون الحياة اليومية خاصةً منها الاقتصادية إلى أقصى الحدود . فـ « السوق » يجب أن تحضر بالقدر الممكن والأوسع، ويجب أن تكون هي المقرر تجارياً ومالياً ... الخ، و« الدولة » إن لم تكن المنفذ فيجب أن تحضر بالقدر الضروري والأضيق (إن لم نقل تنحيها نهائياً) . ثانياً، ودون مماطلة يجب تفكيك و« خصخصة » المؤسسات والشركات الحكومية وتحويل طبيعتها القانونية من شركات غير قابلة للدمج ضمن « الأسواق المالية » إلى وحدات ذات طابع تساهمي يمكن الزج بجزء من رأسمالها كأصول مالية في صالات « البورصات الوطنية أو العالمية » . أيضاً إن « القطاع العام » مكلف، غير مجدي ولا يمتلك قدرة التنافس ... الخ، فيجب في أقل تقدير أن لا يترك وحيداً وأن يكون جزء من منظومة « السوق » بجانب المبادرة الفردية لـ « رأس المال » الخاص بشقيه الأجنبي والمحلي .

وأخيراً، من الحتمية وبسرعة لبرنة « السوق الداخلية » عبر التحرير المطلق وغير المشروط لعمليات التجارة السلعية والخدمية وتدفقات « رأس المال » النقدية والاستثمارية من أية قيود أو موانع قد تعيق الحد الأدنى من التدفق الحر دخولاً وخروجاً، فـ « الميزان التجاري » و« حساب رأس المال » يجب يفرغا من أي ما يمكن أن يعتبر تقييداً أو تضييقاً لـ « عولمة السوق الوطنية .

4. 1. مهام الدولة وشطط الاستنفاذ:

تأريخياً، تجدر الإشارة إلى أن الكلام عن تراجع دور « الدولة » أو تغيره ليس وليد المرحلة الراهنة زمن «لحظة العولمة» . فمنذ بدايات تآكل « المرحلة التجارية » لـ « الرأسمالية » نهايات القرن 17 وعلى إثر الخطأ الفادح الذي ارتكبته « الدولة » في سياستها الاقتصادية المرتكزة على التجميع غير الدروس لـ « المعدن النفيس » عبر تجارة خارجية أحادية الاتجاه (أي تصديراً فقط) بدأت « الليبرالية الاقتصادية » في ظل ذلك الوضع تنتشر مبادئها وتظهر كأنها الحل الوحيد والأنجع والأنسب لمشكلات العالم، وأنها السياسة الأكثر قدرة على توفير حياة زاهدة للشعب المتضرر مركانتيلياً، تلك المبادئ التي يعتبر أقدسها : مبدأ فصل « الدولة » كلياً عن « النشاط الاقتصادي » كونه متزن تلقائياً بفعل فعل «اليد الخفية» التي تصورها « آدم سميث » و« قانون المنافذ » الذي رسمه « ساي » وقانون « الأجر الحديدي » الذي تحدث عليه « دافيد ريكاردو » ... الخ.

وبشكل عام، وفي حين كان المرتجى فهم أعمق لقضية العلاقة العولمية بين « الدولة » و« النظام العالمي الجديد» الليبرالي السمة، نرى بدايةً بضرورة التفرقة بين التالي :

أولاً : أنه منهجياً نعتقد بضرورة توضيح أن هنالك فارق جوهري بين القول بمفردتي « الدولة القومية » و«السلطة » . فـ « الدولة » بحسب أدبياتها (وبحسب ما نعتقد) هي مفهوم جد متشعب تتجاوز تشعباته حدود قدرة «رأس المال» على تطويقها في حدود تحقيق التراكم أو أسس توسيع قاعدة الأرباح، كونها تعبر عن مجال جغرافي يستبطن علاقات أخرى أكثر أهمية وتعقيداً : روابط أيديولوجية، فكرية، قانونية، إدارية ... الخ ويتضمن إضافة إلى ذلك تشكيلة جد متشابكة من عدة « قوى اجتماعية » ومجموعة « أفراد اقتصادية » وتنويعة واسعة من « التركيبات السياسية » ... الخ . ذلك الاستبطان والاحتواء يجعل من كفة ميزان الحق والواجب تترنح بين مصالح كل طرف (القوى الاجتماعية والقوى المسيطرة) دون القدرة على التحديد المسبق والدقيق لاتجاه ترنح الميزان . أما « السلطة » بحسب تقديرنا

فهي المفهوم الأقل تشعباً والأسهل للسيطرة والتطويق، كونها جملة أدوات تقنية، عدة أشخاص وتركيبة بسيطة من ممارسات تنبع من منطق القوة والربح الخاص أكثر من كونها نتاج التوافق بين القوى المشكلة للبناء المجتمعي لـلدولة.

ثانياً : أنه يجب الوقوف برويه عند الفاصل بين المفردات التالية: الدور « الجيو اقتصادي » للدولة؛ الدور «السوسيو اقتصادي» للدولة؛ الدور «السياسي الاقتصادي» للدولة. كون هذه التفرقة سوف تشكل حجر الأساس ضمن بنية التفصيل لأطروحات استنفاذ المهام التاريخية لـ « الدولة » أو تغيرها زمن « لحظة العولمة » الراهنة على مستويي اقتصاديات مراكزها من ناحية، والاقتصاديات الطرفية فيها من ناحية ثانية .

فجيو اقتصادياً : (أي من زاوية سلطة « الدولة » الاقتصادية على حدودها الجغرافية تجارياً ونقدياً ... الخ) دون شك يمكن القول بأنه لم يعد لـ « الدولة » أي مكانة تذكر (أو نحن على مشارف ذلك) في رسم مسارات تدفقات « التجارة العالمية » وتحديد الملامح الكبرى لـ « السياسة الاقتصادية » الوطنية . فـ « السلع والخدمات » تتدفق اليوم دون حاجر يمكن قياسه وفي اضمحلال مستمر، و« رأس المال » ينتقل اليوم بسرعة لمح البصر وبكميات تفوق في أدنى مستوياتها مجموع ما تقوم به دول العالم من صفقات تجارية خلال شهور و« السوق العالمية » ومؤسساتها العولمية أضحت هي المقرر للسياسات الاقتصادية التجارية والتشريعات المالية والنقدية المتعلقة بذلك.

على مستوى التبرير، الواضح أن « العولمة » الراهنة التي أعيد بناءها منذ نهايات « الحرب العالمية الثانية » تعبر عن حقبة اقتصادية عالمية جديدة تتمتع بسمات خاصة تميزها عما سبقها جسدت بوضوح (تلك السمات) آلية تلاشي مفاهيم السيادة « الجيو اقتصادية » لـ « الدولة »، فمعدل نمو حجم « المبادلات التجارية الدولية » تجاوز عتبة الـ 200 % خلال الربع قرن المنصرم متضاعفاً بصيغة آلية التنازل الطوعية غير المشروطة التي تجريها الحكومات عن «قواعد سياسة الحمائية التجارية » (التعريفات الجمركية وغير التعريفية) . و« أسواق المال » توحدت كونياً بآلية ارتكزت على التعجيل الزمني لعجلة تدويل « السوق الوطني » وعولمته أيضاً من خلال تراجع (أو اختفاء) الدور التقليدي النقدي لـ « الدولة » بشكل طوعي غير مشروط، وانتقلت « الأسواق المالية الوطنية » من صيغة جزر مالية معزولة إلى «سوق مالي عالمي موحد » يمثل سلطة مالية كونية لها كافة صلاحيات التشريع ومراقبة التنفيذ على مستوى فروعها المنتشرة عبر الأقطار الوطنية .

وأخيراً، والأبرز في القضية هو التعاظم المذهل لدور « الشركات متعددة الجنسية » التي وبرغم كل قيل في أدبياتها : تعريفًا سياساتً ومضموناً ... الخ، تبقى هي المحرك الأساس والمقرر الرئيس في اقتصاد ما بعد سبعينيات القرن العشرين، وتبقى كذلك دون منازع الضلع الأساس والمكون الرئيس لهيكل « التجارة العالمية »، فأقل البيانات تشير إلى أن الأكبر 200 شركة متعددة الجنسيات تسيطر على ما يقرب الـ 25 % (أي ربع) « التجارة العالمية » . وإن «العولمة» في نظر أصحاب تلك الشركات العابرة للقارات هي وكما يصفها رئيس أحد أضخم شركات التعدين والإلكترونيات « بيرسي بارنفيك » قائلاً : إني أعرف فقط أن العولمة هي حرية شركتنا بأن تقوم باستثمارات حيث نشاء وفي الوقت الذي نشاء لإنتاج ما نشاء، وأن نتحمل أقل قدر ممكن من القيود. ...

على ضوء التبرير السابق، يمكن الاستنتاج والقول بأن « لحظة العولمة » اليوم تضمنت « جيو اقتصادياً » من التجليات ما يشير إلى التراجع الطوعي غير المشروط وشبه الكامل لـ « الدولة » في تسيير « النشاط الاقتصادي » . إن لم يكن ذلك فهي تنبئ بحدوث ذلك على المدى المنظور .

أما سوسيو اقتصادياً (أي الحضور الاجتماعي لـ « الدولة » ودورها تجاه شعبها) : فكرة الاختفاء من هذه الزاوية تحتاج للكثير من إعادة النظر، فالتاريخ أثبت أن حضور « الدولة » اجتماعياً كان ضرورياً في كثير من الحقب

لتحقيق وإعادة التوازن للأوضاع الحياتية . كما ويثبت الراهن أن دورها الاجتماعي لا يزال يلمس لحد الساعة حتى على مستوى المراكز الصناعية الكبرى، فـ « الإنفاق الحكومي » في « الدول الرأسمالية » نفسها لا يزال حاضراً وبقوة في تغطية الإختلالات وتقليص حجم الأزمات، فمذ السبعينيات من القرن الماضي وبرغم بدايات الانتشار الواسع لأفكار « الليبرالية الاقتصادية الجديدة » تأكد البيانات مثلاً أن نسبة « الإنفاق الحكومي » على تعويضات « البطالة » من « إجمالي الناتج المحلي » قد ارتفعت في معظم تلك الاقتصاديات.

طبقاً لهذا المؤشر وغيره فإن دور « الدولة » الاجتماعي لم ينقص بل ازداد، وهو ما يدفع إلى التحفظ حول الحديث عن تراجع دورها الـ « سوسيو اقتصادي »، فهي ـ أي الدولة ـ وإضافة لكل ذلك لا تزال المسؤول الأول وأخير عن تسيير « القطاعات الاجتماعية » غير المنتجة، كالتعليم والصحة ومشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية ... الخ . ومن دون ذلك لا يمكن تفادي الهيجان الشعبي ما يمكن أن ينجر عليه من تحولها قد تفرزها « ثورة شعبية » ما.

وأخيراً، ومن حيص حضور الدولة سياسياً اقتصادياً (أي الدور السياسي للحكومات فيما يتعلق بتقاطعاته مع التسيير الاقتصادي لشؤون الدولة)، فهنا تحديداً يجب التمييز بين تراجع دور « الدولة » وتغير طبيعته، خاصة من منظور كونها « سلطة » تخدم مصالح « رأس المال الخاص » . فـ « الدولة » على مدى التاريخ شكلت طرف ذلك التحالف المقدس مع « رأس المال » في حدود علاقة تطورية يمكن وضعها (بحسب ما نرى) ضمن منحيين تاريخيين : أولهما « بناء الذات » والثاني « تفكيك الذات » . ففي الماضي كان تدخل « الدولة » ضروري من أجل تشييد « البناء الاقتصادي الوطني » تكملةً لعمليات تشييد « السوق المحلية » التي لا تزال في مراحلها الجنينية، وكما أن « الدولة » ضرورية لإعادة التوازنات الاقتصادية التي تختل رأسمالياً باستمرار بفعل العامل الدوري لأزماتها . واليوم سادة « العولمة » وفي سياق مساراتهم لتجسيدها بالملموس والتبشير بعقيدتها (إدخال مضمون توافق واشنطن حيز التنفيذ مثلاً) بحاجة ماسة وعضوية إلى قرارات سياسية من سلطة قوية وبرلمانات تحظى قراراتها بقوة إبراء قانونية عبر الدستور أو من خلال القوة (وهي دون ريب « الدولة » لا غير) من أجل تخفيف وإلغاء « القيود الحمائية » وسن قوانين الإعفاءات الضريبية ومراسيم التشريعات القانونية المسهلة لعمليات التدفق والانسياب الحر لـ « رأس المال » دخولاً وخروجاً . كما أن عمليتي تفكيك وخصخصة « القطاع العام » لا يمكن أن يتم إلا من خلال وزارات الاقتصاد والمالية أو التجارة ... الخ التابعة لـ « الدولة » . وبلا شك تقديم طلبات الانضمام والسير في مفاوضاته فيما يتعلق بالدخول إلى مكاتب « المنظمة العالمية للتجارة » أو غيرها من مؤسسات « العولمة » لا يمكن تصور التفاوض من دون سلطة حكومية هي « الدولة » بسلطتها ... الخ.

بالمختصر « العولمة » (أو رأس المال بتعبير أدق) اليوم بحاجة إلى « الدولة » لتفكيك ذاتها وتسهيل مهام تسيد « أممية رأس المال »، وتفادي الاحتكاك الاجتماعي مع قوى الشعب الفقير داخل حدود سلطتها، وبالتالي فإن حضور « الدولة » لا يزال (وسوف يضل) ضرورياً وأن الحديث عن اختفائها شطط لا ينبغي حتى مجرد فتح باب النقاش باعتباره غير وارد لحد الساعة ضمن مشاهدات الواقع المنظور، فعمليات تفكيك الأنظمة الإنتاجية وتقليص حجم المركزية الوطنية لا تزال جزئية ونسبية، كما أنه يزال لا يظهر للعيان سلطة سياسية فوق وطنية تمتلك كامل أدوات مركز التسيير الكوني للعالم المعولم .

4. 2. حضور الدولة وشطط الاختفاء:

يقتضي عميق الحديث عن « الدولة » من زاوية الحضور والاختفاء، تقفي أثر معدلات تجسد « العولمة السياسية » . وهذا الكلام لا يعني تجاوزاً للنقاش الاقتصادي حول موضوعة « العولمة : حرية السوق »، فكما هو معلوم أن « السياسة تعبير مركز للاقتصاد »، وبالتالي فـ « عولمة السياسة » هي تعبير مركز لـ « عولمة الاقتصاد »، بمعنى أن درجة مستوى « عولمة السياسة » يقاس بدايةً من هذا المنطلق أو ذاك بمديات تركز « عولمة الاقتصاد » . بمعنى ثانٍ أنه كلما ارتفعت مستويات تجذر شعار « عالم بلا حدود ولا قيود اقتصادية » كلما كنا بصدد خطوة أقرب لتقبل القول بشعار « عالم بلا حدود سياسية. «

ميدانياً، لا تزال « عولمة الاقتصاد » مشروع لم يكتمل بعد ولا أحد يستطيع التنبؤ بفترة المخاض العسير التي نعيشها . هذا الكلام واستناداً من الفقرة السابقة يوحى بأننا لا نزال بعيدين أيضاً عن مشروع لـ « عولمة السياسة » واختفاء « الدولة. «

موضوعياً، القول بالاستنتاج السابق كوننا لا نزال بعيدين عن مشروع لـ « عولمة السياسة » واختفاء «الدولة» لا يفضي إلى الاعتقاد بأننا ننفي احتمال وقوعه ـ أي مشروع عولمة السياسة ـ فواقع الحال قد يقر بأن عولمة العالم قطعت شوطاً طويلاً لا يمكن الإغفال عنه (إلا سفهاً)، وخاصة بأن وعي العالم بأن العالم يتعولم أضحى شعوراً يجتاح نفوس الكثير منا ويزداد يوماً بعد يوم تعاظماً وانتشاراً مع توسع « التطور التقني » تحديداً . كما أنه تاريخياً نستطيع استقراء الكثير من الأحداث التي تعزز حقيقة كون « عولمة السياسة » قطعت شوطاً يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار (رغم كوننا لا زلنا نصر عن اعتباره مرتجاًً بعيداً عن التجسد على الأقل على المدى المنظور) فانهيار « الاتحاد السوفييتي » ونهاية « الحرب الباردة » وسقوط « جدار برلين » إضافة إلى تشكل هيئة « الأمم المتحدة »، والتقلص الكمي لعدد بلدان العالم بفعل ظهور موجة عارمة من مشاريع التكتل واتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي ... الخ، كل ذلك قد يشكل في مجمله إرهاصات مقبولة لـ « عولمة سياسة العالم » وتمرير مشروع مرتجى « العولمة السياسية » واختفاء الدولة.

ولكن، وبقدر ما سوف تشكل تلك الأحداث مبدئياً مرجعية تاريخية لـ « عولمة السياسة » بقدر ما سوف يشكل تحليلها ركائز الفكر المناهض لفكرة « اختفاء الدولة »، لتبقى بذلك « عولمة السياسة » وأطروحة اختفاء «الدولة » مرتجاً تنخره مفارقات مفردة "الحكومة الكونية".

من منطلق واقع الحال، نجد أنه كثيرًا ما يتزامن (بل يتطابق) مصطلحي « العولمة » و«النظام العالمي الجديد» ويتشابكان في العديد من مواضع التحليل والتنظير . ومن منظور التحليل اللغوي للمصطلح الثاني مثلاً ـ ومن دون الحاجة إلى التعمق في المضمون ـ تتضح بعضٍ من ملامح مصدر التكوين السياسي لظاهرة « العولمة »، فوجود « النظام العالمي الجديد » المبني على أساس تآكل الدور التقليدي واختفاء « الدولة الوطنية » يستلزم بالضرورة حتمية خلق مركز قرار عالمي واحد، يشرف على « الدولة الكونية » المرجو تشكلها، والمرجو منها استيعاب « المواطن الكوني» في بيئة كونية تضمن له كافة حقوقه المدنية (أو حقوقه الكونية) . وقد لا نحتاج للكثير من التبرير للقول بأن هذا هو جوهره على ما يمكن أن نسميه « عولمة السياسة » أو العولمة السياسية.

في هذا المضمار، يجادل العديد من أنصار « عولمة السياسة » بالقول : بأن النشاط السياسي التقليدي للحكومات لم يعد يلبي حاجيات « المواطن الكوني »، فالكثير من قرارات « التنمية » لم تعد تتوقف بشكل أساسي على ما تقوم أو تقرره تلك البرلمانات الوطنية، بقدر ما أصبحت تعتمد على ما يصاغ ويتفق عليه بين مراكز قوى سياسية واقتصادية ومالية دولية أجنبية ... الخ . وهم يحاججون، بأنه على الأقل ضمن « نظام سياسي معولم » في صيغة مشاركة

الكل حضوراً وتأثيراً، قد ينبغي إجراء مناقشات أوسع قد ترقى بقليل من الجهد والعمل الميداني إلى خلق إطار تشاور دولي يصب في صالح كل دول العالم باعتبار قراراته تصدر عن الكل في ظل حكومة دستورية عالمية شاملة.

هذا المرتجى - إن صح التعبير - يصطدم دوماً بواقع ملموس يجعل منه أطروحة طوباوية تقترب إلى النفي أقرب منها إلى التحقق، فقيام « الحكومة الكونية » أمر لم يعرفه التاريخ منذ تشكل مفهوم « الدولة الوطنية » ولا توجد اليوم أي بوادر تنبئ بإمكانية تشكل تلك الأخيرة على المدى المنظور، فراهن الحال مزدحم بجزم من المظاهر والشواهد التي ما تفتأ تفند أطروحة « عالم بلا حدود سياسية » ونظام كوني بدون مفهوم « السيادة الوطنية » اختفت فيه « الدولة »، فباعتماد نهايات « الحرب العالمية الثانية » أربعينيات القرن الماضي، كمرجع للتأريخ الحديث لمرحلة « لحظة العولمة» الراهنة، وفي سياق خطاب « الليبرالية الاقتصادية » حول اختفاء « الدولة » من « المشهد العالمي » نستطيع تثبيت انفصام حاد بين المعلن والمشاهد فيما يتعلق بهذا الطرح هو :

في حين يكون الاستلزام الرياضي يفضي إلى أن عدد الدول في تناقص مستمر تزامناً مع تكثف « العولمة » (بمعنى أن عدد الدول مذ الأربعينيات إلى حد اليوم يكون قد تناقص مبشراً بالانعدام) تثبت المعاينة الميدانية والمسح التاريخي أنه خلال الستة عقود الماضية يتضح شطط هذا الطرح حول موضوعة اختفاء « الدولة » وتناقص عدد «الوحدات السياسية» المشكلة للنظام العالمي، فمع نهايات العام 1991 مثلاً أضيف إلى « المجتمع العالمي » ما يقارب الـ 15 « وحدات سياسية » حديثة الاستقلال وذات السيادة الكاملة بعد تفكك وحدة « الإتحاد السوفييتي »، مضيفاً بذلك عدداً من « القوميات المستقلة » إلى قائمة الدول التي يزعم رواد « العولمة » أن عددها يتناقص بمقتضى خطابهم الكوني المروج له منذ نهايات النصف الثاني من القرن الماضي.

ومن زاوية ثانية، تشير بيانات منظمة « الأمم المتحدة » إلى أن عدد « الدول القومية » ذات السيادة المستقلة والأعضاء فيها والذي لم يتجاوز سنة التأسيس الـ 51 دولة زاد خلال أقل من ثلاثة أعوام بسبع دول ليصبح مع حلول العام 1948 الـ 58 دولةً، وتواصل التضاعف ليبلغ مع حلول العام 1976 إلى 147 دولةً بعد أن استقلت الكثير من البلدان النامية من قهر الاستعمار، وتحرر غير قليل مما تبقى من قمع الانتداب .

المدهش في الأمر، أنه حتى مع الحضور المكثف الذي حضيت به « العولمة » خلال العقد الأخير من القرن الماضي، لوحظ ارتفاع في عدد « الدول المستقلة » العضوة في « الأمم المتحدة » والذي بلغ مع منتصف العام 1990 مجموع 159 عضواً ثم 188 بلداً بحلول منتصف العام 1999، وإذا ما استطاعت الحركات التحررية التي لا تزال تناضل تحقيق أهدافها الانفصالية، فيعني ذلك أن عدد الدول الأعضاء في « الأمم المتحدة » (وبالتالي الدول المشكلة لـ « النظام العالمي الجديد ») سوف يتجاوز الـ 210 بلداً.

وفي تلخيص للرؤية السابقة، وفي إحدى محاضراته، وصف الأمين العام لـ « الأمم المتحدة » السيد « بطرس غالي » الوضع معلناً أن الكوكب الذي يشغل فيه منصف الدبلوماسي الأول يقع ضمن ضغط عال بين متضادين . قائلاً : «إن كوكبنا يخضع الآن لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان، إنهما : العولمة والتفكك » .

وفي الأخير، وعبر أسطر التحليل السابق حول شطط الخطاب العولمي فيما يتعلق بـ « الدولة »، ومن خلال المفارقات والإنزلاقات التي تطرحها موضوعة « العولمة السياسة »، وفي ظل غيرها مما ورد حول توليفة (العولمة/ الدولة) استنفاذاً وتغيراً، حضوراً واختفاءً ... الخ . نعتقد أنه في الأخير يكون منطقي القول أنه وبرغم كون « الليبرالية الاقتصادية الجديدة » استطاعت تفكيك الأنظمة وتوسيع رقعة « السوق » إلى المستوى الكوني، فإن مصطلح «الدولة الكونية فوق القومية » لم يرد ضمن قاموس القرون الماضية، وأنه لا يزال من غير المنطقي دمجه ضمن جدول أعمال

مفاوضات القرن الحالي، فحتى موجة « التكامل والوحدة الاقتصاديين » التي تعاظمت مدياتها خلال العقود القليلة الماضية، وبرغم كونها تعبر عن تنازل تجريه « الدولة » عن جزء من سلتها الوطنية وتراجع دورها الاقتصادي لصالح «الدولة فوق القومية الجوارية »، فنعتقد أنها ـ أي موجة التكامل ـ تعبر في جوهر بنائها وبجلاء عن كون « الدولة » زمن «لحظة العولمة : الليبرالية الاقتصادية الجديدة » لا تزال قادرة على فرض رغبتها والمفاضلة بين الولوج ضمن « القرية الكونية » بدولتها فوق القومية وبين الإقدام وتنفيذ والانضمام في مشروع لوحدة اقتصادية تفضل تقاسم سلطتها الوطنية ضمنه والتنازل عنها مع دول الجوار، على تسليم زمام الأمور بالمطلق لـ « أممية رأس المال » .

بمعنى نهائي، أنه قد يمكن حقيقة الحديث عن « فيدرالية كونية » أسستها « العولمة : الليبرالية الاقتصادية الجديدة » تمتلك فيها كل « وحدة وطنية » سلطتها المحلية في ظل وجود « حكومة عالمية » تتركب من هيئة « أمم متحدة » ومنظمة للتجارة العالمية وصندوق للنقد الدول وبنك لمالية القرية الكونية المزعومة ... الخ . ولكن لا يزال الكلام عن « دول عولمية فوق قومية » كاملة المعالم تذوب بمقتضاها الأجزاء في بوتقة الكل، يقع خارج منطق مرجعيات التأريخ لما مضى ووقائع التدوين للراهن وحسابات التنبؤ المنظور من اللاحق القريب .

ـ خلاصة الفصل الثاني:

بعد الدراسة و التطرق الى عدة نقاط نستخلص ان الشراكة بين القطاع العام و الخاص هو عمل تعاوني ومشترك بين القطاعين و على الرغم من أن الكثير من الاقتصاديات تبنت و طورت أساليب الشراكة ،من اجل تدعيم البنية التحتية و تأسيسها و توفيرها و ارتباطها بمفهوم حديث الا أن لا يزال يعاني من الغموض في كثير من جوانبه ، ويتعلق PPP بين القطاع العام و الخاص الامر بالأطر التشريعية و التنظيمية و الاقتصادية و الاجتماعية لكن من جهة أخرى فقد اصبحت الشراكة بين القطاع العام و الخاص ظاهرة مسيطرة في الآونة الاخيرة و قد طغت مفهوم الخوصصة المتلازم مع الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مجال البنية التحتية ، أدى الى توسيع النشاط الاقتصادي بين القطاعين، و خاصة انه أدى الى الحد من سيطرة القطاع العام و تملكه لعوامل الإنتاج خاصة في مجال البنية التحتية . كما انه قد تبين أنه وجود علاقة بين القطاعين العام والخاص والتنمية التي من مزيا ومقومات خاصة به تجعله قادر على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد، فمن خلال تكاثف الجهود من اجل التقارب بين الشراكة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وهذ كل ما ينبع من جوهر الحكومة من خلال المساهمة في حشد طاقات المجتمع من قطاع عام وقطاع خاص والمجتمع المدني وذلك بتدعيم مشاركة كل الأطراف.

لهذا وجب التفكير جليا في طرق وسبل جديدة تدكنها من النهوض بالمؤسسات العمومية، وعليو تم التوقيع على ميثاق يؤطر الشراكة بتُ القطاعات العام والخاص الذي يهدف الى استفادة القطاع العام من تجارب ومعارف القطاع الخاص وتحويل التكنولوجي الدمكن اضافة الى خبرة القطاع الخاص من جهة واعطاء فرصة للمؤسسات الناشئة وذلك في إطار النمو والنهوض بالاقتصاد الوطن.

الفصل التطبيقي

محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

الفصل التطبيقي
محددات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر
للفترة 1993 إلى 2018 باستعمال برنامج (EViews10) وطريقة (ARDL)

ـ مدخل:

سوف يسعى هذا الجزء لدراسة واقع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر من خلال التحليل القياسي لمحددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في مجال مشاريع البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1993 إلى 2018 باستعمال برنامج التحليل الاحصائي (EViews10) وطريقة طريقة "الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" (ARDL).

وذلك في سياق "المنهج الاستقرائي" (تحديداً منه الاستقراء الناقص) من خلال دراسة "رأسمال مشاريع المبرمة في إطار المشاركة الخاصة في البنية التحتية" في الجزائر وعلاقتها بكل من متغيرات الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة (من حيث الموارد المتاحة، مؤشرات أداء الاقتصاد، حجم السوق الداخلية)، وواقع البيئة المؤسسية في الدولة (من حيث مؤشرات الحكومة: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والجودة التنظيمية، إبداء الرأي والمساءلة) خلال الفترة بين عامي 1993 إلى 2017، كل ذلك كأرضية علمية لتعميم نتائجها حول العلاقة بين "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" و"التنمية الاقتصادية" بشكل عام، وبغض النظر عن حدود الإطارين الزمان والمكاني.

1. الجزائر و"الشراكة بين القطاعين العام الخاص" في مشاريع البنية التحتية:

بحسب البيانات المتاحة على قواعد البيانات، وحتى العام 2013 بلغ عدد مشاريع البنية التحتية المنجزة (والمصرح بها) في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر 28 مشروع، بإجمالي رأس مال قرابة 9.2 مليار دولار (World Bank, 2020a).

والجدول رقم (01) يعطي صورة ملخصة عن تطور إجمالي رأس المال (بالمليون دولار أمريكي) وعدد المشاريع المنجزة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة (2013/1993)، مع الإشارة إلى كون بيانات رأس مال مشروعي عامي 2011 و2012 غير متاحة بحسب ما ورد في مصدر البيانات المعتمد في هذه الدراسة والمتمثل في قاعدة بيانات المشاركة الخاصة في البنية التحتية التابعة للبنك الدولي (World Bank, 2019a).

الجدول رقم (01-03) إجمالي رأس المال (مليون دولار) **وعدد المشاريع** (مشروع) **المنجزة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة (2013/1993)**

	1993	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013
المبلغ	2300	369	562	1392	2320	391	874	926	غ.م	غ.م	30
العدد	1	1	1	7	3	4	5	4	1	1	0

المصدر: (https://ppi.worldbank.org/data)

ويبين التحليل القطاعي (كما يوضحه الصف الأول من الجدول رقم 02) للمشاريع المنجزة، أن قطاع المياه والصرف الصحي تربع على 50% من إجمالي المشاريع التي تمت بالشراكة بين الدولة والشريك الخاص، فقد تمت المشاركة في 14 مشروعاً من إجمالي 28 مشروع التي تم إبرام عقود تنفيذها مع شركات خاصة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الأهمية الاستراتيجية والأولوية التي منحتها الحكومة الجزائرية لقطاع المياه بشكل عام، والصرف الصحي بشكل خاص في برامجها الإصلاحية الشاملة.

الجدول رقم (03-02) توزيع عدد ورأس مال المشاريع المنجزة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة (2013/1993) على قطاعات البنية التحتية

	المطارات	الكهرباء	الاتصالات والمواصلات	الغاز الطبيعي	الموانئ	السكك الحديدية	المياه والصرف الصحي
العدد (مشروع)	01	05	02	02	03	01	14
رأس المال (مليون دولار)	غ.م	2492	834	3470	125	161	2082

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات (https://ppi.worldbank.org/data)

وقطاعياً أيضاً، وبالعودة للجدول رقم 02 كانت المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع لقطاع الكهرباء بخمسة (05) مشاريع (أي حوالي 17.85% من إجمالي عدد المشاريع)؛ ودعماً للتجارة الخارجية والنقل البحري عموماً فقد تربع قطاع الموانئ على المرتبة الثالثة بثلاث (03) مشاريع (أي حوالي 10.71% من إجمالي المشاريع التي تنجز في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"). وتجدر الإشارة أن الجزائر تعتبر دولة رائدة في مجالي الربط بالمياه والصرف الصحي وبالكهرباء (المنزلية، الصناعية أو الفلاحية...الخ)، باعتبار أن معدل الربط بالمياه يلامس حدود 85%، في حين تجاوز معدل الربط بشبكات الصرف الصحي 94%، ونسبة التغطية الكهربائية شبه كليه بحوالي 98%.

ولكن، وبالنظر من زاوية حجم رأس المال للمشاريع المنجزة (كما يعكسها الصف الثاني من الجدول رقم 02) يختل الترتيب عما كان عليه باعتماد مؤشر عدد المشاريع، وهذا راجع لجملة من المعايير، أهمها: طبيعة التقنيات والتكنولوجيا التي يتطلبها كل قطاع، ومعدل الخطر (التأمين)، وطبيعة المدخلات ... الخ التي تدخل في تنفيذ المشاريع، فمن حيث حجم رأس المال صعد قطاع الغاز الطبيعي الذي كان يحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع إلى المرتبة الأولى بأكثر من 3.47 مليار دولار (أي حوالي 37.86% من إجمالي حجم رأس مال المشاريع المبرمة)، في حين تراجع قطاع المياه والصرف الصحي إلى المرتبة الثالثة بما لا يتجاوز 2.08 مليار دولار (22.72%).

وبشكل عام، إن توجه الحكومة الجزائرية تجاه إشراك القطاع الخاص عموماً، وفي مشاريع البنية التحتية بشكل خاص، يمكن إرجاعه لعدة أسباب: ربما كان أهمها عدم رضا الحكومة على أداء شركات قطاعها العام من حيث جودة الخدمات المقدمة؛ وهو السبب الذي يرى كل من (Partner & Lewis, 2004, p. 30) أنه ينطبق على كل دول العالم التي انفتحت حكوماتها على رأس المال الخاص في مشاريع البنية التحتية.

كذلك، يعتبر الطابع العمومي بامتياز الذي ظل لسنوات يكتسي مشروعات البنية التحتية في الجزائر، وما انجر عنه من عبء مالي كبير على موازنة الدولة وميزانيات الهيئات والإدارات المعنية دافع قوي جداً فرض على الحكومة الجزائرية فتح الباب أما الطاع الخاص، فالعام 2018 على سبيل المثال، وبحسب مشروع قانون المالية للحكومة، بلغ العجز في الموازنة العامة للدولة 1913.5 مليار دينار جزائري، في حين تجاوز عجز الخزينة العمومية 1963.5 مليار ما يمثل قرابة 9.4% من الناتج الإجمالي المحلي (MF, 2019)، وهو رقم ضخم يعبر حالة مقلقة للاقتصاد الجزائري، خاصة وأنه وضع

مالي (أي العجز) مزمن ويتطور، وظل ماكثاً على موازنة وخزينة الدولة الجزائرية منذ استقلالها صيف العام 1962 (أنظر الجدول رقم 03).

الجدول رقم (03) الوضعية المالية للموازنة العامة والخزينة العمومية للجزائر 2003 إلى 2018

	2003	2006	2007	2015	2016	2017	2018
رصيد الموازنة العامة (مليار دج)	-235	-707.9	-1243.5	-4173.5	-3236.8	-1247.7	-1913.5
الرصيد العام للخزينة (مليار دج)	-186	-647.3	-1281.9	-4187.0	-2451.7	-1297.7	-1963.5
الرصيد العام للخزينة /ن.د.خ (%)	-3.6	/	/	-22.2	-13.1	-6.7	-9.4

ملاحظة: (ن.د.خ): الناتج الداخلي الخام.

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، قوانين (LF) ومشاريع قوانين المالية (PLF) للسنوات المعنية (www.mf.gov.dz).

وهنا يتفق غالبية الباحثين والمهتمين بالموضوع على غرار كل من (Partner & Lewis, 2004) ووغيرهما أن الشراكة مع القطاع الخاص تعتبر مدخل استراتيجي لتخفيف ذلك العبء المالي على ميزانية الدولة وهيئاتها مثلما أشار لذلك كل من (Reside & Mendoza, 2010, p. 105)؛ وتساعد كثيرا في تحسين جودة الخدمات المقدمة، ويعتبر هذا الرأي هو الأكثر رواجاً وقرباً للواقع برغم وجود بعض وجهات النظر التي تبنت الطرح المعاكس وسعت لإثبات أن تكاليف الشراكة مع القطاع الخاص هي فقط ولا أكثر حلاً سريعاً وقصير المدى لمشكل التمويل، وأنها على المدى الطويل تشكل عبء أكبر على خزينة الدولة ومواردها (ACCA, 2002, p. 03).

من ناحية ثانية، شكلت الفجوة الهائلة (والتي تتسع باستمرار) بين الطلب على مشاريع البنية التحتية وخدماتها، وبين ما يمكن للدولة برمجته وتنفيذه منها؛ دافعاً قويا للحكومة الجزائرية للبحث عن شريك، خاصة في ظل محدودية إيرادات الخزينة العمومية وتزايد وتنوع احتياجات الاقتصاد والمواطن من المشروعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالبنية التحتية بفعل النمو الجد معتبر الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الأخيرين والتزايد الملموس في عدد السكان خلال نفس الفترة، فبين عامي 2000 إلى 2016، وكما يبين الجدول رقم (04) ارتفع عدد السكان من أقل من 32 مليون نسمه إلى قرابة 41 مليون، كما شهد الناتج الداخلي الخام من حدود 55 مليار دولار (بالأسعار الجارية) إلى حوالي 214 مليار العان 2014، وهي ارتفاعات هائلة تطلبت مشاريع عملاقة على مستوى البنية التحتية وغيرها.

الجدول رقم (03-04) تطور عدد السكان والناتج الداخلي الخام للجزائر 2000 إلى 2016

	2000	2003	2006	2008	2012	2014	2016
عدد السكان (مليون نسمة)	31.18	32.4	33.77	34.86	37.56	39.11	40.6
الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	54.79	67.86	117.02	171	209.05	213.81	-

Source: www. data.worldbank.org

وهذه الفجوة ليست حكرًا على الجزائر، فغالبية الدراسات أكدت أنها من أهم الدوافع التي فرضت على الحكومات في كل دول العالم التوجه نحو القطاع الخاص لردمها، نذكر على سبيل المثال دراسة (Kumar, 2017) التي أكد فيها بعد دراسة حالة دول جنوب آسيا على مدار 25 سنة بين عامي 1990 إلى 2015 أن الفجوة بين "الطلب على مشاريع وخدمات البنية التحتية" و"قدرات الدولة المالية والتقنية" كانت الدافع الرئيسي لتلك الدول للاستنجاد بالقطاع الخاص (إن صح التعبير).

ومن ناحية ثالثه، شكل الدين الداخلي العام (أو ما يعرف بالدين الحكومي الداخلي) الذي أرهق الدولة الجزائرية (مثلها مثل باقي دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء) لعقود من الزمن، الباب الأوسع الذي عبرت منه الجزائر نحو "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، وهو الباب الذي تؤكد الكثير من الدراسات أن مشاركة رأس المال الخاص له دور كبير في إبقاءه مغلقاً، على غرار دراسة كل من (IMF, 2004) و(Mühlenkamp, 2014) وغيرهم، ويبقى هذا الرأي هو الغالب والأقرب للواقع برغم بعض الآراء التي حاولت إثبات العكس على غرار (Features, 2010)، ولكن لم ترقى حججها للمستوى العلمي المطلوب.

وباستحضار الأرقام، وبرغم التذبذب في مستوياته إلى أن حجم الدين الحكومي الجزائري ظل خلال السنوات الماضية في مستويات كبيرة، خاصة منها السنوات ما قبل العام 1993 الذي اعتبرناه بداية انفتاح الحكومة على القطاع الخاص، فبين عامي 1990 و1992 فقط ارتفع حجم الديون الحكومية بحسب (ONS, 2011) من حدود 14.2 مليار دينار جزائري العام 1990 إلى أكثر من 61.5 مليار دينار العام 1993، وبرغم كل المحاولات بقيت الحكومة تعاني منه، مرتفعاً العام 1995 إلى حوالي 106 مليار دينار ثم 162 مليار العام 2000، والتي تعبير الذروة، حيث شهد بعدها تراجعاً ملموساً إلى 85 مليار العام 2004 ثم 37.5 مليار العام 2011.

وأخيراً فإن الكفاءة العالية للقطاع الخاص في إدارة المخاطر الاستثمارية وخبرته مقارنة بالقطاع العام، شكلت (ولا تزال تشكل) وكما أكد ذلك (على سبيل المثال) كل من (Partner & Lewis, 2004) الدافع الأقوى للحكومات (على غرار الحكومة الجزائرية) للانفتاح على القطاع الخاص وإبرام عقود شراكة لتنفيذ وتسيير الكثير من المشاريع التي كانت في الغالب عمومية الطابع بامتياز.

2. بناء نموذج محددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر:

مبدئياً، يمكن النظر إلى محددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" عبر زاويتين: الزاوية الأولى، تتعلق بدوافع الحكومة أو القطاع العام لفتح الباب أمام القطاع الخاص لمشاركته؛ والزاوية الثانية، تتضمن العوامل التي يستند عليها القطاع الخاص لاتخاذ قرار قبول مشاركة هيئات القطاع العام. وهذين الزاويتين وبقدر ما يشكلان الإطار العام لمحددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر وفي كل دول العالم دون استثناء، فإنهما يفتحان الباب واسعا لقائمة طويلة من العوامل التي تحدد تطور عدد وحجم مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" عموماً وفي مجال البنية التحتية بشكل خاص.

كما أنه بحثياً، يمكن دراسة المتغيرات المأثرة في "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" من خلال نموذجين:

الأول، يدرس العوامل المرتبطة بعدد مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"؛

أما النموذج الثاني فيفحص المتغيرات التي تحدد حجم رأس مال استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهما نموذجين وبقدر ما تنجم عليها نتائج قد تبدوا متعارضة إلا أنها نتائج تتيح وصفا مضبوطاً وتحليلاً دقيقاً لـ "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" كظاهرة اقتصادية.

وسوف نقتصر في دراستنا على البعد الأول المتعلق بدوافع الحكومة أو القطاع العام لفتح الباب أمام القطاع الخاص لمشاركته وفق النموذج الثاني المتعلق بتطور حجم رأس المال العقود المبرمة بين القطاع العام وشريكه الخاص في إطار مشاريع البنية التحتية خلال الفترة 1993 إلى 2017.

2. 1. المتغير التابع:

يعتبر مؤشر "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" (PPI)[1] الذي تصدره "مجموعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص"[2] التابعة للبنك الدولي من أكثر المؤشرات استعمالاً في البحوث والدراسات التي عالجت موضوع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" منذ صدوره؛ وهو المؤشر الذي سوف نعتمده في هذه الدراسة، وسوف نرمز له بالرمز (PPI)، كما سوف نحمل قيمه من قاعدة بيانات المؤشر (World Bank, 2019a)، والتي تحتوي معلومات حول أكثر من 6400 مشروع في مجال البنية التحتية منذ العام 1984، يتم تحديثها دورياً ببيانات العام الماضي بعد ستة أشهر من نهاية العام، كما ويتيح الموقع أكثر من 50 حقلاً للتعريف بكل مشروع، بما في ذلك: البلد، سنة الإغلاق المالي، خدمات البنية التحتية المقدمة، نوع المشاركة الخاصة، التكنولوجيا، القدرات، موقع المشروع، الجهات الراعية الخاصة...الخ؛ وبالنسبة للجزائر، يتوفر الموقع على بيانات تفصيلية بداية من العام 1993 إلى غاية العام 2017.

والجدول رقم (05) يوضح تطور إجمالي رأس المال (بالمليون دولار أمريكي) المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة (2017/1993)، مع التنويه إلى أن السنوات التي لم تظهر في الجدول استثنيت لأنه لم يتم فيها إبرام أي عقد (أي أن حجم رأس مال المشاريع المبرمة = صفر دولار أمريكي)، دون أن ننسى الإشارة إلى كون بيانات عامي 2011 و2012 غير متاحة بحسب ما ورد في مصدر البيانات المعتمد في هذه الدراسة والمتمثل في قاعدة بيانات المشاركة الخاصة في البنية التحتية التابعة للبنك الدولي (World Bank, 2019a)، وللتمكن من ضمان القدرة على معالجة السلسلة الزمنية (وكحل احصائي) سوف نفترض أنه خلال تلكم العامين لم يتم إبرام أي عقود للشراكة.

الجدول رقم (03-05) تطور إجمالي رأس المال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر للفترة 1993 إلى 2017 (مليون دولار أمريكي)

2013	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2001	1993
30	926	874	391	2320	1392	562	369	2300

Source: (World Bank, 2019a)

2. 2. المتغيرات المستقلة:

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة المتعلقة بمحددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، فيمكن تصنيفها وكما أشار كل من (Kasri & Wibowo, 2015) إلى أربع فئات رئيسية، هي: (01) حجم الموارد الحكومية المتاحة، (02) وضعية الاقتصاد الكلي، (03) بنية السوق، (04) عوامل مؤسسية متعلقة بأداء مؤسسات الدولة وهيئاتها؛ والتي (أي الفئات الأربع) يمكن الدلالة على كل منها بمجموعة من المؤشرات التي تتيحها قواعد البيانات المختلفة، على غرار قاعدة بيانات "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" (World Bank, 2019a)، و"مؤشرات التنمية العالمية"[3] (World Bank, 2019b)، و"مؤشرات الحكم في جميع أنحاء العالم"[4] (WGI, 2019) ...الخ. كما أنه يمكن إعادة تجميعها في محورين أساسيين، هما:

1. PPI: Private Participation in Infrastructure.
2. http://www.worldbank.org/en/topic/publicprivatepartnerships.
3. WDI: World Development Indicators.
4. WGI: Worldwide Governance Indicators.

1. الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة (من حيث الموارد المتاحة، مؤشرات أداء الاقتصاد، حجم السوق الداخلية).
2. البيئة المؤسسية في الدولة (من حيث مؤشرات الحكومة: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والجودة التنظيمية، إبداء الرأي والمساءلة).

على مستوى "الوضعية الاقتصادية"، تنوعت المؤشرات التي اختبرتها الكثير من الدراسات في مدى تأثيرها على "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، ولكن وبرغم ذلك فريق كبير من الباحثين أكد أن توجه الحكومات تجاه الشراكة مع القطاع الخاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الموارد المالية المتاحة (الذاتية والخارجية)، خاصة في الدول النامية، فالدول التي تمتلك موارداً ضخمة غالباً ما تكون متقاعسة في فتح الباب للقطاع الخاص لمشاركتها، باعتبار أنها ليست في حاجة لذلك، ولها من الموارد ما يكفيها (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006)؛ والعكس بالعكس؛ وفي نفس السياق، أكدت بعض الدراسات كمثل دراسة (Reside & Mendoza, 2010, pp. 19,105) أن عجز الدول على تغطية نفقات مشاريع البنية التحتية اللازمة يعتبر أهم الدوافع التي فرضت على الحكومات التوجه نحو القطاع الخاص، وهو نفس التفسير الذي قدمه قبل ذلك كل من (Partner & Lewis, 2004) الذين بينا أن غالبية الدول النامية على مدار الثلاثين السنة الماضية تبنت سياسة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" تحت ضغط وضعيتها المالية الحرجة وعجز الموارد المتاحة على تلبية الطلب على مشاريع البنية التحية وخدماتها، وأكده (Kumar, 2017).

ومن زاوية ثانية، يعتبر "حجم السوق الوطنية" عامل مهم في تحديد عدد وحجم رأس مال الاستثمارات المنجزة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، خاصة في البلدان النامية؛ فمع اتساع حجم السوق مقاساً مثلاً بارتفاع عدد السكان، سوف يرتفع الطلب على البنية التحتية وخدماتها (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006, p. 13)، فمثلاً: يزداد الطلب على الطرق والمسالك البرية مع ارتفاع عدد المركبات، ترتفع الحاجة للجسور تباعاً لتوسع التجمعات السكانية، ينمو الطلب على الماء والكهرباء، وكذلك الاتصالات والمواصلات، وغيرها، ذلك ناهي إن تزامن ذلك الاتساع في السوق مع ارتفاع في مستوى الدخل الفردي للمواطن؛ وهو الأمر نفسه إذا استعملنا أي مؤشر آخر للدلالة عليه، مثل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كما فعل ذلك (Kumar, 2017).

وفي ظل كل ذلك، فتح ملف "الفساد" جدلاً واسعاً حول علاقته بتطور المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، ليس من حيث التأثير باعتبار هذا المنحى مفصول فيه، فقط تعارضت النتائج من حيث العلاقة بين "الفساد" في تشجيع أو كبح توجه القطاع الخاص نحو إبرام عقود شراكة مع القطاع العام، ففي الحين الذي أكدت نتائج مجموعة البحوث وجود علاقة طردية بين مستوى "الفساد" ومعدل اقبال مؤسسات القطاع الخاص على مشاركة هيئات القطاع العام، أكد فريق آخر أن العلاقة عكسية؛ ونعتقد أن هذا الوضع يعزز من اختيارنا لمتغير "الفساد" كأحد مكونات النموذج الذي نود اختباره. ففي الاتجاه الأول، وعلى سبيل المثال، وفي دراسته التي عالج فيها العلاقة بين "الفساد" و"النمو الاقتصادي" (بما في ذلك "الاستثمار الأجنبي الخاص") خلال فترة ثمانينيات القرن الماضي، توصل (Mauro, 1995, p. 695) إلى أن هنالك علاقة معنوية وقوية وسالبة بين "الفساد" ومعدلات "الاستثمار الأجنبي" في الدول محل الدراسة؛ وهي نفس النتيجة التي أكدتها دراسة كل من (Habib & Zurawicki, 2001) في بحثهما الذي عالجا فيه العلاقة بين "الفساد" من ناحية والاستثمار المحلي والأجنبي من ناحية ثانية على مدار 5 سنوات بين عامي 1994 و1998 في 111 دولة.

وفي الاتجاه المعاكس، توصل (Banerjee, Oetzel, & Ranganathan, 2006) أن البلدان التي يستشري فيها "الفساد" بشكل عال تجتذب مشاركة أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية، وهذه النتيجة وبقدر ما تتعارض مع نتائج الكثير من الدراسات، فإنها نتيجة سبق وأثبتتها مجموعة كبيرة ما البحوث التي عالجت نفس الإشكالية.

وبخصوص المحور الثاني، تلعب الدولة بمؤسساتها (السياسية، التشريعية، والقضائية...الخ) دوراً هاماً في رسم ملامح سياسة إشراك القطاع الخاص معها في تنفيذ وتسيير المشاريع التي ظلت لسنوات محتكرة إياها، وهو ما أثبتته الكثير من الدراسات والبحوث التي عالجت أثر قوة واستقرار مؤسسات الدولة وهيئاتها وتشريعاتها في استقطاب رؤوس الأموال الخاصة لإبرام عقود شراكة معها، على غرار دراسة (Banerjee, Oetzel, & Ranganathan, 2006) التي غطت 40 بلداً نامياً خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2000؛ وأشارت نتائجها أن البيئات القانونية والتنظيمية القوية عززت من حضور الاستثمار الخاص في غالبية دول العينة، كما وبينت الدراسة ارتباطاً وثيقاً بين بزيادة حجم الاستثمار الخاص في البنية التحتية وكل من: استقرار النظام القضائي، وجودة اللوائح تنظيمية، جودة آليات إبرام العقود، وانخفاض مخاطر نزع ملكية الأصول...الخ؛ وفي نفس السياق، توصل كل من (Panayides, Parola, & Lam, 2015) في دراستهم حول أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية مهمة لتطوير قطاع الموانئ وتحسين أداءها التنموي بالنسبة للبلدان النامية إلى أن "العوامل المؤسسية" (الجودة التنظيمية، وانفتاح السوق، وسهولة بدء نشاط تجاري، آليات إبرام العقود...الخ) تمثل عوامل جذب استراتيجية للقطاع الخاص؛ وهو أيضاً ما أكده كل من (Pérez-D'Oleo, Castro, Herraiz, & Carpintero, 2015) والذين قاموا بتحليل إحصائي لمؤشرات البيئة المؤسسية وبيانات الاستثمار العام والخاص في 80 دولة خلال الفترة ما بين 1996 إلى 2011.

وبناءً عما سبق، سوف نستحضر في دراستنا هذه، تسعة متغيرات مفسرة (مستقلة) والتي تم اختيارها على مدار نفس الفترة، وهي موضحة رفقة "المتغير التابع" في الجدول رقم (06)، مع تفصيلٍ في المؤشر المختار للدلالة عليها، والرمز الذي سوف تظهر به في الصيغة الرياضية للنموذج، والنتائج الاحصائية لاختباراته، مع الإشارة لوحدة قياسه.

الجدول رقم (03-06) تحديد متغيرات النموذج (المؤشر، الرمز، ووحدة القياس)

المتغير	المؤشر	الرمز	الوحدة
المتغير التابع			
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	رأسمال مشاريع "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" المبرمة	**PPI**	مليون دولار
المتغيرات المستقلة			
الموارد الذاتية المتاحة للدولة	إجمالي الجباية النفطية	**Oiltax**	مليار دج
	نسبة النمو السنوية للاحتياطي الأجنبي	**Res**	نسبة مئوية
مصادر التمويل الخارجية	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة	**Oda**	دولار (السعر الجاري)
الوضعية المالية للدولة	نسبة التغير السنوية لرصيد الموازنة العامة للدولة	**Sold**	نسبة مئوية
حجم السوق الوطنية	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي	**Gdp**	نسبة مئوية
الفساد	مؤشر التحكم في الفساد	**Corr**	نقطة/100
البيئة القانونية	مؤشر سيادة القانون	**Law**	نقطة/100
الوضع السياسي والأمني	مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف	**Stab46**	نقطة/100
الاجراءات الإدارية	مؤشر الجودة التنظيمية	**Qualt**	نقطة/100

المصدر: من إعداد الباحثين.

أولاً، وكموارد تمويل ذاتية تمت الاستعانة بكل من إجمالي "الجباية النفطية" (Oiltax) التي يتم تحصيله سنوياً، وإجمالي الاحتياطات الأجنبية (Res) للجزائر لدى البنوك والمؤسسات المالية الدولة؛ وذلك نظرًا للاعتماد الكبير للجزائر على النفط كمورد أساسي، فهو يمثل أكثر من 96% من إجمالي صادرات الدولة، وبين 50 إلى 60% من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية.

وثانياً، للرصيد الكبير من احتياطات من النقد الأجنبي والذهب للجزائر واعتماد الكثير عليه في تحليل ظاهرة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" كمثل دراسة (Kumar, 2017).

ومفاهيمياً، يعرف المشرع الجزائري "الجباية النفطية" (وعلى غرار باقي الدول) على أنها الضرائب التي تحصلها الدولة مقابل الترخيص للشركات لاستغلال باطن الأرض خلال مراحل استخراج النفط، بدءاً من مرحلة البحث والاستكشاف إلى مرحلة الاستغلال؛ واحصائياً اعتمدنا بيانات (ONS, 2011) فيما تعلق بقيمها كمؤشر من العام 1993 إلى 2011، في حين تمت الاستعانة بمصادر أخرى لاستكمال السلسلة إلى غاية 2017، بعد التحقق من جودة إحصاءاتها. في حين تشمل إجمالي الاحتياطيات بحسب (World Bank, 2019) كل ما تمتلكه الدولة من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة والاحتياطيات في صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إجمالي النقد الأجنبي الذي تحت سيطرة السلطات النقدية. والبيانات التي استعملت في الدراسة بالنسبة للجزائر محدثة بتاريخ 30 جانفي 2019، وبرغم أن الكثير من الدراسات اعتمدت على قيم مؤشر "إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد"[1] لدلالة عليه، إلا أنه ونظرًا لعدم توفر البيانات حول هذا المؤشر بالنسبة للجزائر إلا ابتداءً من العام 2004 فإننا استحضرنا للدلالة عليه قيم معدل النمو السنوي لإجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي والذهب للجزائر خلال فترة القياس، والتي تم حسابها يدوياً باستخدام قيم بيانات حجم إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) والمتاحة على قاعدة بيانات (World Bank, 2019).

أما فيما تعلق بمصادر التمويل الخارجية، فقد تنوعت الدراسات في اختيار المؤشر المعبر عنها، بين من يستعين بقيم رصيد الديون الخارجية، وبين من يفضل حجم المساعدات الأجنبية الممنوحة للدولة...الخ؛ ومن بين كل ذلك عبرنا عليها بقيم حجم صافي " المساعدات الإنمائية الرسمية" المستلمة من طرف الحكومة الجزائرية، وتحديداً قيم مؤشر "نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة" (Oda)[2] بالأسعار الجارية للدولار[3] (كما ذهبت لذلك الكثير من الدراسات)، والتي حملت من قاعدة بيانات (World Bank, 2019)، وهي بيانات محدثة بتاريخ 30 جانفي 2019.

وللإشارة، فقد أكدت الكثير من الدراسات أن "المساعدات الأجنبية" وباعتبارها مصدر تمويل خارجي تعتبر من بين المحددات التي أثبتت تأثيرها في مدى توجه الدول نحو تشجيع مشاريع بين "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، خاصة في الدول النامية، فقد ذكر (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006, p. 06) نقلاً عن (Glasser, 2001) أن البلدان التي تفتقر إلى مصادر تمويل خارجية (كمثل: المساعدات أو الإعانات، ريع النفط، ومداخيل من الموارد الطبيعية، أو الاحتياطات الأجنبية...الخ) قد عانت من أزمات مالية حادة تسببت في ميول حكوماتها تجاه الانفتاح أكثر أمام الاستثمار الأجنبي الخاص؛ وعلى النقيض من ذلك، اتسمت البلدان التي تمتلك موارد تمويل خارجية أو أجنبية باستقرار نسبي قلل من توجهاتها نحو تبني سياسات اقتصاد السوق بما تتضمنها هذه السياسات من انفتاح نحو القطاع

1. Total reserves in months of imports.

2. ODA: Official Development Assistance.

3. Net ODA received per capita (current US).

الخاص؛ وعليه يمكن القول بأن الدول التي تتلقى إعانات أجنبية كبيرة ولديها موارد تمويل خارجية معتبرة، هي دول أقل توجها نحو سياسات للانخراط في مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

وللتوضيح تشمل "صافي المساعدات الإنمائية الرسمية" المستلمة بحسب (World Bank, 2019) كل القروض الميسرة، والمنح المقدمة من الوكالات الرسمية لأعضاء "لجنة المساعدات الإنمائية" (DAC)[1]، ومن المؤسسات متعددة الأطراف، ومن البلدان غير الأعضاء "لجنة المساعدات الإنمائية"... الخ من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهة في الدولة؛ ولحساب نصيب الفرد منه يتم قسمة ذلك على تقدير عدد السكان في منتصف السنة.

ومن خلال ما سبق، فإن دالة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (PPI) التي نود اختبارها عبر هذه الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها تحمل الشكل الرياضي العام:

$$PPI = f(Oiltax, Oda, Res, Sold, Gdp, Corr, Law, Stab, Qualt)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كالآتي:

$$PPI = C + \beta_1 Oiltax + \beta_2 Oda + \beta_3 Res + \beta_4 Sold + \beta_5 Gdp + \beta_6 Corr + \beta_7 Law + \beta_8 Stab + \beta_9 Qualt$$

بحيث:

C : معامل "الكفاءة" الذي يعكس قيمة حجم رأس مال مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" بصورة مستقلة عن التغير في المتغيرات المستقلة.

ε: مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر في حجم رأس مال مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

$\beta_{1...9}$: معلمات النموذج.

3. تقدير نموذج محددات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر:

الجدول رقم (07)، يلخص قيم متغيرات النموذج على مدار السلسلة الزمنية بين عامي 1993 باعتبارها أول سنة أتيحت فيها بيانات قيم حجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر على قاعدة بيانات مؤشر "المشاركة الخاصة في البنية التحتية" (World Bank, 2019a)، والعام 2017 باعتبارها آخر سنة متاحة على نفس قاعدة البيانات.

مع الإشارة أنه في الجدول تظهر البيانات برقمين بعد الفاصلة، ولكن في عملية التقدير (وكما هو متاح على قواعد البيانات) استخدمت الأعداد بثمان أرقام بعد الفاصلة، خاصة منها التي حملت من قواعد بيانات "البنك العالمي" على غرار (World Bank, 2019) و (WGI, 2019)، باستثناء "المتغير التابع" و"الجباية النفطية" التي يعرضها الجدول كما هي، وكما استعملت في عملية التقدير.

3. 1. اختبار "التوزيع الطبيعي":

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير للنموذج، هو ضرورة اختبار التوزع الطبيعي (Normality Test) للنموذج من عدمه، وذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار (Jarque & Bera, 1987) عبر قراءة مخرجات برنامج "التحليل

1. GNI: Gross National Income.

الاحصائي" (EViews10) المعتمد في عملية التحليل، وهي المخرجات التي أكدت قبول الفرض العدم (H_0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) بلغت (Probability=0.052) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%).

الجدول رقم (03-07) قيم متغيرات النموذج (1993 إلى 2017)

Corr	Gdp	Law	Stab	Qualt	Sold	Res	Oda	Oiltax	PPI	(t)
31.24	2.20	12.55	5.22	20.61	50.26	10.19	11.74	179.218	2300	1993
31.94	2.05	12.55	5.25	20.44	23.20	31.67	10.42	222.176	0	1994
30.54	1.89	12.55	5.19	20.78	-26.21	-13.49	10.23	336.148	0	1995
33.33	1.74	12.56	5.32	20.11	-60.68	51.20	10.43	495.997	0	1996
27.75	1.60	12.53	5.05	21.45	-75.47	53.53	8.29	564.765	0	1997
22.16	1.49	12.50	4.79	22.80	1275.61	-12.56	13.84	378.556	0	1998
22.70	1.41	12.19	7.42	22.94	-57.23	-27.28	4.48	560.121	0	1999
18.78	1.35	11.88	10.05	23.08	-27.29	120.57	6.41	1173.237	0	2000
21.01	1.30	22.52	8.47	26.33	16.18	44.77	6.29	956.389	369	2001
23.23	1.27	33.17	6.88	29.59	-136.74	28.16	5.82	942.904	0	2002
28.79	1.27	31.68	5.53	32.14	-1002.60	40.97	7.38	1284.975	0	2003
27.80	1.31	33.49	10.68	30.05	10.94	28.87	9.65	1485.699	562	2004
40.00	1.38	28.23	20.39	42.65	47.77	29.49	10.44	2267.836	1392	2005
36.59	1.46	27.75	15.46	29.41	83.73	37.68	7.13	2714	2320	2006
34.47	1.53	24.88	14.01	27.18	75.60	41.13	11.52	2711.85	391	2007
33.01	1.62	25.48	14.90	21.36	4.03	28.81	9.32	1715.4	874	2008
33.49	1.72	23.22	13.27	12.92	-28.53	4.74	8.53	1927	926	2009
36.67	1.82	26.54	11.85	9.57	73.21	9.90	5.57	1501.7	0	2010
35.07	1.92	24.41	10.43	9.95	63.11	12.27	5.25	1529.4	0	2011
37.44	2.01	26.76	9.48	9.00	24.60	4.82	3.92	1519.4	0	2012
39.34	2.04	30.99	12.80	11.85	-18.51	0.42	5.31	1615.9	30	2013
32.21	2.00	24.04	9.52	8.17	29.66	-7.49	4.11	1577.73	0	2014
28.85	1.92	18.75	11.90	10.58	21.39	-19.19	2.19	1722.94	0	2015
27.40	1.83	18.75	12.38	10.10	-22.44	-19.79	3.89	1682.6	0	2016
30.29	1.74	19.23	14.76	10.58	-61.45	-13.19	4.58	2126.9	0	2017

المصدر: (WGI, 2019)، (World Bank, 2019)، (World Bank, 2019a)، Oiltex: (ONS, 2011)، ومصادر أخرى.

3. 2. اختبارات "جذر الوحدة":

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger & Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، تُأكد الأدبيات في الاقتصاد القياسي على ضرورة إجراء اختبارات "جذر الوحدة"[1] (Unit Root Tests)، والذي تعاني منه غالبية السلاسل الزمنية كما نوه لذلك كل من (Nelson & Plosser, 1982) و (Peter, 1986).

ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10) المتعلقة باختبار (ADF)[2] لكل من (Dickey & Fuller, 1981) للكشف عن "جذر الوحدة"، نلاحظ أنه عند المستوى (At Level) هنالك فقط المتغير التابع (CPPP) وثلاث متغيرات مستقلة، ظهروا مستقرون عند مجال الخطأ المقبول (5%)، وهم: نسبة النمو السنوية لاحتياطي الصرف الأجنبي (Res)، معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (Gdp)، ونسبة التغير السنوية لرصيد الموازنة العامة للدولة (Sold)؛ في حين تبين أن بقية المتغيرات غير مستقرة؛ وهو ما يفضي إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى، ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول (At First Difference)، وهو الاختبار الذي أكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بوجود "جذر الوحدة"، وقبول الفرض البديل (H_1) القاضي بعدم وجود "جذر الوحدة" عند الفرق الأول؛ وهي نفس النتيجة الاحصائية التي أثبتها اختبار (PP)[3] الذي استحدثه (Phillips & Perron, 1988) والذي يختلف عن اختبار(ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق.

وقياسياً، نتائج اختبار "جذر الوحدة" أعلاه لكل من (ADF, PP) تشير إلى ضرورة التقدير باستعمال طريقة "الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" (ARDL)[4] هو الأنسب، والتي تمتاز بإمكانية أن تجمع متغيرات غير مستقرة عند المستوى بأخرى مستقرة عند الفرق الأول (كما هو حال نموذج الدراسة)، ولا تشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى، كما هو الحال بالنسبة طريقة "المربعات الصغرى" التي تشترط استقرار كل المتغيرات عند المستوى. كما وتتميز بعدة مزايا أخرى، تجعل منها طريقة جيدة لتقدير نموذج الدراسة، أهمها: أولاً، وكما يرى (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) أنه من خلالها يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (CPPP) مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، بالإضافة إلى القدرة على تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ وثانياً، الحصول بسهولة على نتيجة تصحيح الخطأ التي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ. ثالثاً، إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي.

3. 3. اختبار "التكامل المشترك":

إن اختبار "التكامل المشترك" للسلسلة مهم جدًا، سيما وأنه يحدد لنا الأثر طويل الأجل بين المتغيرات، كما وأنه إذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكامل مشترك، لدينا مشكلة "الانحدار الزائف" والعمل القياسي سيكون بلا معنى.

---

[1]. قبل العام 2016، كان اختبار "جذر الوحدة" باستعمال برنامج "التحليل الاحصائي" (EViews10) يتطلب بعض الوقت والجهد، باعتبار أنه يجب إجراء كل اختبار على حداً (ADF) أو (PP) أو (KPSS)، وكل داخل اختبار يجب القيام بالاختبار لكل متغير (تابع ومستقل) على حد سواء، واخضاع كل متغير لثلاث اختبارات فرعية: نموذج بثابت، نموذج بثابت واتجاه عام، نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام. ومن ثم اتخاذ القرار الاحصائي حول استقرارية السلسلة من عدمه، ولكن منذ 8 أوت 2016 أصبح بالإمكان إضافة أداة جديدة (urall) لبرنامج (EViews10) يمكن من خلالها وبطريقة بسيطة وسريعة ودقيقة إجراء اختبارات "جذر الوحدة" على سلسلة متعددة وتلخيص النتائج في ملف واحد يسير وسهل القراءة والمعالجة.

Software available at: http://www.eviews.com/Addins/urall.aipz

2. ADF: Augmented Dickey-Fuller.

3. PP: Phillips and Perron.

4. ARDL: Auto Regressive Distributed Lag.

وتوجد عدة طرق لإجراء اختبارات "التكامل المشترك"، ولكل منها شروطها وحدودها. وسوف نقوم بإجراء اختبار "التكامل المشترك" من خلال أسلوب "اختبار الحدود" (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، والذي أكد بعد قراءته من خلال مخرجات برنامج (EViews10) رفض الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بما معناه وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic=57.82) أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى ($I_{(1)}$=2.08) عند مستوى الدلالة (Signif=5%).

3. 4. الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):

1. مشكل "الارتباط الذاتي"، والذي سوف نسعى للكشف عليه من خلال اختبار "مضاعف لاغرانج" (LM Test)[1]، والذي تعكس مخرجات برنامج (EViews10)، أن قيمة احتماليته (Prob. $F_{(2,5)}$=0.3626)، وهي أقل من القيمة المحسوبة (F-statistic=1.2512)، أو أنها غير معنوية عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H_1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي.

2. عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH)[2]، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10) يمكن أن نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Prob. $F_{(16,7)}$=0.9833) أكبر من القيمة المحسوبة (F-statistic=0.2804) أو أنها غير معنوية عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض البديل (H_1) القائل بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض العدم (H_0).

3. الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)[3]، والذي يتحقق عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، والعكس بحيث تكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى. وبالنظر للشكل رقم (01) يتأكد استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%).

الشكل رقم (03-01) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) عند مستوى المعنوية (5%)

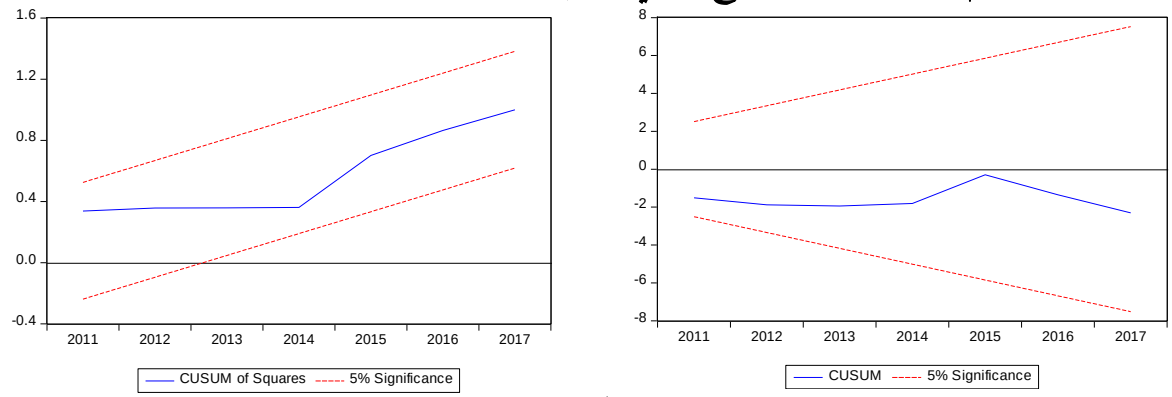

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2020.

1. LM: Lagrange Multiplier.
2. ARCH: Autoregressive Conditional Heteroscedastic.
3. CUSUM: CUmulative SUM.

4. اختبار (Ramsey RESET)[1]، والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10) نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Prob=0.1810) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بكون النموذج موصف بشكل جيد (أي ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة).

5. معامل تصحيح الخطأ (ECM)[2]، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10) يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التصحيح (Coefficient= - 1.15)، وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة منها الإشارة السالبة ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob=0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%). وللحصول على عدد السنوات التي يرجح أن يعود فيها النموذج للاستقرار في حين اختل أحد المتغيرات المستقلة، نقوم بقسمة العدد (1) على القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ، وبما أنها (قيمة معامل التصحيح = 1.15) أكبر من (1) فإن النموذج محل الدراسة يرجع إلى وضعية التوازن في أقل سنة.

3. 5. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جداً اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق. وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية تلقائياً من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معه يدوياً، وهو التحديد الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس؛ ومن خلال التقدير، وباعتماد معيار (AIC) ومن بين 1024 نموذج تم تقديرها، تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول رقم (08).

الجدول رقم (03-08) الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية لمتغيرات النموذج وفق معيار (AIC)

	PPI	Oiltax	Oda	Res	Sold	Qualt	Stab	Law	Gdp	Corr
الإبطاء (Lag)	**1**	0	1	1	0	1	1	1	0	1

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2020.

ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10)، وبقراءة احصائية "فيشر" Prob(F-statistic) ومقارنة قيمة احتماليته بمستوى المعنوية المفترض (5%)، تبين أنها أقل، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية احصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج لحجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر، فإنه يمكن ذلك من خلال قيمة "معامل التحديد المعدل" ($\overline{R}^2$) والذي يرمز له برنامج (EViews10) بالعبارة (Adjusted R-squared) والتي بلغت (0.9485)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر بنسبة (94.85%) حجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر، والنسبة المتبقية (5.15%) تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج. وهذه النسبية جيدة جدًا وتعبر عن جودة النموذج وصلاحيته في عملية التحليل الاقتصادي.

1. RESET: Regression Error Specication Test.

2. ECM: Error correction mode.

4. نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

قبل عملية التقدير يجب تحديد توقعات نظرية مسبقة (فرضيات) عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس، وذلك بناءً على ما تقدمه الدراسات السابقة من معلومات، وتعتبر هذه التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها. وبالنسبة لدالة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (CPPP)، وبشكل مختصر، الجدول أسفله يوضح التحديد المسبق (الفرضيات) لإشارة وحجم معلمات علاقته بالمتغيرات المستقبلة التي اختيرت لتفسيره.

الجدول رقم (03-09) تحديد التوقعات المسبقة للمتغيرات المستقلة للنموذج

المتغير	المؤشر	الرمز	الإشارة المتوقعة
الموارد الذاتية المتاحة للدولة	إجمالي الجباية النفطية	Oiltax	سالبة (-)
	نسبة النمو السنوية للاحتياطي الأجنبي	Res	سالبة (-)
مصادر التمويل الخارجية	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة	Oda	سالبة (-)
الوضعية المالية للدولة	نسبة التغير السنوية لرصيد الموازنة العامة للدولة	Sold	موجبة (+)
حجم السوق الوطنية	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي	Gdp	موجبة (+)
الفساد	مؤشر التحكم في الفساد	Corr	سالبة (-)
البيئة القانونية	مؤشر سيادة القانون	Law	موجبة (+)
الوضع السياسي والأمني	مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف	Stab	سالبة (-)
الاجراءات الإدارية	مؤشر الجودة التنظيمية	Qualt	موجبة (+)

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفيما تعلق باختبار معنوية معلمات النموذج على المدى القصير، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10) نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%) وبدون الإبطاء، تبين أن كل من مؤشر الجودة التنظيمية (Qualt) ونسبة النمو السنوية للاحتياطي الأجنبي (Res) ليسا ذوا دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليتها بلغت على الترتيب (Prob=0.2073, 0.5043)، وهي قيم أكبر من مجال الخطأ المسموح، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي؛ في الوقت ظهرت 6 متغيرات مستقلة بدلالة احصائية، وهي: مؤشر التحكم في الفساد (CORR)، مؤشر سيادة القانون (Law)، نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (Oda)، إجمالي الجباية النفطية (Oiltax)، نسبة التغير السنوية لرصيد الموازنة العامة للدولة (Sold) و مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف (Stab)، في حين اكتسب معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (Gdp) والمعبر عن حجم السوق دلالته الاحصائية عند مستوى معنوية (10%).

وعلى المدى البعيد، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews10) نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%)، تبين أن كل من نسبة النمو السنوية للاحتياطي الأجنبي (Res) ومؤشر سيادة القانون (Law) ليسا ذوا دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليتها بلغت على الترتيب (Prob=0.2180, 0.2998)، وهي قيم أكبر من مجال الخطأ المسموح، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي؛ في حين اكتسب معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (Gdp) دلالته الاحصائية عند مستوى معنوية (10%) وقريب جداً من مجال الخطأ المسموح (5%) باعتبار أن قيمة احتماليته بلغت (Prob=0.0671)،

وبالتالي سوف نعتبر أنه ذو معنوية احصائية ويمكن الاعتماد عليه كمتغير مفسر لحجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر خلال الفترة 1993 إلى 2017.

الجدول رقم (03-10) اختبار معنوية متغيرات النموذج عند مستوى معنوية (5%) على المدى البعيد

Variable	Coefficient	Prob.*
ODA	-135.4684	0.0123
STAB	92.23090	0.0127
QUALT	68.72193	0.0001
CORR	36.49531	0.0139
OILTAX	-0.469807	0.0404
SOLD	0.415983	0.0152
RES	**3.021606**	**0.2180**
LAW	**-10.60507**	**0.2998**
GDP	**-68.87674**	**0.0671**

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي والتنبؤ الاقتصادي (EViews10)، 2020.

في المقابل، ظهرت 6 متغيرات مستقلة بدلالة ومعنوية احصائية، وهي: مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف (Stab)، مؤشر الجودة التنظيمية (Qualt)، مؤشر التحكم في الفساد (CORR)، نسبة التغير السنوية لرصيد الموازنة العامة للدولة (Sold)، إجمالي الجباية النفطية (Oiltax)، ونصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (Oda).

ـ خلاصة الفصل التطبيقي:

وتجدر الإشارة في الأخير أن هذه الدراسة عالجت المحددات الاقتصادية والمؤسسية لواقع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر على مستوى قطاع "البنية التحتية"، باستخدام قاعدة بيانات (World Bank, 2019a) التي تغطي الفترة 1993 إلى 2017، بهدف أساسي هو تحديد أهم الملامح التي يمكن أن ترتسم من خلالها استراتيجية وطنية لرفع مستويات "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر على مستويي العدد وحجم رأس المال. كما أنها أثبتت تجريبياً أن "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر تتحدد في المقام الأول من خلال الوضعية الاقتصادية للدولة، وجودة أداء مؤسسات الدولة وهيئاتها. وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن القطاع الخاص في الجزائر على غرار باقي دول العالم ينجذب من خلال تلكم المحورين الرئيسيين.

كما نرى بضرورة التنويه أننا ندرك جيداً أن هذه الدراسة وعلى الرغم من النقائص التي تعتريها بفعل طبيعة النموذج، أو جودة البيانات، أو دقة المعالجة ...الخ، تبقى نتائجها قد توفر تصوراً مهماً لحد ما لمساعدة الجهات المعنية والمهتمة بموضوع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر (أكاديمياً أو عملياً) في إنجاز دراسات أعمق ورسم سياسات أنجع لترقية أداء الاقتصاد الوطني من خلال إشراك واستغلال كل الموارد المتاحة، مع التأكيد على ضرورة تفعيل دولة القانون سيما وأنه وبرغم أن الكثير من الدراسات تؤكد أن "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" تشكل مدخلاً استراتيجياً لتوزيع المخاطر الاستثمارية وحفظ المال العام، إلا أن هنالك من الدراسات من يعتقد أن هذه الآثار لا

تتعدى كونها حلول جاهزة وسريعة وقصيرة الأجل، وأنه وكما يعتقد (Parker, 2012) وعلى المدى الطويل تشكل تلك الشراكات بين مؤسسات الدولة وهيئاتها والقطاع الخاص استنزافاً لموارد الدولة وتعديا على حقوق الأجيال القادمة.

وفي الأخير، نؤكد أنه وعلى الرغم من أن هذه الدراسة عالجت حالة الجزائر فقط، وعلى مستوى قطاع البنية التحتية، إلا أن النتائج التي تحصلنا عليها يمكن تطبيقها على بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني، بل ويمكن اسقاطها على الكثير من بقية الدول النامية، سيما وأن المحددات التي استحضرناها قابلة للإسقاط، وهو ما يمكن استنتاجه من الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها، كمثل دراسة كل من (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006) التي عالجت عينة كبيرة من الدول النامية، وأيضا دراسة (Banerjee, Oetzel, & Ranganathan, 2006) .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من البدائل التمويلية من خلال تمويل، بناء، تشغيل وتحديث البنية التحتية بطرق نوعية، إلى جانب مساهمتها في تقليل التدخل الحكومي، مما يتيح لها التركيز على عملية الرقابة، الإشراف ومتابعة المشاريع، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في مجال التشييد والتسيير وتوزيع المخاطر المرتبطة بالمشاريع جزئيا أو كليا بين الشريكين طيلة دورة حياة المشروع، وهي أكثر ملائمة للدول التي تعاني من تخلف في البنى التحتية.

كما أن ظاهرة تزايد الانفاق العام دفعت بالحكومات الى التفكير الجدي في كيفية ترشيد هذه النفقات وفق أسس وقواعد علمية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر كأحد هذه الوسائل التي تساعد على تخفيف العبء على الميزانية العمومية.

وتعتبر الاستراتيجيات المعتمدة لتنمية الاقتصاد الوطني من جهة ولتحسني الخدمات العمومية من جهة أخرى في ظل التطور التكنولوجي واقتصاد السوق جعل من القطاع اخلاص شريك أساسي للقطاع الحكومي يمكن الاعتماد عليه، وتتعد أساليب تطوير القطاع العام في ظل اقتصاد منفتح الا أن آلية التعاقد مع الخاص ممتثل طوق النجاة للعديد من الشركات الاقتصادية التابعة للقطاع العام في جل دول العامل والحالة الجزائرية لابد خلق قاعدة بين الشركات العمومية الجزائرية المتعثرة ماليا ضعيفة الابتكار والتطوير، وعندما يتعلق الأمر بآليات التسيير فهي بحاجة لنقلة نوعية من خلال عملية تحديث وذلك بالاعتماد على تطبيق آلية عقود التسيير، فلا تضطر الحكومة للتخلي عن أصولها وممتلكاتها للخواص وتستفيد من الحلول المتطورة التي تسعى اليه كل الدول .

اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- نعم، هنالك توجه ملموس للحكومة الجزائرية لتبني وتطوير فكرة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الاقتصاد الوطني، ويتجسد ذلك ميدانيا من خلال التطور الملحوظ في عدد المشاريع وحجم رأسمالها؛ بحسب البيانات المتاحة على قواعد البيانات، وحتى العام 2013 بلغ عدد مشاريع البنية التحتية المنجزة (والمصرح بها) في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر 28 مشروع، بإجمالي رأس مال قرابة 9.2 مليار دولار (World Bank, 2020a).
- تُشكل "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" أداة فعالة لتحسين الوضعية المالية للدولة؛ وهو ما بينته الكثير من الدراسات والأدبيات الاقتصادية التي أكدت أن هنالك علاقة بين الشراكة مع القطاع الخاص وحجم الموارد المالية المتاحة (الذاتية والخارجية) كمثل (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006)؛ والعكس بالعكس؛ وفي نفس السياق، أكدت بعض الدراسات كمثل دراسة (Reside & Mendoza, 2010, pp. 19,105) أن عجز الدول على تغطية نفقات مشاريع البنية التحتية اللازمة يعتبر أهم الدوافع التي فرضت على الحكومات التوجه نحو القطاع الخاص، وهو نفس التفسير الذي قدمه قبل ذلك كل من (Partner & Lewis, 2004).

- تُسهم "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في تحسين أداء الخدمة المقدمة؛
- تتسم عقود "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر بالضعف من حيث عدد المشاريع المنجزة، والصغر نسبة لحجم رأس المال المستثمر فيها؛

ـ مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال مخرجات برنامج (EViews10) يمكن استنتاج النتائج التالية:

- تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (Oda) من أهم المتغيرات التي تفسر "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (CPPP) في الجزائر على المدى البعيد، بل وارتفعت أهميتها بارتفاع قيمته من حدود (81.5) على المدى القصير إلى (135.4) على المدى البعيد، كما أن إشارتها سالبة (-)، وهو ما يوضح الاتجاه العكسي القوي للعلاقة، ويثبت تناسقها مع الفرضية الموضحة في الجدول (08)، أي أن زيادة نقطة واحدة نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (Oda) يؤدي إلى انخفاض قدره 135.4 مليار دج في حجم رؤوس أموال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" على المدى البعيد، وهذا النتيجة تتوافق مع الكثير من الدراسات السابقة، التي أكدت أن "المساعدات الأجنبية" وباعتبارها مصدر تمويل خارجي تعتبر من بين المحددات التي أثبتت تأثيرها العكسي في مدى توجه الدول نحو "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، فقد ذكر (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006) نقلاً عن (Glasser, 2001) كما أسلفنا الذكر أن البلدان التي تمتلك موارد تمويل خارجية أو أجنبية باستقرار نسبي قلل من توجهاتها نحو تبني سياسات اقتصاد السوق بما تتضمنها هذه السياسات من انفتاح نحو القطاع الخاص؛ وعليه يمكن القول بأن الدول التي تتلقى إعانات أجنبية كبيرة ولديها موارد تمويل خارجية معتبرة، هي دول أقل توجها نحو سياسات للانخراط في مشاريع "الشراكة بين القطاعين العام والخاص".
- تموقع مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف (Stab) كثاني أهم المتغيرات التي تفسر "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (CPPP) في الجزائر على المدى البعيد، بل وارتفعت أهميته بارتفاع قيمته من حدود (72.405) على المدى القصير إلى (92.23) على المدى البعيد، كما أن إشارته موجبة (+) تعكس الاتجاه الطردي القوي للعلاقة، أي أن زيادة نقطة واحدة في مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف (Stab) يؤدي إلى زيادة قدرها 92.23 مليار دج في حجم رؤوس أموال المشاريع المبرمة في إطار "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" على المدى البعيد، وهذا النتيجة تتعارض مع الفرضية التي طرحت في الجدول رقم (08)، برغم أنها تتوافق مع الكثير من الدراسات السابقة، كما أنها تتناسق والإطار النظري والواقع الملموس للظاهرة.
- احتلال "الجودة التنظيمية" (Qualt) مرتبة ثالث أهم متغير "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (CPPP) في الجزائر على المدى البعيد، فبعد أن كان غير معنوي على المدى القريب (وهذا أمر طبيعي لاعتبار أن استراتيجيات الجودة التنظيمية تحتاج لوقت طويل لترسيخها) اكتسبت معنويتها على المدى البعيد وبلغت قيمتها (68.721)، كما أن إشارتها موجبة (+) تتوافق مع الفرضية التي طرحت في الجدول رقم (08)، وهو ما يوضح الاتجاه القوي الطردي.
- التأثير الموجب لمؤشر التحكم في الفساد (CORR)على حجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار تحسين "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" بحوالي (36.5)، وهو اتجاه يختلف مع الفرضية التي طرحت في الجدول رقم (08)،

ويساند الرأي الثاني الذي سبق وتطرقنا له والقاضي بأن هنالك علاقة معنوية وقوية وسالبة بين "الفساد" ومعدلات "الاستثمار الأجنبي" في الكثير من الدول؛ وهي نفس النتيجة التي توصل لها (Mauro, 1995) وأكدها من (Habib & Zurawicki, 2001).

ولكن، الشيء الإيجابي هنا، هو أنه وبرغم هذه النتيجة الإحصائية المؤسفة، إلا أن نتائج التقدير أثبتت أن هذا الأثر الطردي القوي نسبيا بين ارتفاع الفساد وارتفاع حجم رأس مال المشاريع المبرمة في إطار تحسين "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في الجزائر يتناقص على المدى البعيد، ففي حين كانت قيمته (77.226) على المدى القصير تراجعت إلى أكثر من النصف على المدى البعيد لتبلغ (36.495).

- توافق نتيجة كل من مؤشري نسبة التغير السنوية لرصيد الموازنة العامة للدولة (Sold) وإجمالي الجباية النفطية (Oiltax) مع الفرضية التي طرحت في الجدول رقم (08)، ومع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت بقوة أن الدول النامية التي تمتلك مواردا مالية ضخمة ولا تعاني من عجز في التمويل، غالباً ما تكون متقاعسة جدا في فتح الباب للقطاع الخاص لمشاركتها، باعتبار أنها ليست في حاجة لذلك، ولها من الموارد ما يكفيها لإبقاء القطاع العام تحت سيطرتها على غرار دراسة (Partner & Lewis, 2004) و (Mona, J.Francois, & Yehoue, 2006)، و(Reside & Mendoza, 2010) و(Kumar, 2017).

التوصيات:

- شكّلت الدلالة الساطعة على النجاح في عملية توفير خدمات واحتياجات المواطنين وتسيير المرفق العام، بما يتجاوز الأهداف التجارية. وهذا ما نريده أن يُلهِم أصحاب المصالح لتبادل الأفكار وتقييم المبادرات الجارية، والإلحاح على تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز حق المواطنين والمجتمع المدني في الحصول على المعلومات الكافية عن كل أشكال هذه الشراكة لتفعيل أطر الرقابة المجتمعية وضمان الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين الدولة والقطاع الخاص
- إنّ كل ما تقدّم يؤكد أنّ على كل الجهات الحكومية والخاصة التعاون نحو تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سبيل تأمين الخدمات المطلوبة لتطوير كافة القطاعات في الجزائر، والقيام بكل ما يسهم في تحقيق ذلك على أسس صحيحة بدءا من نشر الوعي حول أهمية إعادة دراسة وتحيين القانون الجديد، والضغط باتجاه تطبيقه خدمة للقطاع العام والمواطنين والقطاع الخاص على السواء، والالتزام بأعلى درجات الشفافية.
- وفي ضوء توقيع الجزائر على عدة اتفاقيات دولية، الذي يدعو ويشدّد على أهمية جمع الشركات بين القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني، والذي يمثل دوراً حاسماً في مساعدة الدول الموقِّعة والحكومات على العمل جنباً إلى جنب بهدف تحقيق التنمية المستدامة، بات على الجهات الفاعلة الخاصة والعامة المحلية جمع مواردها، ممارتها، وخبراتها لتمديد الأولويات وتعزيز الشراكة.

آفاق الدراسة:

- لابد من لدعم السياسي وهو تحديداً ما تقوم به الحكومة الحالية، فهي أعدّت برامج جذابة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

- لابد من توافر الشفافية، ووضع الأطر القانونية المناسبة للرقابة بعيداً عن القيود لمبادرات القطاع الخاص.
- تدعيم وتطوير ما تمتلكه الدول حتى الآن للقطاعات العامة أبرزها الهاتف والمياه والكهرباء والاتصالات ومعظم المرافق العامة التي تشجع على وجود أكبر سوق شراكة بين القطاعين.
- القضاء على مخاوف القطاع الخاص من الدخول في شراكات مع الدولة بسبب الفساد وعدم تطور
- الإدارة العامة ارتفاع مستوى الفساد في الإدارات العامة وهو ما يؤكده مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية كل عام والذي عن الجزائر.
- لابد دراسة تبعات عدم تطبيق او اقرار القوانين التي تساهم في مكافحة الفساد وتعزيز أطر الشفافية

قائمة المراجع

المراجع

1. المعهد العربي للتخطيط،. (2014). شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، 117، صفحة 08.
2. مكتب العمل الدولي. (مارس، 2007). تم الاسترداد من منظمة العمل الدولية : http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/relconf/documents/meetingdocument/wcms_090544.pdf
3. ابراهيم منير هنيدي . (2004). الخصخصة خلاصة التجارب العربية. مصر، الإسكندرية،، مصر : توزيع منشاة المعارف.
4. احمد خليل هاني . (2017). الشراكة بني القطاع العام والقطاع الخاص في مصر (رسالة ماجستير). معهد التخطيط القومي، فلسطين: معهد التخطيط القومي.
5. الامين لكحل. (2014). رسالة ماجستير. الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر. الجزائر : جامعة تلمسان .
6. الحكيم منير سليمان. (2007). الشراكة بين القطاع العام و الخاص خطوة لا بد منها لدعم مسيرة التنمية. (المعهد العربي للدراسات المالية و المصرفية، المحرر) مجلة الدارسات المالية و المصرفية، 15(03)، الصفحات 56-53.
7. المرسي السيد حجازي. (2001). إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص. الدار الجامعية لطباعة و النشر، صفحة 31.
8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (31 ديسمبر، 2017). http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1457-charte-sur-le-partenariat-societaire-une-plateforme-pour-la-relance-et-la-diversification-de-l-economie. الميثاق الوطني للشراكة عام و الخاص ،. الجزائر ، الجزائر : ANDI.
9. امال البوعيشي السنوسي. (2015). الخصخصة و اثارها الاقتصادية (المجلد 01). عمان ، الاردن : دار البداية ناشرون و موزعون .
10. امجد غانم . (2009). الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية. رام الله ، فلسطين: شركة النخبة للاستشارات الادارية.
11. امجد غانم . (2009). الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية. فلسطين: شركة النخبة للاستشارات الإدارية.
12. امينة ركاب . (2016). الملتقى الوطني في إالطار القانوني لالستثماراألجنبي في الجزائر،. تأليف جامعة أيب بكر بلقايد تلمسان (المحرر)، الاستثمار الاجنبي في الجزائر، (صفحة 06). جامعة أيب بكر بلقايد تلمسان.
13. ايمن محمد فريحات . (2013). معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام و الخاص. مجلة الاقتصاد و التنمية، الصفحات 33-34.

14. بلال محمد مرعي مرعي. (06 12، 2017). الاطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية. الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الإقتصاد المحلي في فلسطين، 26. نابلس ، فلسطين : بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين.
15. بن صويلح ليليا. (2012). قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر. (مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المحرر) صفحة 70.
16. حمادة عبد الرزاق حمادة. (2014). عقود الشراكة P.P.P. الاسكندرية ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع .
17. خميس خليل. (2011). مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر. مجلة الباحث(09)، صفحة 205.
18. خولة مناصرية ، و امال مرزوق . (2018). دور عقود البناء التشغيل والتحويل - bot في تمويل مشاريع البنية التحتية مع الإشارة الى تجارب بعض الدول. البدائل التمويلية للنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي (الصفحات 6-7). قالمة : جامعة 08 ماي 1945.
19. دراجي لعفيفي ، و توفيق بن الشيخ . (2017). تطوير القطاع الخاص آلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر. ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجية التنوع الاقتصادي فى ظل انهيار اسعار النفط (صفحة 06). قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
20. زكي ايمان عبد المحسن . (2009). نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ما بعد الازمة المالية . المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية. السعودية : معهد الإدارة العامة.
21. سنوسي بن عومر . (2014). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة). فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص، 87. جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم التجارية و علوم التسير و العلوم الاقتصادية.
22. سيف باجس الفواعير. (2017). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفهومها وطبيعتها القانونية. المجلة الدولية للقانون، الصفحات 6-7.
23. عادل محمود الرشيد . (2006). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم النماذج التطبيقات)،. القاهرة، مصر : المنظمة العربية للتنمية الادارية.
24. عبد الرحيم خالد ميمني ، و عبد الرحيم البحطيطي . (2015). تقييم الشراكة الاستراتيجية في لمشروعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص. دراتسة تطبيقية على المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، 02، 359. المنظمة العربية للتنمية الادارية.
25. عبد السلام ابو قحف . (1993). اقتصاديات الادارة والاستثمار،. الاسكندرية ، مصر : الدار الجامعية،.
26. عبد السلام مولاي لخضر . (2010). اطروحة مقدمة لنيل شهادة ذكتواه (غير منشورة). متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، 79. جامع ابى بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
27. عبد العزيز صالي، و ليلى محمد يسعد . (نوفمبر، 2017). المسؤلية الاجتماعية للمؤسسة في القطاعين العام و الخاص. 03(جامعة البليدة 02 لونيس على)، صفحة 168.

28. عبد العزيز فهمي هيكل. (1986). موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الاحصائية. بيروت، لبنان: دار النهظة العربية.
29. عبد الله مسيود ، و عبد الوهاب نعمون. (2016). لشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في ترشيد النفقات العمومية كندا نموذجا. الملتقى الوطني الأول حول:" التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية ". قالمة: جامعة 8 ماي 1945 .
30. عبد هلال شحاتة خطاب. (2008). المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات. الامكانيات و التحديات (الصفحات 8-9). مصر: شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات و التدريب .
31. علياء حامد سلام . (2015). تأثير مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص على نمو الاقتصاد. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
32. عماد عزاوي . (2018). مصادر التمويل المستحدثة للإنفاق الحكومي في الاقتصادين الوضعي والاسلامي أسلوب Bot والصكوك الاسلامية نموذجا. البدائل التمويلية للانفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي (صفحة 4). جامعة 8 ماي 1945.
33. فاطمة الزهراء رقايقية. (2013). الشراكة الأورومتوسطية: رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة. عمان، الاردن : دار زهوان للنشر و التوزيع .
34. فاطمة الزهراء بن حمودة . (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحديث الهياكل القاعدية وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية. مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، 1، صفحة 233.
35. قويدري كريمة . (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 7. تلمسان : جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .
36. كريمة، قويدري. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 7. تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
37. ليث عبد الله القهري ، و بلال محمود الوادي . (2012). التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص (المجلد 01). عمان ، الاردن : دار الحامد للنشر و التوزيع .
38. محمد أشرف خليل حمدونة. (2017). العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص (اطروحة مجستير). فلسطين ،كلية التجارة: جامعة غزة .
39. محمد صلاح ، و عبد الكريم البشير . (2015). أسلوب البوت كآلية لتشيد مشروعات البنية التحتية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية تجارب دولية وعربية مختارة، 17، الصفحات 202-174.
40. محمد متولى دكروري محمد . (2009). الشراكة بين القطاع العام و الخاص مع التركيز على التجربة المصرية. وزارة المالية الادارة العامة للبحوث المالية: ادارة البحوث التمويل.
41. محمد أشرف خليل حمدونة. (17 أغسطس، 2017). رسالة استكمالا لمتطلبات رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية. العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصادي الفلسطيني، 51. غزة ، فلسطين: كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة.

42. محمد صالح. (2019). واقع وافاق تطوير مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية. تم الاسترداد من الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية: http://www.asfer.org/archives/653
43. محمد صلاح. (2015). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة). دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية حالة بعض اقتصاديات الدول العربية،، 5. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو م التسيير : جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف.
44. محمد عبد القادر محمد عبدالقادر عطية . (2014). دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot. مصر، مصر : الدار الجامعية للنشر .
45. منصوري الزين. (بلا تاريخ). واقع وافاق الاستثمار في الجزائر. (جامعة الشلف، المحرر) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 02، الصفحات 145-146.
46. منى يونس حسين، و زينب على جمعة. (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق بعد عام 2003. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،، صفحة 03.
47. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2016). الشراكة بين القطاع العام والخاص. تأليف UNCTAD (المحرر). الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.
48. نبيلة حبتيري . (افريل ، 2018). الامن الغذائي في الجزائر. (جامعة ابن خلدون تيارت، المحرر) مجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية، 03، صفحة 06.
49. نور الهدى وغدة . (2015). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير. دور الكفاءة المستخدمة للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الامن الغذائي – حالة الجزائر -، 114. سطيف 1، جامعة فرحات عباس: جامعة فرحات عباس.
50. نورالدين جوادي. (2019). المحددات الاقتصادية والمؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر : دراسة قياسية لحالة مشاريع البنية التحتية للفترة 2018/1993 باستعمال طريقة الوسط المدمج. الملتقى الدولي حول: آليات تطوير "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" ودرها في تحقيق التمويل المستدام (28 و29 أفريل). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /جامعة غرداية (الجزائر).
51. وزارة المواد المائية و البيئة. (10 05، 2018). http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar Consulté le . تم الاسترداد من وزارة المواد المائية و البيئة : http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar Consulté le
52. يسر. (2017). برنامج التعاملات الالكترونية للمملكة السعودية. تم الاسترداد من دليل الشراكة بين القطاع العام و الخاص: https://www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/.../PPP_Manual-AR
53. ACCA. (2002, September). Do PFI schemes provide value for money? www.accaglobal.com.
54. Alaike, H. (1969, December). Fitting autoregressive models for prediction. Annals of the Institute of Statistical Mathematics, pp. 243–247.

55. Alaike, H. (1973). Information theory and an extension of the maximum likelihood. 2nd International Symposium on Information Theory (pp. 267 – 281). Budapest: B Petrov and Csaki.
56. Araújo, S., & Sutherland, D. (2010). Public-Private Partnerships and Investment in Infrastructure. Economics Department Working Papers.
57. Banerjee, S., Oetzel, J., & Ranganathan, R. (2006). Private Provision of Infrastructure in Emerging Markets: Do Institutions Matter? Development Policy Review, pp. 175-202.
58. Bettingies, J.-E., & Thomas, R. (2004). The Economics of Public-Private Partnerships. Canadian Public Policy, pp. 135-154.
59. Denis, K., Phillips, P., Schmidt, P., & Shin, Y. (1992). esting the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?*. Journal of Econometrics, pp. 159-178.
60. Dickey, D., & Fuller, W. (1974). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association, pp. 427-431.
61. Dickey, D., & Fuller, W. (1981, July). Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Econometrica, pp. 1057-1072.
62. Durbin, J., & Watson, G. (1950, December). Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression. I. Biometrika, pp. 409–428.
63. Engle, R., & Granger, C. W. (1987, March). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. Econometrica, pp. 251-276.
64. European Commission. (2003). European Economy. Directorate General for Economic and Financial Affairs, Brussels.
65. European Parliament. (2017). Research for REGI Committee - Public Private Partnerships and Cohesion Policy. Policy Department for Structural and Cohesion Policies.
66. Eurostat. (2016, March 04). The statistical treatment of PPP contracts. (Ares(2016)1119765.(
67. Features, I. (2010, November 18). PPP: More Public Debt, Less Government Responsibility. Retrieved 02 01, 2019, from Bulatlat Journal: https://www.bulatlat.com/2010/11/18/ppp-more-public-debt-less-govt-responsibility/
68. FMI, P. (2004). Private Partnerships. the Fiscal Affairs development.
69. Glasser, B. (2001). Economic Development and Political Reform: The Impact of External Capital on the Middle East. Edward Elgar.
70. Granger, C., & Newbold, P. (1974). Spurious Regession in Econometrics. Journal of Econometrics, pp. 111-120.
71. Habib, M., & Zurawicki, L. (2001, December). Country-level Investments and the Effect of Corruption. International Business Review, pp. 687-700.

72. Hall, D. (2015). Why Public-Private Partnerships don't work : The many advantages of the public alternative. UK: University of Greenwich.
73. Hannan, E., & Quinn, B. (1979). The Determination of the Order of an Autoregression. Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological), pp. 190-195.
74. IMF. (2004, March 12). Public-Private Partnerships.
75. Jarque, C., & Bera, A. (1987, Augest). A Test for Normality of Observations and Regression Residuals. International Statistical Review, pp. 163-172.
76. Johansen, S. (1988, June–September). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal of Economic Dynamics and Control, pp. 231-254.
77. Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration With Applications to the Demand for Money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, pp. 169-210.
78. Kasri, R. A., & Wibowo, F. A. (2015). Determinants of Public-Private Partnerships in Infrastructure Provision: Evidence from Muslim Developing Countries. Journal of Economic Cooperation and Development, pp. 1-34.
79. Kumar, N. (2017, July). Effect of Macro Economic Variables On Public Private Partnerships: A Study Of Transportation Sector Of South Asian Countries. International Journal of Engineering Technology Science and Research, pp. 934-947.
80. Mauro, P. (1995, Augest). Corruption and Growth. The Quarterly Journal of Economics, pp. 681-712.
81. MF. (2019). Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020. Algerié: Ministère des Finances.
82. Mona, H., J.Francois, R., & Yehoue, E. (2006, April). Determinants of Public-Private Partnerships in Infrastructure. IMF Working Paper.
83. Mühlenkamp, H. (2014). Public-Private Partnerships and Government Debt. CESifo DICE Report.
84. Nelson, C., & Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. Journal of Money Economics, pp. 139-162.
85. ONS. (2011). Statistical Retrospective 1962 - 2011. Retrieved 2019, from Office National des Statistiques/ALGERIE: www.ons.dz
86. Panayides, P., Parola, F., & Lam, J. S. (2015, January). The effect of institutional factors on public–private partnership success in ports. Transportation Research Part A: Policy and Practice, pp. 110-127.
87. Parker, D. (2012, February 10). The Private Finance Initiative and Intergenerational Equity. The Intergenerational Foundation.

88. Partner, D. G., & Lewis, M. (2004). Public Private Partnerships The Worldwide Revolution in Infrastructure Provision and Project Finance. USA: Edward Elgar Publishing Limited.
89. Pérez-D'Oleo, J., Castro, C., Herraiz, I., & Carpintero, S. (2015, June). The influence of the institutional environment on public–private partnership transport projects. WIT Transactions on The Built Environment, pp. 399-410.
90. Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. (2001, June 22). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics.
91. Peter, P. (1986, December). Understanding Spurious Regressions in Economics. Journal of Econometrics, pp. 311-340.
92. Phillips, P., & Perron, P. (1988, Jun). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrika, pp. 335-346.
93. Reside, R., & Mendoza, A. (2010, March). Determinants of Outcomes of Public-Private Partnerships (PPP) in Infrastructure in Asia. Discussion Paper.
94. Romoff, M. (2017, NOVEMBER 02). Building on success: PPPs in a new era of Canadian infrastructure. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/ppps/building-success-ppps-new-era-canadian-infrastructure
95. Schwarz, G. (1978, March). Estimating the Dimension of a Model. The Annals of Statistics, pp. 461-464.
96. WGI. (2019). Retrieved from The Worldwide Governance Indicators: http://info.worldbank.org
97. World Bank. (2012). World Bank Group Support to Public-Private Partnerships: Lessons from Experience in Client Countries, FY02–12. Independent Evaluation Group (IEG/World Bank.(
98. World Bank. (2019). Retrieved from https://data.worldbank.org
99. World Bank. (2019a). Retrieved from Private Infrastructure Projects Database: https://ppi.worldbank.org
100. World Bank. (2019b). Retrieved from http://datatopics.worldbank.org
101. World Bank. (2020). Retrieved from https://data.worldbank.org
102. World Bank. (2020a). Retrieved from Private Infrastructure Projects Database: https://ppi.worldbank.org
103. Yescombe, E. (2007). Public-Private Partnerships. Butterworth-Heinemann.